

٢١٦١٠٨
م

البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع، تأليف
الخطيب الشربيني، محمد بن أحمد - ٩٧٧ هـ ،
خط القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

نحو

١٦٠ ص ٢٣ س ٥٢٣ × ٥١٧ سم
نسخة جيدة ضمن مجموع (ص ١ - ١٦٠)، خطها
نسخ معتاد

الاعلام ٢٣٤:٦ بروكلمان/الملحق ٤٤١:٢

١ - أصول الفقه أ - المؤلف ب - تاريخ
م ١٨٩٣
النسخ .

٢١٦١٠٨
م (شرح كتاب الأدلة الشرعية) . خط القرن
الرابع عشر الهجري تقديرا

٤٠ ق ٢٣ س ٥٢٣ × ٥١٧ سم
نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ص ١٦١ - ٢٤٢) ،
خطها نسخ معتاد ، ناقصة الأول والاخر
م ١٨٩٣
٢
١ - اصول الفقه أ - تاريخ النسخ

✓

كتاب البدن والطالع في حل الفاظ
جمع لجوامع تأليف الشيخ الامام
السلامة اجبر البحر الفرملة
لخطيب محمد الشربيني

رحمہ اللہ

امام

5

مكتبة
السيد خليفة بن محمد بن الحسين
رحمته الله

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مجمع زین کتابان الرقم ۱۸۹۲

اسم المؤلف

تاریخ السبع

عدد الأوراق ١٢

ملاحظات (اصول فقه) بجا نقص

بسم الله الرحمن الرحيم وبه الاعانة

الحمد لله الذي شرع الاحكام رحمة للانام . ورفع درجات فقراء الاسلام .
على مر الشهور والاعوام . ونصب لهم من الاعلام ما دلهم على المسرام .
فاصلوا الاصول . ونصلوا الفصول . واضعوا الفروع اتم ايضاح فهم
مصاييح الهدى من ظلال الضلال وضلال الظلام وسيرة الارض الذين
لولاهم لغدت سادات جبرها وضلت اناسها

❧ لانصلح الناس فوضي لاسرة لهم ❧ ولاسرة اذاجها لهم سادوا ❧
ولولاهم لاتخذ الناس رؤساجها لافاقوا بغير علم فضلوا واضلوا وخبطوا
خط عشوى . فلا حرموا ولا حللوا . واستنزلهم الشيطان فزلوا . فنشأ
الله تعالى من فضله ان يحفظنا من كيد الشيطان وجنوده وان يجعلنا من
العلماء العاملين . وان يدخلنا والديننا ومجيبنا في شفاعة سيد الاولين
والآخرين امين **الحمد لله** سبحانه وتعالى على نعم لو رام اللسان حصرها لوقع
في حصر وعنى . واسترهد به بهداه الذي لا يضل من انعم به عليه ولله
يستهو به شيطان بنى . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له .
واشهد ان سيدينا ومولانا محمدا المصطفى خير نبي ارسله . وافضل مخلوق منحه
الفضل مجله . ومفضله وانقذه من الهلكة والياس . وجعلنا به آمن خير
امة اخرجت للناس صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه ما تدرى الا انفس
وبعد فيقول فقد رحمة ربه القريب الجيب . محمد الشريف الخليل لما كان
جمع لجوامع تاليق العلامة قاضي القضاة شاذي الدين ابو النصر عبد الوهاب ابو شيخ
الاسلام قاضي القضاة تقي الدين ابو الحسن السبكي رضي الله عنهما مجرى من
كتب الاصول مجرى الانسان من العين والعين من الانسان قد اجاد في وضع
مؤلفه كل الاجادة واحسن كل الاحسان حتى انه في الحقيقة خلاصة كل
بسيط ومستقصى كل وجيز في الفن ووسيط **يستحق** ان اضع عليه شرحا

مؤلف

٣

يوضع ما اشكل فيه . ويفتح ما غلق منه على طالبه . ضامنا في ذلك الفوائد
المستجدات والقواعد المحروقات . فاستخرت الله تعانة من الايام . بعد
اضليت ركعتين في المسجد الحرام . ثم في مسجد النبوي على صاحبه افضل
الصلاة واكثر السلام . وذلك بعد مضي تسعماية واثنين وسبعين من الاعوام .
ولما رجعت الى وطني وانشرح لك صدري شرعت اوائل اربع وسبعين و
تسعمائة في شرح تقربه اعيان اولى الرغبات . واجبا بذلك جزيل الاجر والثواب
اجاني فيه الاجازة الخلل . والاطناب الممل . اذ خيال الامور اوساطها . لا تغريطها
ولا افراطها . حرصا على التقريب لفهم قاصده . والحصول على فوائد . فاني مؤمل
من الله تعالى ان يجعل هذا الكتاب عمدة ومرجعا في هذا الفن يدركه الاكرم
العزير الوهاب . وان كان قد شرجه ائمة اعلام . فكل زمان تلك الايام .
والفضل مواهب . والناس في الفنون مراتب . يتفاوتون في الفضائل . وقد
تظفر الاخر بما لا تدركه الاوائل . وكل لله على خلقه من فضل وجود . وكل
ذي قربة محسود . والمحسود لا يسود . **وسميته** البدر الطالع . في حل الفاظ
جمع لجوامع . اعاننا الله على كماله . وجعله خالصا لوجهه بكرمه وافضاله . فلا
ملك الا اليه . ولا اعتماد الا عليه . وهو حسي ونعم الوكيل . واسأله من فضله
وكرمه الستر الخليل . قال المؤلف رحمه الله تعالى امين

بسم الله الرحمن الرحيم

اي ابتداء او افتتاح او اول . وهذا الولى اذ كل فاعل يبدى في فعله بسم الله بضم
ما جعل التسمية منه الى كما ان المسافر اذا حل او تحل فقال بسم الله كان
المقدور بسم الله او بسم الله ارحل والاسم مشتق من السمو وهو العلو فهو
من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم لكثرة الاستعمال بنيت اوائلها على السكون
وادخل عليها هزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكون وقيل من الوسم وهو العلامة
وفيه عشر لفات فظهرها بعضهم في بيت فقال

يناسب اهل زمانه
مح

سمع وسموا واسم بثلث اول **لهم** سماة عاشت تحت النجلا
 والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد لم يتسم به سواه
 تسمى به قبل ان يسمى وانزله على آدم في جملة الاسماء قال تعالى هل تعلم
 له سميا اى هل تعلم مرا تسمى به غير الله واصلا له كاملا ثم ادخلوا عليه
 الالف واللام ثم حذفت الهمزة طلبا للتخفيف ونقلت حركتها الى اللام فصار الله
 بلا ميمين متحركتين ثم سكنت الاولى وادغمت في الثانية للتسريع والال في
 الاصل يقع على كل مصبوح بحق او باطل ثم غلب على المصبوح بحق كما ان التسميم
 اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا واختلف في اسم الله تعالى مشتق ولا قيل
 مشتق واختلف في اشتقاقه فقيل من الهت بالمكان انقمت فيه وقيل من
 الهت اذا طربت عند ذكره وقيل من قولهم الهت الى فلان اذا فرغت اليه
 وقيل من لاه اذا احتجب وقيل من التاله وهو التبعيد والصحيح انه ليس
 بمشتق حكى سيبويه والمبرد عن الخليل انه قال اسم الله تعالى خاص به
 ليس بمشتق ولا صفة بل اسم جامع لجميع اسمائه الحسنى وصفاته العلى
 وهو كما قال حقيقة ثابتة مخالفة لساير الخلاق وكذا صفاته وبقاؤه
 غير مستفتح ولا متناه وهو عرى عنه الاكثر وعنه المتحققين انه اسم الله الاعظم
 وقد ذكر في القرآن العزيز في العن وثمانية وستين موضعا واختار النووي
 تبع الجماعة انه لى القيوم قال ولذالك لم يذكر في القرآن الا في ثلاثة مواضع
 في البقرة وال عمران وطه والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنينا للمبالغة
 من مصدر رحم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة الناقلة على زيادة
 المعنى كما في قطع بالتخفيف وقطع بالتشديد وقدم الله عليها لانه اسم
 ذات وهما اسماء صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص لا يقال لغير الله
 بخلاف الرحيم ولخاص مقدمه على العام **فاشده** قال النقي في تفسيره قيل
 الكتب المنزلة من السماء الى الدنيا مائة واربعة صنف شيث ستون

وصف

وصف ابراهيم ثلاثون وصف موسى قبل التوراة عشرة والتوراة والانجيل
 والزبور والفرقان ومعاني كل الكتب مجموعة في القرآن ومعاني كل القرآن
 مجموعة في الفاتحة ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة مجموعة
 في بائها ومعناها في كان ما كان وبى يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء
 في نقطتها **الحمد لله** به بالبسملة ثم بالمجدة اقمت بالكتاب العزيز
 وعلا بخبر امر ذي بال اى حال يرتسم به لا يبد فيه بيسم الله الرحمن الرحيم
 فهو اقطع اى ناقص غير تام فيكون قليل البركة وفي رواية رواها ابو داود
 بلحم لله وجمع المصنف رحمه الله تعالى كغيره بين الابد اثني عشر عملا بالروايتين
 واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذا الابد تحقيقى واصنافى فالحقيق حصل بالبسملة
 والاضافى حصل بالمجدة او ان الابد ليس حقيقيا بل امر عرقى يتقدم من
 الاخذ في التاليف الى الشروع في المقصود فالكتب المصنفة مبدؤها بالخطبة
 بتمامها والمجدة اللفظ لانه هو الشا باللسان على التحميل الاختيارى على جهة التبجيل
 اى التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهى النعم القاصرة ام بالفواضل وهى النعم
 المتعدية فدخل في الشا الحمد وغيره وخرج باللسان الشاء بغيره النفسى
 وبالحمل الشا باللسان على غير التحميل ان قلنا برأى ابن عبد السلام ان الشاء
 حقيقة في الخير والشر وان قلنا برأى الجمهور وهو الظاهر انه حقيقة في
 الخير فقط ففائدة ذلك تحقيق الماهية او دفع توهم ارادة الجمع بين
 الحقيقة والمجاز عند من يجوز وبالاختيارى المدح فانه يعم الاختيارى
 وغيره تقول مدحت اللؤلؤة على حسنها دون حمدتها وبعلى جهة التبجيل
 ما كان على جهة الاستعزاز والسخرية نحو ذق انك انت العزيز الكريم
 وعرفا فعل ينبى عن تعظيم النعم من حيث انه منعم على الحامد وغيره سواء
 كان ذكرا باللسان اما اعتقاد او محبة بالحنان ام عملا وحرمة بالاركان
 كما قيل **افادكم النعماء منى ثلاثة** يركى ولسافى والضمير المحبى



كلية

والشكر لغة هو الحمد عرفاً وعرفاً صرف العبد بجميع ما انعم الله به عليه من
السمع وغيره الى ما خلق لاجله والمدح لغة هو الثناء باللسان على الجميل
مطلقاً على جهة التعظيم وعرفاً ما يدل على اختصاص المدح بنوع من
الفضائل وعدل المصنف عن صيغة الثناء في الحمد وهي الحمد لله الى ما ناله
لامور الاول انه عدل عن الجملة الاسمية الى الفعلية لانها تدل على التجدد
والحدوث المناسب للقام الثاني انه عدل عن الماضي الذي هو الاصل في الافعال
الى المضارع لانه يدل على الحال حقيقة الثالث انه عدل من همة المتكلم الى
نون المشاركة اشارة الى انه لم يفرد لسانه بل شاركه به سائر المنة
جوارحه مبالغة وصرح بنسبة الحمد اليها كما صرح بنسبة الشهادة اليها في
قوله تعالى يوم تشهد عليهم السنتهم وايديهم وارجلهم او انه استتصغر
نفسه فادجها في بقية المسلمين وهذا الاولى من قول لجلال المحلى انه لاق
بنون العظمى لاظهار ملازومها الذي هو نعمة من تعظيم الله له بتأهيد العلم
امتثالاً لقوله تعالى واما بضمه ربك فخذ لان المقام مقام خضوع ووزلة
لامقام تعظيم واقتدار الرابع انه عدل عن الظاهر الى كاف الخطاب للتلذذ
بخطاب الله تعالى فان قيل لم عدل عن اياك فخذ بتقديم الضمير الدال على
الاختصاص كما اياك فعباد الى فخذ كاجيب بان المقام مقام الحمد فتقديم
اهم من تقديم الضمير كاذهيب اليه الزمخشري في تقديم الفعل في قوله تعالى
اقرا باسم ربك فان قيل لم عدل عن قوله يا الله الى قوله اللهم اجيب
بان الاكثر في الاستعمال من كلمة يا الموضوع للبعيد لانه سبحانه وتعالى اقرب
الى عبده من جبل الوريد قرب علم لا قرب مسافة ولذلك لم يات التنزيل الا
به واختير صيغة الحمد على صيغة الثناء لاشتمال احرفه على الحاء لحاقية واليم
الشفعية والدال اللسانية حتى لا يخلو مخرج من الخارج الثلاثة من نصيبه من
ذلك بالكسبة وقوله على نعمة تعليلية اي لاجل نعمه كافي قوله تعالى وتكبروا لله

عما هذا

على ما هذا الم اي لهداية اياكم وقيل على صلة فخذ وجري عليه لجلال المحلى والاول
اوضح والنعمة جمع نعمة بمعنى انعام الذي هو من اوصاف المنع تعالى امكن من الحمد
على نفس النعمة التي هي اثر الانعام كما يؤخذ من كلام المطول والتكثير في نعم التكثير
والتعظيم اي انعامات كثيرة عظيمة فائدة التكثير لكم وهو الذي يقتضي
لدانة المساواة والقانون والتجزي والقسمة والتعظيم للكيف وهو هيئة قارة
لا يوجب تصور رها تصور شيء خارج عنها وعن حاملها ولا اعتبار قسمة
والانسية ومن جملة النعم على المصنف الالهام تضييق هذا الكتاب والاقدار
عليه ولحمد في مقابلة النعمة واجب اي اذا وقع وقع واجبا لا انه يحجب التلفظ
به واما اذا كان لاف مقابلة نعمة لالفاظ ولا غيره فهو مندوب ووصف النعم
بما هو من شأنها في قوله **يوزن** اي يعلم **لحمد** عليها **بما** **ديا** اي بزيادة ثباتها
لان وجود الحمد متوقف توقفا عاردا على الالهام له والاقتدار عليه وهما
من جملة النعم فيقتضيان الحمد وهو موزن بالزيادة المقنضية للحمد ايضا
وهكذا افاضنا في النعم حتى يوقف بالحمد عليها قال تعالى وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها فان قيل لم عدل المصنف عن الاضمار في قوله يوزن الحمد ولم يقل
يوزن هو الموازي لقوله تعالى اعدوا هو اقرب للتقوى اجيب بان عدوله
لثلاثتهم ان الضمير لمصدر يوزن لمجاورة له وهم يعاون الجوار ما امكن
نحو هذا اجرب ضرب خرب وانما عدل عن الزيادة الى الاياد لانه ابلغ في الحصول
وانص على الوصول كالاكساب فانه ابلغ من الكسب لما فيه من الاعتال
كما قاله في الكشاف وقرن المصنف الثناء على الله تعالى بالثناء على نبيه
صلى الله عليه وسلم في قوله **ونصلي** اي ونسلم **على نبيك** **محمد** لقوله تعالى
ورفعنا لك ذكرك اي لا اذكر الا وتذكر معي كافي صحيح ابن حبان وقوله
الشافي رضي الله عنه ان يقدم المرويين يدي خطبته اي بكسر الخاء
وكل امرئ عليه غير هاجم الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم وافراد الصلاة عن السلام مكروه كقوله النووي في اذكاره وكذا
عكسه ويحتمل ان المصنف اني بها لفظا واسقط باخطا ويخرج بذلك من
الكراهة والصلاة من الله تعالى رحمة مقرونة بتعظيمه ومن لم يلايك
استغفار ومن الادميين اي ومن الجن تضرع ودعاء وقاله الارزهرى وغيره
واختلف في وقت وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على اقوال
احدها في كل صلاة واختاره الشافعي رضي الله عنه في التشهد الاخير منها
والثاني في العزيمة والثالث كلما ذكر واختاره الحلي من الشافعية والظاهر
من الحنفية والنجاشي من المالكية وابن بطلة من الحنابلة والرابع في كل مجلس
ولخامس في اول كل دعاء واخره ومحمد اعلم على نبينا صلى الله عليه وسلم
منقول من اسم مفعول المضعف سمي به بالراه من الله تعالى بانه يكثر حمد
المخلوق لكثرة خصاله الجميلة كما روى في سيرانه قيل جده عبد المطلب
وقد سماه في سابع ولادته لموت ابيه قبله لم يسميت ابنتك محمد او ليس
من اسماء ابائك ولا قومك ولم يقل له لم تسبق هذه الاسم لانه قد سمي
قبلة نحو سبعة اشخاص من محمد قال رجوت ان يحد في السماء والارض وقد
حقق الله رجاءه كما سبق في علمه وهو يدل من نبينا لان نعت المعرفة
اذا تقدم عليها اعرب بما يقتضيه العامل وتعرب المعرفة بدلا وينقلب
المقبوع تابعا لقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة لجر قال ابن
عربي لله تعالى الف اسم ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم كذلك والنبي انسان
اوحي اليه بشرع العمل خاصة والرسول اخص من النبي فانه انسان اوحي
اليه بشرع العمل والتبليغ فكل رسول نبي ولاعكس وقال المصنف نبينا
دون رسولا لان النبي اكثر استعلاء لفظه بالرض من النبلاء اي الخير
لان النبي بخير بكنى الباء وفتحها عن الله تعالى والفتح اولى ليشتمل النبي
غير الرسول وبلاخر وهو الاكثر قيل انه مخفف المهور بقلب همزة باء

وقيل

وقيل انه الاصل من النبوة بفتح النون وسكون الباء اي الرفعة لان
النبي مرفوع لربيته على غيره من المخلوق **ها دي الامة** اي دالها بلفظ وهو
بمعنى بيان الطريق كما في قوله تعالى واما ثمود فهديناهم واما يعني المخلوق لقوله تعالى
من يهدي الله فهو المرشد فيروا خاص بالله تعالى والامة لغة الجماعة والمراد
هنا جميع المخلوق المعاصرون له صلى الله عليه وسلم والمعادون بعده وتسمى
امة الدعوة ويسمى المسلمون منهم امة الاجابة وقوله **لرشداهم** وهو دين
الاسلام الذي هو تمكن في الوصول به الى الرشاد وهو ضد النفي كانه نفسه
وهذا ما اخذ من قوله تعالى وانك لن تهدي الى صراط مستقيم اي دين الاسلام
وعلى الله هم كمال الشافعي رضي الله عنه اقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب
ابني عبد مناف لانه صلى الله عليه وسلم قسم سرهم ذوى القربى وهو
خمس لمن ينهم تارك من سرهم ذوى القربى غيرهم من بني عمهم نوفل وعبد
شمس مع سائرهم له رواه البخاري وبنوهاشم فقط عند الامام مالك والامة
التي حنيفة وقيل هم كل مسلم واختاره النووي في المجموع وقيل الانقياء
من المسلمين وقوله **وصاحب** اسم جمع صاحب بمعنى الصمائي وهو كما سياتي
من اجتماع مؤمن محمد صلى الله عليه وسلم في حياته فان مات مؤمنا امتزجت
الصبيبة والا انقطعت وبين الال والصحب عموم وخصوص من وجه فمن
اجتمع به صلى الله عليه وسلم من اقاربه المؤمنين فهو من الال والصحب
ومن لم يجتمع به منهم فهو من الال فقط وقوله **ما** مصدرية ظرفية
وقوله **قامت الطور** جمع طور من بكسر الطاء وهو المصنف كما في الصحاح
وقيد لها في الحكم بالتي كتبت ثم بحيث قال الشيخ خالد والمراد هنا الاوراق
به ليل قوله **والسطور** جمع سطر وهو الكتابة وفي كل منهما مضاف محذوف
طالب ليعيون من حيث المعنى والمعنى ما قام بيا الطور وسوس السطور
اميون الالفاظ اي للمعاني التي يدل عليها بالالفاظ ويرتدي بها

كأثر يردى بالعيون الباصرة وهي العلم المبعوث به النبي الكريم **مقام** أي قيام
بياضها أي العيون **وسوادها** جعل للالفاظ عيوناً بياض الطروس وبياضها
 وسواد الطروس سوادها فشيء بياض الطروس وسواد الطروس بياض
 العيون الباصرة وسودها والمعنى فصل على نبينا مدة قيام بياض الطروس
 وسواد الطروس لعيون الالفاظ قيام بياض العيون وسودها وقيل
 الضمير في بياضها للطروس وسوادها للسطور والاول اولى لان الثاني
 يؤدي الى التوقيت بمدة قيام لجموه بقيام عرضه وابتد الصلاة بقيام
 كتب العلم المذكور لان كتابه هذا المبسو وبشئ الصلاة من ذلك الشيء من
 كتب ما ينفعهم به ذلك العلم وقيام كتب العلم بقيام اهل العلم لاختراع اياه منها
 كما عهد وقيامهم الى الساعة لحديث الصحيحين بطرق لا تزال طائفة من ائمت
 ظاهرين على الحق حتى يأتي امر الله أي الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال
 البخاري وهم اهل العلم أي لا ابتد الحديث في بعض الطرق بقوله من ير باله
 به خيرا فيقره في الدين **ونضرع** بسكون الضاد بضبط المصنف ولا يخلو عن
 تضمين في الفصل أي تبتدل **ايك** او مجاز في حرف أي نذل وتخصم
 لك فتكون الى بمعنى اللام والمشرع والعكس ولو ضبط بفتح الضاد والتشديد
 على ان يكون اصلا نضرع ابدلت التاء ضادا وادخلت في الضاد للاستغنى
 عن التضمين والمجاز ولو وافق قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا ونضرعا تذلل
 والخضوع لغة وعرفا غاية السؤال أي نضرع اليك يا الله أي ندعوا
 بتذلل وخضوع **في موضع** أي دفع **المواقع** أي الاشياء التي تمنع أي تعوق
عن اكال هذا الكتاب **جمع لمواقع** تحريرا لان قوله الآتي من فني الاصول
 يقتضي انه وضع الخطبة بعد اكمال الكتاب ويمكن ان يراد تأليفه بناء على
 تصور في ذهنه وانما سال ذلك الاعلى كل خير مانع وفي اكماله خيول كثيرة
 لكثرة الانتفاع به وسمى بذلك لانه تضمن ما جمعت الصحف لمواقع

في هذا

في هذا الفن ولم تقل لجمعة كل مصنف جامع كما قال لجلال المحلى لان جامعها
 هنا وصف فلا يجمع على جوامع الاشياء وذا وجمع عليه جامعة قياسا ثم وصف
 كتابه باربعة اوصاف الاول قوله **الآتي** بمدة الصفة **من فني الاصول** أي
 فن اصول الفقه وفي اصول الدين المتقن بما يناسبه من التصوف وفي بعض
 النسخ من بالافراد والمراد به الجنس والفن النوع ويجمع على فنون وفن
 كذا من اضافة المسمى الى الاسم كشمس رمضان ويوم الخميس ويجوز ان
 يكون من اضافة العام الى الخاص وان كان الاولى اولى وما بعدها بيان
 لقوله **بالقواعد القواطع** قد مر عليه رعاية للجمع والباء متعلقة بالآتي
 والاصل الآتي بالقواعد القواطع من فني الاصول والقواعد جمع قاعدة وهي
 لغة الاساس واصطلاحا قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها
 فان موضوع القضية الكلية امر كلي كقول الاصولي في اصول الفقه الامر للوجوب
 حقيقة وقول المتكلم في اصول الدين افعال العباد مخلوقة لله تعالى والقواعد
 جمع قاطعة يعني مقطوع بها مجازا كعيشة راضية من اسناد ما هو للفاعل
 الى المفعول به لئلا يستعمل الفعل لهما اذا العيشة مرضية **تنبيه**
 فيما ذكرهم من ان الاصول قواعد قواطع تغليب فان من اصول الفقه
 ما ليس بقاطع كمفهوم الخالفة وحجية الاستصحاب ومن اصول الدين
 ما ليس بقاعدة كعقيدة ان الله تعالى موجود وان ليس بكذا مما سياتي
 الوصف الثاني قوله **الباع من الاحاطة** وهي العلم بالشئ من جميع وجوهه
 ولا شك ان هذا امر دعائي في مقام المبالغة في المدح لاحقيق **الاصول**
 المذكورين وهما اصول الفقه واصول الدين ولم يقل الاصولين الذي هو
 الاصل بل راجع الى مفردة وثناه لانه اخفى من كثرة الجمع مع ظهور
 المقصود ومن وما بعدها بيان لقوله **مبلغ ذوى** أي اصحاب **لجه** بكسر
 الجيم أي الاجتهاد **والتشهير** قد مر عليه رعاية للجمع كما مر والاصل

١٢
 البالغ مبلغ ذوى الجهد والتشديد من الاحاطة بالاصلين والتشديد
 بالثين المعجمة مصدر مشير ساعده للامر تزيلا الوصف الثالث قوله
الوارد اي الجارى من زها بضم الزاى والمد ويجوز القصير واصله زها واوبت
 الواو همزة لتقررها اثر الف زائدة كافي كاء من زهوتة بكذا اي حرزته و
 المعنى في حرزاي قدر **مائة مصنف** تقريبا فائدة كان القياس من هذه
 مائة ان ترسم بالكسر ما قبلها ولكن هارمت الفاء لا تلبس بصورة منه
 اذ لم تقط ومن وما بعدها بيان لقوله **منه** لا قد عليه رعاية للسمع
 كما قد صاه غير مرة وهو حال موطئة لوصفه بالجملة بعد **يروي** بضم اوله
 كل عطشان الى ما هو فيه وجوز بعضهم ان يكون منها لا مفعولا به للوارد
 وان المعنى ان هذا الكتاب ورد منها لا موصوفا بالارواء والامتيار فروي
 منه وامثارو الاعراب الاول اولى لما فيه من بيان تعدد النفع به الى الغير
 بخلاف الثاني لقصوره عليه **ويبر** بفتح اوله اي يشيع كل جايح الى ما هو
 فيه من مار اهل اقامهم بالميرة اي الطعام الذي من صفة ان يشيع
 وفي التنزيل وغير اهلنا وحذف مفعول الفعلين قصد التعميم والاصل
 الوارد حال كونه منها لا من زها مائة مصنف يروي كل عطشان ويشيع
 كل جايح ان يشيه هذا الكتاب بالمنزل في الانتفاع به و اضاف الى المشبه
 وهو الكتاب الارواء الذي هو من خواص المشبه به وهو المنزل اذ المنهل عين
 ما تورد ثم مشبه المنزل بما زمره فانه يروي العطشان ويشيع لجوعان
 و اضاف الى المشبه الارواء والاشباع اللذين هما العروق كما هـ
 قول العرب جعت الى لقائك اي اشتقت وعطشت الى لقائك اي اشتقت
 حكاه الصاغاني الوصف الرابع **الخيطة** ايضا **يزيد** بضم الزاى اي
 خلاصة ما في **شري** بالعين **على المختصر** لان الحاجب **والترجيع** للبيضا
 وناهيك بكثرة فوائدها تنبيه في هذه التسمية تسامح لان من

شرطها

١٣
 شرطها اتفاق المعنى فلا تنشئ حقيقة والمجاز وذلك انه شرح المختصر حقيقة
 فذلك قدمه وشرح المزاج مجازا لان والله شرجه من اوله الى قوله الرابعة
 وجوب الشيء مطلقا وشرح هو الباقي من الكتاب **مع مزيد** بالتنوين بخط
 المصنف **كثير** على تلك الزيادة ايضا **وينقص** اي جمع الجوامع اي المقصود
 منه **في مقدمات** قليلة لان الجمع السلامة عند سبويه من جموع القلة وفي
سبعة كتب الاول في الكتاب والثاني في السنة والثالث في الاجماع
 والرابع في القياس والخامس في الاستدلال والسادس في التعادل
 والترجيح والسابع في الاجتهاد وتوايحه فان قيل لانسلم المحصر فيما ذكر
 لان الخطبة والخاتمة من جملة اجيب بان المراد المقصود منه كما مر تنبيه
 انما قدم الكتاب على السنة لانه اصلها وقدمها على الاجماع لانه فرع عنها
 وقدمها على القياس لانه فرعها وقدمها على الاستدلال لان
 ادلتها متفق عليها وادلتها مختلف فيها والمتفق عليه اقوى من المختلف
 فيه وقدمت الخاتمة على التعادل والترجيح لانها ادلة والترجيح من صفة
 الادلة والصفة متأخرة عن الموصوف وقدمت السنة على الاجتهاد لان
 الاجتهاد يتوقف على الادلة وعلى ترجيح بعضها على بعض

الكلام في المقدمات

المتقدم ذكرها افتتحها بتعريف اصول الفقه ليتصوره طالب بما يضبط
 مسائله الكثيرة ليكون على بصيرة في تطلبها اذ لو تطلبها قبل ضبطها لم يامن
 فوق ما يرجيه وضياح الوقت فيما لا يعنيه فقال

اصول الفقه

هو في الاصل لفظ مركب من مضاف ومضاف اليه ثم نقله الاصوليون
 وجعلوه لقباً لهذه العلوم وهو لقب مدح لاشعاره برفعة مسماه باقتنا
 الفقه عليه اذ الاصل ما يبينني عليه غيره **تنبيه** كل علم لا بد له

من استمداد وموضوع وفاية ومسائل وحده فاستمداد هذا العلم
علم الكلام والعربية ومعرفة الاحكام اى تصورها وموضوعه الادلة
السمعية وفائدة العلم باحكام الله تعالى المتعلقة بفعل المكلف
ومسائل مطالب الجزئية التي يطلب اتباعها في مسائل الامر والنهي وغيرها وحده

دلائل الفقه الاجمالية

اى غير المفصلة من كتاب وسنة واجماع وقياس واستصحاب كطلق
الامر والنهي وفعل النهي والاجماع والقياس والاستصحاب فالاول
للاجماع والثاني للتحريم والاربع الباقية للاحتجاج فخرج الدلائل
التفصيلية وهو المعنية لنوع خاص نحو اقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا
وصلاة صلى الله عليه وسلم في الكعبة كما خرج الشيطان والاجماع
على ان بنت الابن السادسة بنت الصليب حيث لا عاصب لهما وقياس الرز
على البر في منع بيع بعض الامثال بمثل رابيد كما رواه مسلم ولتقصا
الطهارة لمن شئت في بقائها فليست من اصول الفقه وان ذكرت فيه
فهي لمجرد التمثيل والايضاح تدبير الفقه في المحدث وغير الفقه في المحدث
فان المراد به في الاول احد جزاى اللقب وفي الثاني العلم المعروف
كما قال المصنف وقيل اصول الفقه معرفة اى معرفة دلائل الفقه
الاجمالية ورجح المصنف الاول قال لانه اقرب الى المدلول لفظة الاول
لغة الادلة كما في تعريف جميعهم الفقه بالعلم بالاحكام لانفسها
اذا الفقه لغة العلم انتهى ثم اعلم ان اسماء العلوم كالاصول والفقه
والنحو يطلق كل منها تارة بأجزاء معلومات مخصوصة كقولنا زيد
يعلم النحو اى يعلم تلك المعلومات المعنية وتارة بأجزاء ادراك تلك
المعلومات وباعتبار اختلاف المحييين التعريف فمن عرف اصول
الفقه بانه ادلة الفقه الاجمالية فباعثا للمعنى الاول ومن قال

معرفة

معرفة ادلة الفقه الاجمالية فباعثا للمعنى الثاني فقول المصنف في منح
الموانع ان التعريف الاول هو الصواب لكونه اقرب الى المدلول لفظة
متنفاذ كل منها صواب والاصول ببيان النسبة الى الاصول لانه غلب
على علم خاص حتى صار كالعلم عليه والافق جمع التفسير ان ينسب الى معرفة
فيقول والاصل وهو العارف بها اى بدلائل الفقه الاجمالية والعارف
بطلقا مستغنا عنها وهي المرجحات المذكورة معظمها في الكتاب السادس
والعارف باحوال مستغني ها وهو المجتهد والمراد بهذه الاحوال شروط
الاجتهاد المذكورة في الكتاب السابع هذا انظر كلامه واعتراض عليه بامور
الاول ان هذا التعريف الاختصاصي كالتعريف بالموضوع قال القطب في شرح
الشمسية موضوع اصول الفقه الادلة السمعية الثاني قوله وقيل معرفتها
يوهم ان لم قولنا مقتصر على ذلك وليس كذلك وعبارة ايضا وى
واصول الفقه معرفة دلائل الفقه الاجمالية وكيفية الاستفادات منها حال
المستفيد فاقطع المصنف على صدر كلامه وجعل المرجحات وصفات المجتهد
جزأ من مفهوم الاصول في منح الموانع انه لم يسبق الى ذلك احد وقرره بما لا
يشق الثالث انه اراد بالدلائل الادلة جمع دليل ولم يسمع جمع دليل على
دلائل قال ابن مالك في شرح الكافية لم يأت فعلا يجمع لاسم جنس
على فاعيل وان ردبانه في نادرا كوصا يجمع وصيد الرابع ان اسم الدليل
يختص بالقطعي وان الظني يسمى امانة ومعلوم ان قولنا الامر للوجوب
حقيقة والنهي للتحريم كذلك والمطلق يحمل على التقيد الى غير ذلك
ظني لا قطعي وقد نقل المصنف في اخر المخصصات في شرح المختصر خلافا في
مسائل اصول الفقه هل هي كلها قطعي وبعضها ظني واستظهر الثاني لخامس
ان مباحث الاجتهاد من اصول الفقه ليست ادلة له لما سياتى من ان
الدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خيري وليست هذه

المباحث كذا لان اذا التوصل في المطلوب لغيري انا هو بالنظر بها لا فيها
السادس انه حد اصول الفقه باعتبار معناه الاضافي وترك حده باعتبار
معناه اللقبى لكن هذا باعتبار تعريفه الثاني واما بالنسبة للاول فقد حده
باعتبار معناه اللقبى وقد جمع بينهما ابن الحاجب فقال اما حده لقبيا فالعلم
بالقواعد التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية على
ادلتها التفصيلية واما حده مضافا فالاصول الادلة والفقه ادلة الفقه
الاجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستقيدها وقيل اصول الفقه
معرفة ما ويرد اخذ شيئا الشيخ ذكره في مختصره هذا الكتاب **والفقه**
لغة الفهم واصطلاحا العلم **بالاحكام** اي بجميع النسب التامة وهي
القضايا التي يحسن السكون عليها ايجابية كانت او سلبية **الشرعية**
اي المأخوذة من الشرع المبحوث به النبي صلى الله عليه وسلم **العملية**
اي المتعلقة بكيفية عمل قلبي او غيره كالعلم بوجوب النية في الوضوء
وان الوتر مندوب **المكتب** بالرفع صفة للعلم اي ذلك العلم المكتوب **من**
ادلتها التفصيلية اي من الادلة التفصيلية الاحكام فخرج ببقية الاحكام
العلمية من الذوات والصفات كتصور الانسان والبياض والقياس
وبقيت العلم بالاحكام الفعلية والحسية واللغوية والوضعية كالعلم
بان الواحد نصف الاثنین وان النار محرقة وان النور الضياء وان
الفاعل مرفوع وبقيد العملية العلم بالاحكام الشرعية العلمية اي الاعتقادات
كالعلم في اصول الفقه بان الاجماع حجة والعلم في اصول الدين بان الله
واحد وان يري في الآخرة وبقيد المكتب علم الله وعلم جبريل بما ذكر
وكذا علم النبي به لحاصل بوحى اما علم الله سبحانه وتعالى قلعا ليعين
الاتصاف بالضرورة والاكتساب اذ علمه صفات ذاته تقدم عن ان
يشبه بشي من الصفات صفة كالاتسب بشي من الذوات

الشرعية
ح

ذاته

ليس ذاته كمثل شي وهو السميع البصير واما علم جبريل فلان خطاب الله عز
وجل اذا اتصل بالخلق بالا واسطة جبريل وموسى عليها السلام وتينا
صلى الله عليه وسلم قال القاضي وغيره من ائمتنا فلا طريق الى العلم
بكونه كلام الله ومراده منه الا الاضطرار فاذا خاطب الله تعالى عبدا
خلق له علما ضروريا بان الذي يسمعه كلامه سبحانه وتعالى وان المراد منه
كذا ومثل ذلك يقال في علم النبي بما يبلغه بالوحى من الله فعلم كل من النبي
والملك بما ذكر ضروري لا مكتسب واما علم صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد
فدليل شرعي للعلم يتوصل الى معرفته بنقل علمه صلى الله عليه وسلم
بذلك الاجتهاد واخباره عنه وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ
وبهذه الاعتبار لا يعد فقها بل هو من ادلة الفقه وباعتبار حصول
عن دليل شرعي يصح ان يسمى فقها بالاصطلاح وتسميته فقها هو الذي
اقتضاه كلام البرهان في شرح الفيتة وخرج بالمكتب ايضا علمنا بذلك
بالضرورة بان علم من الدين بالضرورة كاجاب الصلاة والزكاة والحج وتحريم
الربى والسرقه وبقيد التفصيلية العلم بذلك للمقلد فانه من المجتهد
بواسطة دليل اجمالى وهو ان هذا الحكم اقتضاه به المفق وكما اقتضاه به
المفتى فهو حكم الله تعالى في حقه فعلمه مثلا بوجوب النية في الوضوء لذلك
ليس من الفقه تنبيه عبره عن الفقه هنا بالعلم وان كان لظنية
ادلتها كاسياق التعبير به عن كتاب الاجتهاد لانه من المجتهد الذي
هو قوته قريب من العلم فان قيل اعتبار العلم بجميع الاحكام مشكلا
بما روى عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه سئل عن ثمان مسائل فقال
فيها لا ادري وبما رواه عبد البر عن مالك رضى الله عنه انه سئل
عن ثمان واربعين مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها لا ادري
وبما في شرح المهذب عن الامام احمد رضى الله عنه انه كان يكثر من

قول لا ادري وبما رواه ابن عبد الحكم عن الشافعي رضي الله عنه انه سأل
عن المتعة اكان فيها طلاق او ميراث او فقة فقال والله لا ادري
اجيب بان المراد بالعلم التبرؤ القريب المختص بالمعتمد وهو ملكة يقدر بها
على ادراك الاحكام الجزئية ولا شك ان الائمة المذكورين كانوا متفهمين
للعلم بجواب لو نظرنا في الادلة ولكن سخطهم عن ذلك مما عجل قال التقيا
نراق واطلاق العلم على التبرؤ المذكور شائع عرفا انتهى بخلاف التبرؤ
البصير فانه حاصل لكل احد فلا يطلق العلم عليه وما قيل من ان الاحكام
الشرعية قيد واحد جمع لحكم الشرع المعروف بخطاب الله تعالى الذي تخالف
الظاهر وهذا من تدقيقات المتأخرين وليس لهذه افاندة وان ال الامر
الى ما قلناه من شرح كونها قيد من كالا يخفى **والحكم المتعارف** بين الاصوليين
بالاثبات قلة كالصلاة واجبة اي لحكم ثابت بالشرع والنفي اخري كالوتر
ليس بواجب او لاحكم قبل الشرع **خطاب الله تعالى** اي كلامه النفسي
الانزلي المسمي في الازل خطابا حقيقة على الاصح **الذي المتعلق** ذلك الخطاب
بفصل المكلف اي البالغ العاقل الذي لم يمتنع تكليفه تطلقا معنويا
قبل وجوده او بعد وجوده وقبل البعثة وتعيين يابعد وجوده بعد
البعثة اذ لاحكم قبلها كاياته ذلك والتعلق بفعل المكلف يكون **من**
حيث المكلف اي ملزم لشيء فيه كخفة كايام ما ياتي فخرج بالمعارف
خطاب الوضع الآتي ليس من حكم المعارف كما مضى عليه المصنف
ونخطاب الله خطاب الملائكة والانس والجن وبالمستعلق بفصل
المكلف خطاب الله المتعلق بذاته كمدلول الله لا اله الا هو خالق كل
شيء او بصفاته كقوله تعالى ليس كمثله شيء او بذات المكلفين كقوله
ولقد خلقناكم اوليا ماد ان كقوله تعالى ويوم نسير الجبال وبالمكلف الصبي
والجنون ووليها مخاطب باداء ما وجب في مالها كالمزكاة وضمان

المكلف

المكلف كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما التفتة حيث فطره حفظه والتنزيل
فعله في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبادة الصبي المميز كصلايته
وصيامه المكاتب عليها ليس لانه مأمور بها كما في البالغ بل ليعتادها فلا
يتركها بعد بلوغه انشا الله تعالى وقد يمتنع تكليف البالغ العاقل في بعض
احواله كالخاف والمكر وتناول التعريف الفعلي والقولي كتكبيره لاحرام
وغير القولي كافعال الجوارح وتناول الكف عن الفعل والمكلف الواحد
كاتبني صلى الله عليه وسلم في خصايصه والاكثر من الواحد كغيره من المكلفين
ولخطاب المذكور يدل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع والاستدلال
واستعمل المصنف كغيره ثم بفتح المثلية للكان المجاز كثير وتبين في كل محل بما
يناسبه كايان فقوله **هنا** من اي ومن اجل ان لحكم خطاب الله
قال **السنة لاحكم الادلة** فلا حكم للعقل في الشرعيات وهذا المصنف
من قوله لحكم خطاب الله لان تعريف المبتدأ والخبر يفيد الحصر عند اهل
المعاني ولكنه ذكر توطئة وتمهيد لقوله **الحسن** للشيء والقبح له وفي ذلك
تفصيل فان كان الحسن بمعنى **الطبع** الحسن لخلو وطيب الرائحة
والقبح بمعنى **منافرة** اي الطبع كقبح لمرور الرائحة الكريهة او كان الحسن
بمعنى **صفة الكمال** كحسن العلم والقبح بمعنى صفة **القص** كقبح
للزحل فهو عقلي اي يحكم به العقل اتفاقا من جميع العقلاء وان كان الحسن
بمعنى توبت الدع على الاو والثواب آجالا كحسن الطاعة والقبح بمعنى توبت
الله عاجلا والعقاب آجلا اي في المستقبل كقبح العصية فكل منهما
شرعي اي لا يحكم بما ذكره الا الشرع المبعوث به الرسل والاستاد اليه مجازي
والاصل الشارع اي فلا يدرك ذلك الا منه **خلافا للمعتزلة** في قوله
انه عقلي اي يحكم به العقل لما في العقل لمصلحة ومنفعة يتبعها حسنة
او كقبحه عند الله اي يدرك العقل ذلك اما بالضرورة كحسن الصدق



النافع وقبح الكذب الضار وأما بالنظر لحسن الكذب النافع وقبح الصدق
الضار وقيل بالعكس وبحي الشرع مؤكداً كذلك وأما بإعانة الشرع
فما خفي على العقل لحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم
من شوال هذا هو محل الخلاف بيننا وبينهم وأما كون الحكم لله فهو
متفق عليه والشرع عندهم ورد بمجيز الحكم الفصل العقل ومقرر الالتماس
فإن قيل لم ترك المصنف المدح والثواب وذكر مقابلهما الجيب بأن ذلك
النسب بأصول المعتزلة فإن العقاب عندهم لا يختلف ولا يقبل الزيادة
والثواب يقبلها وإن لم يختلف أيضاً **شكر النعم** وهو الله تعالى أفهم
من خلق وصحة ورزق وغيرها والشكر كما قال المصنف هو صرف العبد
جميع ما أنعم الله تعالى عليه من سمع وبصر وغيرها إلى ما خلق لأجله
فيصرف النظر إلى مخلوقاته والسمع إلى تلقي ما موراته والذهن إلى فهم
معانيها وعلى هذا القياس **الجيب بالشرع** لا العقل من لم يبلغه دعوة
نبي لم يأثم بترك الشكر ولا يعذب لقوله تعالى وما كان معذبين حتى نبعث
رسولاً وخالف في ذلك المعتزلة وقال الرسول في الآية هو العقل
ونفى التعذيب فيها خاص بالذمي والاول خلاف الظاهر والثاني
تخصيص بلا محض **والاحكام** يتعلق تعلقات تنجيز **يا مومن** ورود **الشرع**
وهو بحسب الرسل قال الله تعالى وما كان معذبين أي ولا مشييين حتى نبعث
رسولاً فهذه الآية دالة على انتفاء لازم الحكم وهو التعذيب قبل البعثة
فتتقى الملزوم وهو وجود الحكم قبل الشرع أي التنجيز كما مر والأفلك
قديم وإنما لم يذكر في الآية الثواب استثناء يذكر مقابله على وجه قوله
تعالى سابل تقيكم المرأى والبرد وإنما انتفى الحكم قبل البعثة لانتهاء
قيد في الحكم وهو التعلق بالتنجيز بفضل المكلف لما تقدم من أن الحكم
خطاب الله المتعلق بفضل المكلف ولا مكلف قبل البعثة حتى يتعلق

لخطاب به تعلقات تجزئة **باب الامر** اي الشان في وجود الحكم قبل البعثة
موقوف الى وروده اي الشرع وهل المراد بالوقف نفق الحكم بالكلية او هناك
حكم لا تعلم حق يكون الوقف عن العلم به قولان قال بالاول جملة وقال في
الجموع انه الصحيح عند اصحابنا وقال بالثاني الامم الرازي وبطل هذا الانتقال
من عرض الى اخر لا لا يطاق وان اشتمل على الاول اذ توقف الحكم على الشرع
مستل على انتقائه قبله ووجوده بعده **وحكم** يتشبه الكافي اي صيرت
المعتزلة العقل حاكما وقاضيا في الافعال قبل البعثة فما قضى به في شيء منها
اما ان يكون ضروريا واختياريا فان كان ضروريا كالاستفصاء في الهوى فان
العقل يقضي باباحته وان كان اختياريا فلا يخلو اما ان يدرك فيه مصلحة
او مفسدة او انتقائه ما يفتسم الى الاحكام الخمسة الحرام وغيره لانه ان اشتمل
على مفسده كالظلم فانه يقضي بحرمته او على ترك مفسدة كالعبد فانه
يقضي بوجوبه او اشتمل على مصلحة كالاحسان فانه يقضي بدميته على ترك
مصلحة فانه يقضي بكراهته وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فانه يقضي
بأباحته **فان لم يدرك** فيه مصلحة ولا مفسدة ولا انتقاءها كاكل الفاكهة
لم يقض بشيء منها مما تقدم ثم اختلفوا في قضائه فيه بعموم دليله على ثلاثة
اقوال احدها انه **مختور** لان الفصل تصرف في ملك الله بغير ارادته اذا ساله
ملكه ملك له **تعاو** وانها انه مباح لان الله خلق العبد وما يتتبع به فاولم
يجب له كاخلاقها عيشا اي خاليا عن الحكمة واما الثالث فاسا الى يقوله
ثالثها اي الاقوال **الامر** اي المعتزلة **القول** **الخط** **والاجابة** اي لا يدرك
انه مختور او مباح مع انه لا يخلو عن واحد منها لانه اما ممنوع منه فمختور
او لا مباح وذلك لتعارض دليليهما وقد علم بطلان الثلاثة بما مر من قوله
تعاو وما كنا مذهبين حتى نصير رسولا فائدة لو وقع ليد البعثة
صورة لاحكامها الثلاثة اقوال لخطر الآية يسألونك ماذا اهل لهم

فانظر اقل على سبق التحريم والاباحة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا
والوقوف لتعارض الدليلين ويتبع ان يكون هذا هو الظاهر ولما فرغ من
الحكم وتعلقاته شرع في بيان الحكم عليه فقال **والصواب امتناع تكليف**
القاتل وهو من لا يدري كالنايم والساهي لان مقتضى التكليف بشئ
الاتيان به امثالا وذلك يتوقف على العلم بالمكلف به والعاقل لا يعلم
ذلك وانما وجب عليه بعد يقظته ضمان ما اتلفته من المال وقضاء ما فاتته
من الصلوة في حال غفلته لوجود سببها ومنه السران وانما اجرى
عليه حكم المكلف تغليظا والصواب امتناع تكليف **المجاني** ايضا وهو من
يفهم التكليف ولا مندوحة له عما يلزم اليه كالساقط من ساهق على شخص
يقتله لامندوحة عن الوقوع عليه القاتل له فيمتنع تكليفه بالمجاني اليه
وبنقيضة لعدم قدرته على ذلك لان الاول واجب الوقوع والثاني مستغنى
ولا قدر له على واحد منهما ومقابل الصواب قول بجواز تكليف الفاجر
والمجاني بناء على جواز التكليف بما لا يطاق كحل الواحد لصخرة العظيمة
وردة بان الفائدة في التكليف بذلك من الاختيار هل ياخذ في المقدما
كالعزم ووضع يده على الصخرة منتفية في تكليف من ذكر **وكذا اى**
ومثل المجاني امتناع التكليف **المكرم** بفتح الراء وهو من لا مندوحة له
عما اكرم عليه الا بالصبر على ما اكرم به فيمتنع تكليفه بما اكرم به **على الصواب**
عند المعتزلة لعدم قدرته على امثال ذلك فان الفصل للاكراه لا يحصل
الامثال به ولا يمكن الاتيان مع الفصل الصادر للاكراه بنقيضه ولو كان
الاكراه **على القتل** لمحتزم فانه يمتنع تكليفه اى عقلا حالة القتل للاكراه
لعدم قدرته عليه ثم ورد على المصنف اشكال وهو كيف يقال بامتناع
تكليف المكرم على القتل وهو ان لمباشرة القتل بالاجماع فامثاله
رفعة بقوله **وانما القاتل** اى المكرم بفتح الراء الذى هو مجمع عليه

لا يشاء

لا يشاء نفسه بالبقاء على بقاء المكرم عليه الذين خبرهم بغيرها المكرم بكسر
الراء بقوله اقل هذا هو الاقتلتك قيا ثم بالقتل من جهة الاشارة ولا اكراه
فيه او مقابل الصحيح في المكرم انه مكلف به قالت الاشاعرة ويرجع اليه المصنف
اخر في كتاب الاشباه والنظائر ثم ما ذكره في تكليف المكرم هو كلام الاصمعي
والصحيح انه مكلف بتقول الجلال ليجل ان التحقيق مع الاول ممنوع فانه
نصب لخالق حال المباشرة وليس مراد اهل لخالق منصوب قبل
المباشرة فالتحقيق مع اهل السنة لان المعتزلة لا يقولون بالتكليف حال
المباشرة لانهم يحصل حاصل واما عند الفقهاء فاضطربت اجوبتهم فيه
بحسب قوة الدليل فمرة قطعوا بما يوافق عدم تكليفه كعدم صحة عقوده
وحلها والتلفظ بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان ومرة قطعوا بما
يوافق تكليفه كاكراه الحربي والمرتب على الاسلام ونحوه بما هو
اكراه بحق ومرة رجحوا ما يوافق الاول كاكراه الصائم على القتل واكراه
من خلق على فئتي فانه لا يقطر ولا يحنث بفصل ذلك على الراجح ومرة رجحوا
بما يوافق الثاني كالاكراه على القتل فانه يأمر بالفعل اجماعا كما ويكره
الضمان فورا او ما لا على الراجح **وتعلق الخطا اى الامور** او غيره بالمكلف
العدم **تعلقا معتبرا** عند الاشاعرة بمعنى انه اذا وجد بصفته
التكليف يكون مخاطبا بذلك الخطاب النفس الازلى لاتعلقا بتغييرها
بان يكون حال عدمه مخاطبا **الاخلافا للمعتزلة** في نفى التعلق المعنوي
ايضا جريا على قاعدة قهرهم من تغيرهم الكلام النفسى وهذه المسئلة
بنسبة على الاصح الاق من تنوع الكلام في الازل الى امر ونهى وغيرها
وينقسم خطاب التكليف الى ايجاب ونهى وتحريم وكراهة وخلاف
الاولى وهما بحسب الاقتضا او التعيين **فان اقتضى** اى طلب
الخطا اى كلام الله النفسى **العمل** من المكلف بشئ **اقصدا**

جائزها بان لم يجوز ترك الفعل **فالإيجاب** أي فلهذا الخطاب يسمى
 إيجابا تنبيهه قوله فإيجاب أولى من قول من قال فوجوب ومن
 قول من قال فواجب لأن الإيجاب هو الحكم والوجوب أثره والواجب
 متعلقه وإن كان التعبير بكل منهما صحيحا إذ حكم خطاب الله إذ نسب
 إلى الحكم سمي إيجابا أو تحريما أو إلى ما فيه الحكم وهو الفعل سمي واجبا أو وجوا
 أو اقتضاء غير جائز بان يجوز ترك الفعل **فندب** أي فلهذا الخطاب يسمى
 ندبا أو اقتضى الترك شيء اقتضاء **جائزها** بان لم يجوز فعله **فتعظيم** أو
 اقتضاء غير جائز **بمنه** فمخصوص بالشئ كالنهي في خبر الصحيحين
 إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وفي حديث
 ابن ماجة وعده لا تصلوا في أعطان الأبل فإنها خلقت من الشياطين
 وهذا نظير قوله تعالى خلق الإنسان من عجل لما كان هذا طبيعته كانت
 خلق منه **فكرهه** أي فالخطاب المدلول عليه بالمخصوص يسمى كراهة
 ولا يخرج عن المخصوص دليل المكروه إجماعا أو قياسا لأنه في الحقيقة
 مستند الإجماع أو دليل المقيس عليه وذلك من المخصوص **أو يعبر**
 نهى **مخصوص** وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها
 الأمر بشئ يفيد النهي عن تركه **فخلاف الأولى** أي فالخطاب المدلول
 عليه بغير المخصوص يسمى خلاف الأولى كما يسمى متعلقه بذلك أيضا
 فعلا كان كلفه ما فر لا يضر بالصوم كما يأتي أو ترك أكثر صلاة الضحى
 تنبيه العروق للأصوليين إنما هو تقسيم الأحكام إلى خمسة
 وهي ما عدا خلاف الأولى وإن الكراهة عندهم طلب الترك طلبا
 غير جائز وعليه فيقال في التقسيم أو غير جائز فمكرهه فمتعلق
 الكراهة وهو المكروه يطلق عندهم على ذي النهي المخصوص وغيره
 ولما كانت الكراهة في الأول وهو ذو النهي المخصوص أكد منها

في الثاني

في الثاني وهو ذو النهي غير المخصوص ووقع الخلاف في أشياء هل هي من
 الأول أو من الثاني خص بعض الفقهاء الثاني بأمر وهو خلاف
 الأولى تمييزا له كما قال إمام الحرمين في النهاية الترخيص للفرق بينهما مما
 أحده المتأخرون وقد ظهر بذلك أن مقابلة الكراهة بخلاف الأولى
 وجعله أصلا النوع من الخطاب النفسي ما اخترعه المصنف وأنه مع مخالفة
 لطريقة الأصوليين يخالف لطريقة البعض المذكور من الفقهاء أيضا
 لأن هؤلاء إنما سموا بخلاف الأولى متعلق الحكم لا الحكم بل تسمية
 الطلب النفسي القائم بالذات المقدسة خلاف الأولى صادرة عن غفلة
 من ضاقة الأدب أو اقتضى الخطاب **التعريض** بين الفعل وتركه **فالإباحة**
 ولو عبر بخير بدل التعريض كما في المنهاج عطفنا على اقتضى لكان أولى
 بل قال لجمال المحلى أن ذلك مسرور أي لأنه يرهم أنه معطوف على مقبول
 اقتضى ولا اقتضاء في الإباحة وإيجاب عنه بان اقتضى يأتي بمعنى أعلم
 ومنه قوله تعالى وقضينا إليه ذلك الأمر ويحضي أرى ومنه قولهم اقتضا
 دينة غاية أنه استعمل المشترك في معنیه وهو جائز على أنه قبل
 أن المباح ما هو مبر به مع أن الإطلاق بدون ذلك شائع تفسيرا
 ولأنه يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع فتنبه إنما يقابل المصنف
 الفصل بالترك نظر العرف والامتناع المقتضى في الحقيقة فصل
 هو الكف كما يأتي أنه لا تكليف إلا بفصل وأنه في النهي الكف ويشترط
 متعلقات هذه الأحكام منها أسماء فتعلق الإيجاب يسمى واجبا
 ومتعلق الترخيم يسمى حراما ومتعلق المنهوي يسمى مندوبا ومتعلق
 الكراهة يسمى مكروها ومتعلق الخطاب بخلاف يسمى خلاف الأولى
 ومتعلق الإباحة يسمى مباحا ولما فرغ من أقسام خطاب التكليف
 شرع في أقسام خطاب الوضع فقال **فإن ورد** الخطاب النفس

الأولى
م

يكون الشيء سببا لحكم بشرط له **وما كان اعتبارا** ويكونه **صحيحا** و
قاسدا فوضع أي فوضع الخطاب يسمى وصفا وخطاب وضع لأنه متعلقة
 وهو كون الشيء كذا بوضع الله أي يجعله كما يسمى الخطاب للمقتضى والخير الذي
 هو الحكم المتعارف كالتقدم خطاب تكليف لا من أنه مكلف به تنبيه
 الواو في كلامه للتقسيم وهي اجود من أو كما قال ابن مالك لأنها للجمع فالحكم
 فهي أنسب بجميع الحكم في أفراد التقسيم بخلاف أو وهذا في التقسيم الكلي
 الجزئية كاهنا أما في تقسيم الكل إلى الجزئية فلا يقال أنها اجود بل
 متعينة وحذف ما قدرته وهو يكون الشيء كما عبر به ابن الحاجب في المختصر
 للعلم به مع رعاية الاختصار لأن من المعلوم أن الخطاب لا يكون
 سببا لشيء أو شرطاً إلى آخره والشيء يقتضيه فعل المكلف كالزنا سببا
 لوجوب له وغير فعله كالزوال سببا لوجوب الظاهر أو اتلاف
 غير المكلف كالسكران سببا لوجوب الضمان ونسبة الاقتضاء والتخيير
 والورود إلى الخطاب مجاز وقد عرفت **حد** ودها أي حد والمذكورات
 من أقسام خطاب التكليف الستة وحد خطاب الموضوع حد ورون
 أقسامه فإنه لم يتقدم المصنف ما يؤخذ منه حد ودا أقسام خطاب
 الموضوع بل ذكر بعد ذلك حد وده في قوله والسبب ما يضاف إلى آخره
 قال الشيخ خالده وطريق ذلك أن يحصل القدر المشترك بينهما جنسا
 وما يتناز به كل واحد منهما عن غير فصل لا يضم الفضل إلى الجنس يصير حدا
 فتقول حد الإيجاب هو الخطاب المقتضى للفعل اقتضاء جازما وفي حد
 الندب هو الخطاب المقتضى للفعل اقتضاء وغير جازم وفي حد التزم
 هو الخطاب المقتضى للترك اقتضاء جازما وفي حد الكراهة هو الخطاب
 المقتضى للترك اقتضاء جازم بمعنى مخصوص وفي حد الإباحة هو الخطاب
 المخير بين فعل الشيء وتركه وفي حد خطاب الوضع هو الخطاب الوارد

سببا

سببا وشرطا وما نفا وصحيفا وقاسدا والمراد بالحد هذا الرمم وهو خارج
 عن الماهية الحكم فليس ذاتيا ولحد ما كما تعريفا بالذاتيات **والفرض والعلم**
مراد فان أي سماها واحد وهو كما علم من حد الإيجاب الفصل غير المكلف
 المطلوب طلبا جازما ولا ينافي هذا ما ذكره المتقدم من الفرق بينهما مسائل
 كما قالوا فبين قال الطلاق واجب على تطلق أو فرض على لا تطلق إذا كانت
 ليس للفرق بين حقيقة ما يدل لجران الفرق بذلك لاصطلاح **خلافا**
حقيقة في نفسه مراد فراجع حيث قال هذا الفصل أن ثبت بدليل قطعي
 كما قرأت في فرض كقراءة القرآن في الصلاة الثابتة بقوله تعالى فاقروا
 ما تيسر من القرآن أو يدل على كونه الواحد فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر
 فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثابتة بخبر الصحيحين لاصلاة
 لمن لم يقرأ بها ككتاب قيامه بتركها ولا تقصد به صلاة لعدم تواتره
 بخلاف ترك القرآن وهذا الخلاف ليس معنويا بل هو **لفظي** لأنه عائد
 إلى اللفظ والتسمية إذ حاصله أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هو سبب
 واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا هل يسمى فرضا فعند الشافعي نعم وعند
 أبي حنيفة لا وما خذها مختلف قال الشافعي أخذ الفرض من فرض الشيء وقدر
 واجب من وجب الشيء ثبت وكل من المقدر والثابت اعم من أن يثبت
 بقطعي أو ظني وأبو حنيفة أخذ الفرض من فرض الشيء بمعنى جزئه لا قطع
 بعضه والواجب من وجب الشيء منقطع وما ثبت بظني سابق من قسم
 المعلوم ويرجع أحد الماخذين بحسب الاستعمال وما خذنا أكثر استعمالا
 فيرجح وما تقدم من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عنه دونها
 لا يضري أن الخلاف لفظي لأنه امر فقهي لا مدخل له في التسمية التي الكلاهما
والندوب والمستحب والقطع
 والحسن والنقل والرغب فيه **السنة** عند الجمهور اسمها **مراد** بقية

واحد وهو كما علم من حد النبي الفصل المطلوب طلبا غير جازم **خلاف**
بعض اصحابنا اي القاضي حسين وغيره في فيهم ترا دفعا فقا لوا هذا
الفصل ان واضل عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة والا كان
فعلة مرة او مرتين فهو المستحب او لم يفعل وهو ما ينشأه الانسان باختيار
من الايراد وهو التطوع ولم يتغير ضوا البقية فهو منها للاقسام الثلاثة و
هذا الخلاف ليس معنويا بل **هو لفظي** اي عايد الى اللفظ والتسمية اذ
حاصله ان كلا من الاقسام الثلاثة هل يسمى بغيره منها قال القاضي وتلك
البيوع وتلك البيوع الخوارزمي لانظر الى المفهوم الغوي لان السنة
الطريقة والمادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة وقال الجمهور نعم
نظر الى الماصدق لان كلا من الاقسام الثلاثة يصدق عليه انه طريقة
وعادة في الدين ومحبوب للشارع وزائد على الواجب **والواجب** اتمام
المندوب **بالشرع** فيه عند الشافعي رضي الله تعالى عنه لان المندوب
يجوز تركه بالكلية وتركه حاصل بترك اتمامه بعد الشروع فيه **خلاف**
لاي حنفية وما لك رضي الله تعالى عنهما في قولها بوجوب اتمامه لقوله
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم حتى يجب بترك الصلاة والصوم من المندوب
اعادتها **واجيب** عن الآية بجوابين الاول ان ذلك محمول على احباط
الاعمال بالمرّة والثاني انه محمول على الغرض بدليل قوله صلى الله عليه وسلم
الصائم التطوع آمن نفسه ان شاء صام وان شاء افطر رواه الترمذي
 وغيره وقال الحكم صحيح الاستناد ولانه صلى الله عليه وسلم افطر نارا
من صوم التطوع كما ثبت في مسلم ويقام على الصوم الصلاة فلا تستأولها
الاعمال في الآية جمعا بين الأدلة فان قيل يراد على الشافعي وجوب اتمام
لجميع المندوب فامّا المصنف الى جواب ذلك بقوله **وجوب اتمام المندوب**
لان الله اي في غالب احكامه **كفره** نية بالنصب فانها في كل منها

فصل الثلاثين **بلج** من غير تعرض فيها الغرض فاعلم **وقال** فاذن واجب في كل منها
يجام مقسلة **وغيرها** اي غير النية والكفارة كاتقاء الخروج بالفساد فان
كلا منها لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضى في فاسده والعمر
كالحج ولو غير المصنف بالنسك لشملها وغير النسك ليس فله فرضه فيما ذكر
فالنية في فعل الصلاة والصوم في فرضها والكفارة في فرض الصوم دون
قوله ودون الصلاة مطلقا وفسادها يحصل لخروج منها مطلقا ففارق
النسك المندوب غير من باقي المندوب في وجوب اتمامه فان قيل يحتاج
الى اخراج النسك فانه لا يكون من المستطيع الا فرضا اما عينا في حق من لم
يجب واما كفاية في حق من يجب **واجيب** بان فرض الكفاية انما هو احيا الكعبة
بالج وذلك يحصل بالنقل ويلزم من ذلك بطلان تقسيم الائمة للج الى فرض
وفرض ثم شرع في تقسيم خطاب الوضع فقال **والسبب** لغة ما يتوصل به الى
الشيء وشرعا وصف وجودي او عيني ظاهر منضبط معرف للحكم الشرعي
وهذا التعريف مبين لمفهوم السبب وبه عرف المصنف في شرح المختصر
كالامدي وعرفه هنا بما بين خاصه بقوله **ما يضاف للحكم** وكذا
في المستصفي الغزالي فيقال يجب الحد للزنا ويحرم الزنا للاسكار فيضاف
وجوب الحد للزنا وتحريم الزنا للاسكار لان الزنا سبب لوجوب الحد والاسكار
سبب التحريم فكل من وجوب الحد والتحريم حكم مضاف الى سببه وهو
الزنا والاسكار وانما صرح اضافة الحكم الى السبب **للتعلق** به اي التعلق بالحكم
بالسبب لانه حيث انه مؤثر فان الزنا مثلا حادث والحكم بالحد قديم
والحادث لا يؤثر في القديم بل **من حيث انه** معرف للحكم اي علامته عليه
كما قاله اهل الحق لان الموجد للحكم حقيقة هو الله تعالى **وغيره** اي غير
معرف للحكم بل مؤثر فيه اما بذاته كما قال المعتزلة او بجعل الله لمؤثرا كما
قاله الغزالي او غير مؤثر بل باعث عليه كما قاله الامدي وهذا

الاقوال الثلاثة مردودة والمبرر عنه هنا بالسبب هو المبرر عنه في القياس
بالعلة كالزنا وجوب الجلد والزوال اوجوب الظفر والاسكار حرمة الخمر
ومن قال لا يسمى الوقت السببي كالزوال علة نظر الى اشتراط المناسبة
في العلة وسيأتي انه لا يشترط فيها بناء على انها المعرف وهو الحق وخرج
بمعرف الحكم المانع وسياتي **والشرطيات** بانه في مبحث التخصيص آخر هناك
وان كان الانسب ذكره هنا لانه من اقسام الشرط العنوي كافي كثر فلا نا
ان جاء اى لجاى ومحل ذكره في مبحث التخصيص **والمانع** المراد عند الاطلاق
كاهنا وهو مانع الحكم **الوصف الوجودى** لا المسمى كالتقاء الشرط **الظاهر**
لا الخفى كشفقة الاب **المنضبط** لا المتفاوت المضطرب كاحسان الاب
بالترية فانها ليست بمنضبطة **المعرف** **فقيض** الحكم الثابت مع بقاء حكمة
السبب والقييد الاخير للاعتراز عن السبب فانه مصرف للحكم لا لتقيضه
كالابوة ولجدة ودة **في باب القصاص** فيما اذا قتل الوالد ولده او ولده
بما فتره او سبب او شرط فلا يقتل به لان الابوة مافعة من الحكم الذي هو
وجوب القصاص المسبب عن القتل لحكمة اقتضت عدم القصاص الذي هو
فقيض الحكم مع بقاء حكمة السبب وهي الحياة وتلك الحكمة هي ان الاب كان
سببا في ايجاد ولده فلا يكون الولد سببا في اعدام ابيه وقد يقال ليس
ابنه سببا لعدمه اذا قتل به انما سببا عدم الاب فعل الاب نفسه
وهو قتل الابن فتبني **الطلاق** الوجودى على الابوة التي هي امراضافي
مخالف لقوله في باب القياس والاضافي عدمى لكن الفقهاء والاصوليون
يطلقون الوجودى على الابوة نظرا الى كونها ليست عدمى شئ وان قال
المحكمون الاضافيات امورا اعتبارية لا وجودية اما مانع السبب
والعلة ولا يذكر المقييد اباحدهما فلا يطلق كما يطلق مانع الحكم فسيأتي
في مبحث العلة **والصحة** الشاملة لصحة العبادة وصحة غيرها

من عقد

من عقد وغيره موافقة الفعل **ذات الوجوب** في وقوعه الشرع بالنصب
والوجوب موافقة الشرع وموافقة اى الفصل الذى يقع تارة موافقا للشرع
وتارة مخالفا له عبادا كان كصلاة او غيرها كبيع صحته موافقة الشرع
بخلاف ما لا يقع الاموافقة كعرفة الله تعالى او وقعت مخالفة له ايضا
لكان الواقع جهلا لا معرفة فلا يسمى موافقا له صحيحا فصحة العبادات اخذ
مما ذكر موافقة العبادات ذات الوجوبين وقوع الشرع وان لم يسقط
قضاؤها وهذا منسوب للمتكلمين **وقيل** الصحة عند الفقهاء في العبادات
استقام **القضاء** الرأى والمراد رفع وجوب القضاء فسقط بذلك ما قيل ان
ثبوت القضاء بأمرجه يد ككيف يسقط القضاء قبل ثبوته ويظهر ان الخلاف
في صلاة من ظن انه متطهر ثم تبين له حدة فانه صحيحا عند المتكلمين
لانها موافقة الامر غير صحيحا عند الفقهاء لانها لا تسقط القضاء وقيل
صحة العقد ترتب اثره واعتراض بان ترتب الاثر ليس ففسد الصحة وانما
هو فاشع عنها وبأن الصحة قد توجد ويتخلف عنها الاثر كبيع قبل القضاء
لخيار فانه صحيح ولم يترتب عليه اثر فذلك جعلها المصنف منشأ
الاثر حيث قال **وبصحة العقد** التي هي موافقة الشرع ينشأ **ترتب** اثره اى
اثر العقد وهو ما شرع العقد له كحل الانتفاع في البيع والتمتع في النكاح
فالصحة منشأ الترتب لا نفس الترتب كما زعم الامدى وغيره بمعنى
انه حيث ما وجد فهو فاشع عنها لا بمعنى ان صاحبها ما وجد منشأ
عنها الترتب حتى يرد البيع قبل القضاء لخيار فانه صحيح ولم يترتب
عليه اثر كما مر فان قيل يرد على المصنف الخلع والكتابة الفاسدة ان فانه
يترتب عليها اثرها من البتة والعتق والقراض والوكالة الفاسدة
ان يصح فيها التصرف بوجود الاذن فيه ولو لم يصح العقد اجيب
بان اثره مفرد مضاف يعم جميع اثاره فلا يرد شئ مما ذكره فتبين

لو غير بدل العقد بخير العباد لكان أولى ليشمل لكل ايضا وقد حذر
على المبتدئين التناهي في الاختصار فيما يليها وهو قوله والعبادة التي لا
لا فائدة لها هو مستفاد هنا مع تقديم المبتدئين ايضا بصحة العبادة في
اجزائها بكسر الهمزة اي كفايتها في سقوط **الشعير** اي الطلب وان لم
يسقط القضاء على رأي المتكلمين وهو الرجوع وقيل اجزاؤها اسقاط القطر
على رأي الفقهاء وهو الرجوع فالصحة منسأة الاجزاء على القول بالرجوع
فيها ومراعاة له على المرجوع فيها ويختص الاجزاء الاصح **بالمطلوب**
من واجب ومنه وبلا يتجاوزها الى غيرها من عقد وغيره فيقال عبادة
مجزئة ولا يقال عقد مجزئ **وقيل** يختص الاجزاء **بالواجب** لا بتجاوز
الى غيره من التدوير وغيره ومنسأة الخلاف احاديث منها حديث ابن ماجة
 وغيره اربعة لا تجزئ في الاضاحي فاستعمل الاجزاء في الاضحية وهي
منه وبه عندنا وواجبة عند غيرنا كافي حنفية وحديث ابن داود وغيره
اذا ذهب احدكم الى الضابط فليذهب معه بثلاثة اجزاء فانه يجزئه عنه
فاستعمل الاجزاء في الاستنجاء وهو واجب عندنا عندنا وبه عند حنفية
ومن استعمله في الواجب اتفاقا حديث الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة
لا يقرأ فيها الرجل بام القرآن والاجزاء يقابلها العدم والصحة **يقابلها**
البطلان وهو مخالفة الفصل ذي الوجهين الشرع وقيل في العبادة عند
اسقاطها القضاء والبطلان والفساد مترادفان بمعنى واحد فكل منها
ما ذكر الشرع **خلافه** **الاب** حنفية في تفرقة بينها فحصل مخالفة ما ذكر
للشرع على قسمين باطل وفاسد فقال الباطل ما كان الضمير عن لاصلا
كافي الصلاة الفاقدة شرطا او ركنا وكافي بيع الملاقيح لفقد ركن
من البيع والفاسد ما كان الضمير عند لوصفه كافي صوم يوم النحر للاغراض
بصومه عن ضياعة الله تعالى للناس بلحوم الاضاحي التي شرع فيها وكما

في بيع

في بيع الدرهم بدرهمين لا شتما له على الزيادة فيا ثم به وفائدة التفصيل
عنده ان الفاسد يفيد الملك الخبيث اذا اتصل به الفضي دون الباطل
فحصل الفاسد رتبة بين الصحيح والباطل ولو نذر صوم النحر صحيح قد سرق
عنده لان المصيبة في فعله دون نذره ويؤثر بغيره وقضائه ليتخلص من
المصيبة بالفطر ويغني بالنذر بقضائه ولو صامه خرج عن عتبة نذره الذي
هو مجرد ذكر اسمه فان قيل قد مر في الشافعي ايضا بين الفاسد والباطل في
ابواب منها الحج والتمتع والكتابة اجيب بان ذلك لم يدرك فقرته بخلاف
تفرقة اب حنفية فانها تابعة للتفرقة بين حقيقة الباطل والفاسد
وفات المصنف ان يقول والمخلف لفظي اي عائد الى اللفظ والسمية
انما صله ان مخالفة ما ذكر الشرع بالشرع عند لاصلا كما يسمى بطلا فاهل
يسمى فسادا او لوصفه كما يسمى فسادا يسمى مطلا فاهل فسادا فاهل فسادا
نعم **والاداء** في الاصطلاح **فعل** بمعنى ما دخل وقته مع فعل البعض الآخر
في الوقت ايضا صلاة كان او صوما او حجا او ركعة في الوقت مع فعل البقية
بعده واجبة كانت او مندوبة فان الجمع اذا اعتبر الصحيحين من ادراك
ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة اي مؤداة **وقيل** الاداء فعل
كل ما دخل وقته قبل خروجه اي وقته واجبا كان او مندوبا بناء
على المرجوح من ان الصلاة المفعول منها ركعة في الوقت والباقي بعده
ان الجميع قضاء هذا ما عليه الاصوليون واعتبار الركعة في الاداء ودورها
في القضاء انما ذكر الفقهاء والخبر المذكور لا يدل على ما ذكره لاحتمال انه
فيم زال عند ركنون وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة فيجب عليه الصلاة
والفرق بين ذي الركعة ودورها انها تستعمل على معظم افعال الصلاة المصطف
الباقي كالتركها فحصل ما بعد الوقت تابعا لها بخلاف ما ذكرنا وقيل
ما وقع في الوقت اداء وما وقع بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء

يوم

٣٤
 بأثم المصلي بالتأخير وكذا على الأداء نظرا لتحقيق تنبيه قوله فصل بعض
 فيد تنوين الاضافته الى مثل ما اضيف اليه المعطوف حذف احتصارا لقوله
 نصف وريح درهم وكذا قوله كل في تعريف القضاء العقل المؤدى بشد يد
 الدال المفتوحة **ما فصل** بضم الفاء وكسر العين من كل العبادة في وقتها على
 القولين او بعضها في بعضها بعد على القول الاول **والوقت** المصير في كون
 المفعول فيه اداء هو **الزمان المقدر له** اي المؤدى شرعا مطلقا موسعا كان
 كمن الصلوات المكتوبة وسننها ومضيها كمن صوم رمضان والايام
 البيض فاما بقدره من شرعا كمنه ونفل مطلقين وغيرها وان كان
 فوريا كالايام لا يسمى فعله اداء ولا قضاء اصطلاحا وان كان الزمان ضروبا
 لفعله ومن ذلك ما وقته العركايج وتسمية بعضهم لوقته موسعا مجازا
 اذ الموسع ما يعلم المكلف اخره واخر العركايج لا يعلم فلا يسمى فعله اداء ولا قضاء
 اصطلاحا بل يسمى هاهنا اوقفا كاداء الدين وقضاؤه نبيه على
 ذلك البرماوى **والقضاء** في الاصطلاح **فصل كل** ما خرج وقت اداؤه من
 الزمان المقدر لذلك الفعل شرعا **وقيل** القضاء فعل **بعض ما خرج وقت**
اداؤه من الزمان المذكور مع فعل البعض الآخر بعد خروج الوقت ايضا
 كان او صلاة او ركعة في الوقت والباقي بعده على المرجوح **استدراكا**
 بذلك الفصل لما اى شئ **سبى** اى اى ذلك الشئ **مقتضى** اى طالب
الفصل الآتى به واجبا كان او مندوبا تنبيه قوله مقتضى اولى من قول
 ابن الحاجب وغيره وجوب واولى منه ان يقول لما سبق لفعله مقتضى
مطلبا اى سؤا كان مقتضى من المتدارك كانه قضاء الصلاة المكتوبة
 بالاعد ركعة قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق لفعلها
 مقتضى من غير النائم والحائض لا منها وان انفق سبب الوجوب او
 الندي في حقها وخرج بقوله استدراكا ما فصل بعد وقت الاداء لا

٣٥
 بقصد الاستدراك من صلى صلاة في وقتها لم اعادة في جماعة بعد خروج
 وقتها فلا يسمى قضاء بل ولا يسمى اعادة لان الاعادة مختصة بوقت
 الاداء كما يأتى **والمقتضى المفعول** من كل العبادة بعد خروج وقتها على القولين
 او بعضها في وقتها والبعض الآخر بعد خروجه على القول الثاني من القولين
 فان قيل لم قال في المؤدى ما فصل في مقتضى المفعول اجيب بانه فصل ذلك
 ههنا من تكرار اللفظ لوسوى بينهما وخص الاول بالفعل والثاني بالاسم لان
 الفصل المبني للمفعول متقدم على اسم المفعول والمؤدى سابق على مقتضى
 ففصل السابق للسابق واللاحق للاحق وهو اولى من قول المصنف في موضع الموضع
 وعدل في مقتضى على ما فصل الى المفعول لانه احصر منه لان كلامه هنا
 كلمتان اسم موصول وصلة وليست ال حرف تعريف حتى يقال انها كل جزء
 من مدخولها **والاعادة اصطلاحا** **فعله** اى الشئ المعادمة ثمانية **وقتها**
الاداء له مطلقا سواء كان لهذ ومن خلل في فعلها او لا او حصول فضيله
 لم يكن في فعلها او لا كون الامام اخرج او اعلم او لجمع اكثر او المكان اشرف
 او لغيره نظائر بان استوت لجماعتان او زادت الاولى بفضيلة **وقيل**
 الاعادة مختصة بما اذا كان ذلك لخلل وقع في الفصل الاول لغوات شرط
 كالصلاة مع النجاسة او قوات ركن كالصلاة بدون الفاتحة **وقيل** الاعادة
 مختصة بما اذا كان ذلك **لغيره** الشامل للخلل والحصول فضيله لم تكن في الاول
 فلهذا ثلاثة اقوال الاول منها هو الراجح الذي اختاره المصنف في شرح المختصر
 ويمكن حمل كلامه هنا عليه كما تقرر والثاني جزم به الامام وغيره ووجه
 ابن الحاجب وقد علم ما ذكر ان الاعادة قسم من الاداء نهى احص منه وعليه
 الاكثر وقيل قسم له وعليه مشى البيضاوى حيث قال العبادة ان وقعت في
 وقتها المعين لم تسبق باءا مختلفا فاداء والا فلا **ولعمركم** **الشئ** اى المأخوذ
 من الشرع فيقسم الى رخصة وغريمه وذلك انه **ان تغير** من حيث فعله

بالاحرام بعد اباحتها قبله اولا سهولة لا لسهولة ترك الوضوء لصلاة
ثانية مثلا لمن لم يجد بعد حرمة بمعنى انه خلاف الاولى او قيل بعد
لامع قيام سبب الحكم الاصل كايحة ترك ثبات واحد من المسلمين احشة
من الكفار في القتال بعد حرمة وسببها قلة المسلمين ولم يبق حال
الاباحة كثرتهم حينئذ وعذر الاباحة مشقة الثبات المذكور حين كثروا
فقرينة اي فالحكم غير المتغير او المتغير اليه الصعب او السهل المذكور
بقسميه وهي لغة القصد المصمم لانه عز ما امر اي قطع وحتم صعب على
المكلف او سهل تنبيه ظاهر كلام كثير انفسا من الالحكام الستة
وبه صرح الشمس البر ماوى كنى الامام الرازي خصها بغير حرمة والحرمة
والآدمي وغيرها بالوجوب والقرافي بالنذر تنبيه اعترض تعريف الرخصة
والعزيمة بوجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فانه عزمة ويصدق
عليه تعريف الرخصة واجيب بنحو الصدق فان الحيض وان كان عذرا
الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك وتقسيم الحكم الى
الرخصة والعزيمة كما ذكرنا قرب الى اللغة من تقسيم الامام الرازي وغير
الفصل الذي هو متعلق الحكم اليها **والدين** لغة المرشد وما به الارشاد
واصطلاحا ما اي شئ يمكن **التوصل** اي الوصول بكافة **بصحيح النظر**
مطلق **الفكر فيه** اي في ذلك الشئ **المطلوب خبري** اي من علم او ظن
ومعنى التوصل اليه بما ذكر علمه او اعتقاده او ظنه والمراد بصحيح النظر
كون النظر فيه من الجهة التي من شأنها ان يستقل الذهن بها الى ذلك
المطلوب وتسمى تلك الجهة وجد الدلالة بفتح الدال افصح من كسرهما
والخبري ما يخبر به وهو التصديق والنظر هنا الفكر لا بقيد المؤدى الى العلم
او ظن كما سياتي حذرا من تكرار قوله علم او ظن والفكر حركة النفس في
المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخيل لا فكر وكانهم ضموا

حركة

لحركة اعتبار قصد ما فيخرج له من وما يترادد على النفس في المعقولات
بالا قصد كما في النوم والنسيان ويطلق الفكر ايضا على حركة النفس من
المطالب الى المبادى ثم الرجوع منها اليها تنبيه شمل التعريف الدليل القطع
كالعلم بفتح اللام لوجود الصانع والظني وهو الامارة كان لوجود المخاف
واقيموا الصلاة لوجوبها بناء على طريقة الاصوليين والفقهاء من ان مطلق
العلم وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة المتكلمين والمتكلماء فان مطلق العلم
العلم ولهذا اذا ردوا الفظة في التعريف فقالوا الى العلم بمطلوب خبري فاذا اردنا
التوصل الى ان العالم حادث وكل حادث له صانع ينتج العالم له صانع وهو
المطلوب الخبري اليقيني واذا اردنا التوصل الى ان النار لها دخان وسطا
المحرك بين طرف للمطلوب وحكما بان النار مثني محرق وكل محرق له دخان
ينتج النار لها دخان وهو المطلوب الخبري الظني واقيموا الصلاة امر بها
وكل امر شئ لوجوب حقيقة فاقيموا الصلاة لوجوبها حقيقة وغيره كان
التوصل دون يتوصل لان الشئ يكون دليلا في نفس الامر وان انتهى
عنه النظر المتوصل به الى المطلوب وخرج بصحيح النظر فاسد فلا يمكن
التوصل الى المطلوب لا اعتقاد وحده الدلالة عنه واذا رادى اليه بواسطة
اعتقاد او ظن كما اذا نظر في العالم من حيث البساطة وهذا ضد التركيب
الذي هو مذهب اهل السنة فانه مركب عيشة هم من العناصر الاربعة
التي هي التراب والنار والماء والهواء وفي النار من حيث التسخين فان
البساطة والتسخين ليس من شأنها ان يستقل بهما الى وجود الصانع
والدخان اذ لا تركيب فيهما فان المركب يحتاج الى مركب لكن يؤدي اليهما
هذا ان النظر ان ممن اعتقد ان العالم بسيط وكل بسيط له صانع ومن
ظن ان كل مستغنى له دخان وخرج بالخبري المطلوب المقصود فيتوصل
الي بلحد بان يتصور كالحقوان الناطق حده الانسان ومثله

ان ج

حد له الشامل الحيوان الناطق وغيره كالرسوم **والتأليف المتناهي** أي أهل
السنة **والعلم** بالمطلوب الحاصل عندهم **عقبيه** أي عقيب صحيح النظر
مكتسب للناظر لا يقال لجمهور وهو الأصح نعم لأن حصوله عن نظره
المكتسب له وقال الأقلون لأن حصوله اضطراري لا قدرة على دفعه
ولا انكساع عنه فلا خلاف في التسمية لموافقة الأول الثاني أن
حصوله المطلوب عقب النظر الصحيح اضطراري والثاني الأول فإن حصوله
عن نظر وكسب والتسمية بالمكتسب أنسب وأما غير التناهي وهم المعتزلة
فيقولون النظر لو لم يعلم كقول حركة اليد حركة المفتاح فيجب عندهم
وقوع العلم بعد النظر كوقوع المحلول بعد علته والظن كالعلم فيما ذكر
على قول الاكتساب لأن العلم الحاصل عقب النظر لما كان بخلق الله عنه الأشياء
فكذا الظن عقب النظر يكون بخلق الله تعالى أيضا وعند المعتزلة يقال إن الظن
الحاصل متولد عن النظر عندهم وإن لم يجب عنه تنبيه عقبيه بالياء لغة
قائله تجربت على الالة سنة والكثير ترك الياء كما ذكره النووي في تحرير
ولما فرغ المصنف من الدليل الموصول للتصديق عقبيه بلحق الموصول بالتصور
فقال **والعلم** لغة المنع واصطلاحا عند أهل أصول الدين والفقه قول يميز الشيء
عن غيره ولا يميز كذلك إلا ما لا يخرج عنه شيء من أفراد المبدء ولا يدخل
فيه شيء من غيره فالأول وهو ما يميز الشيء إلى آخره مبين لمفهوم الحد الثاني
وهو لا يميز كذلك إلى مبين لحاصته وهو بمعنى قول المصنف كالعقارب
بكر الساق في الحد **لجامع** لأفراد المبدء **والعلم** لغيرها من الخول فيه **وقال**
أيضا هو **المطر** أي الذي كلما وجد له وجد المبدء فلا يدخل فيه شيء
من غير أفراده ويلزم المطر كونه مانعا **التعكس** وهو الذي كلما وجد
المبدء وجد له فلا يخرج عنه شيء من أفراد المبدء ودور **المنكس**
كونه جامعا فمؤدى القولين واحد الأول أوضح فيصده قان بالحيوان

الناطق

الناطق حد الانسان بخلاف حده بالحيوان الكاتب بالفضل فانه غير جامع
وغير منكس وبالحیوان الماشي فانه غير مانع وغير مطرد فاذا اردنا
الموصل لمعرفة الانسان وعرفنا الحيوان والناطق وتبيناهما بان تقدم الحيوان
ونفخر الناطق فتقتل الذهن منه لا تصور الانسان وهو المطلوب التصور
وتفسير المنكس بما ذكره الموافق للحرف واللغة حيث يقال ان كل انسان
ناطق وبالعكس وكل انسان حيوان ولا عكس اظهر في معنى لجامع من
تفسير ابن الحاجب وغيره له بأنه كلما انتفى الحد انتفى المبدء وبالأثر لذلك
التفسير تنبيه قد علم مما ذكرناه قد يكون للشيء حدان فالتعريف هو الحركة
تقطة وزوال وذهاب في جبهة وهو المختار كما نقله الزركشي عن القاضي
عبد الوهاب بعد نقله عن غيره خلافا له ثم شرع في ذكر مسألتين متعلقتان
بالكلام النفسي القائم بذات الله تعالى أشار إلى الأولى منها بقوله **والكلام**
النفسي في الأزل هل يسمى خطأ باحقيقة أو لا والاضحائه يسمى بذلك حقيقة
بتزويل المبدء الذي مسيوج بمنزلة الموجود وقيل **لا يسمى خطأ** باحقيقة
لعدم من يخاطب اذ ذاك وإنما سمياه حقيقة فيما لا يزال عنه وجوده من
غيرهم وأصله أباه أما بلفظ القرآن أو بلا لفظ كما وقع لموسى عليه السلام
خرقا للعادة وهو قول الأشعري قال كما عقل رفقة ما ليس بأول ولا جسم
فلم يعقل مماع ما ليس بصوت وهذا هو الصحيح والأول رحمه القاضي وحكي
عليه الأمدى وقيل سمعه بلفظ من جميع لغات كذلك واختص بأنه كليم الله
تعالى المسئلة الثانية هل يتنوع الكلام النفسي في الأزل إلى امر ونهي وغير
ذلك أو لا الأصح أنه يتنوع بالتزويل السابق وقيل **المتنوع** إليها
لعدم من يتعلق به هذه الأشياء اذ ذاك وإنما يتنوع إليها المشتريينها
وهذا يلزمه محال وهو وجود الجنس مجردا عن أنواعه إلا ان يراد بها
أنواع اعتبارية أي عوارضه يجوز خلوه عنها تحدث بحسب التعلقات

البدء الطالع على جميع الجوامع

٤٣
كما ان تنوعه اليها على الاول بحسب التعلقات ايضا لكونه صفة واحدة
كالعلم وغيره الصفات فمن حيث تعلقه في الدليل او فيما لا يزال **يشي** على
وجه الاقتضاء لفعله يسمى **مرا** او **تركه** يسمى **زها** وعلى هذا القياس قتيبي
انما اخرجت هاتان المسئلتان على الدليل لان موضوعها مدلوله في الجملة والمدلول
متاخر عن الدليل وانما قد متاخر على النظر المتعلق بالدليل ايضا لان موضوعها الله
ارتباطا منه بالدليل لانه مقصود من الدليل والنظر من الآت تحصيله ثم رجع
المصنف الى ما هو بصدقه من تفسير النظر لما خوذ في تعريف الدليل فقال **والنظر**
لغة يقال لمعان منها الاعتبار والروية واصطلاحا **انظر** وهو حركة النفس
في العقولات **المؤدى** الى الموصول **العلم** او اعتقاد **او ظن** بطلب خبرى
فيها او تصويرى في العلم والاعتقاد فخرج الفكر غير المؤدى الى ذلك كالكثر
حديث النفس فليس ينظر ومثل التعريف النظر الصحيح من قطعي وظنى والفاسد
فانه يؤدى الى ذلك بواسطة اعتقاد او ظن وان لم يستعمل بعضهم الأداة الا
فيما يؤدى بنفسه كذا قيل وظاهره خاص بتأديته الى الاعتقاد والظن لا الى
العلم لما مر في تعريف الدليل **والادراك** لغة الوصول واصطلاحا وصول
النفس الى تمام المعنى من نسبة او غيرها **بالاحكام** معه من ادراك وقوع النسبة
او لا فوقوعها **تصور** ساذج بفتح الذال المعجمة كادراك الانسان فقط
من غير حكم عليه بنفى او اثبات ويسمى هذا ايضا كاعلم مما مر ما وصول النفس
الى المعنى لا بتمامه فيسمى **تصورا** وهو اول مراتب وصول العلم الى النفس
والمرتبة الثانية الادراك والثالثة لحفظ وهو استحكام المعقول في العقل
والرابعة التذكر وهو مزاولة النفس استرجاع ما زال من المعلومات
والخامسة الذكر وهو رجوع المطلوب الى الذهن والسادسة الفهم وهو
المتعلق غالبا بلفظ من مخاطبك والسادسة الفقه والثامنة الدراسة
وهي معرفة الحاصلة بعد تردد مقدمات والثامنة اليقين وهوان

٤٤
يصل الشئ ولا يتخيل خلافة والعاشرة الذهن وهو قوة النفس واستعدادها
لكسب العلوم غير الحاصلة ولها دية **عشر** الفكر وهو الانتقال من المطالب الى المبادى
ورجوعها من المبادى الى المطالب والثانية عشر **الحس** وهو الذى يتميز به عمل
القلب والثالثة عشر **الذكاء** وهو قوة الحس والرابعة عشر **الفتنة** وهو التنبه
للشئ الذى يقصد معرفته والخامسة عشر **الكسر** وهو استنباط الالفق والسادسة
عشر **الراى** وهو استحضار المقدمات ولجالة الخاطر فيها والسادسة عشر **الفتن**
وهو علم يحصل بعد الاستنباط والثامنة عشر **الاستيعار** وهو العلم بعد التأمل
والثامنة عشر **الحاطة** وهى العلم بالشئ من جميع وجوهه والعشرون **الظن**
ولمخادى والعشرون **العقل** وان كان الادراك **بحكم** اى مع حكم وهو استناد امر
الى آخر ايجابا وسلبا فالمجموع **تصديق** كادراك الانسان والكاتب وثبوت
الكفاية له ووقوع تلك النسبة في التصديق الايجابى او لا ووقوعها في التصديق
لسابى هذا راى متقد فى المنطقة قال العقلي الرازى وغيره من المحققين وهو
التحقيق واما متأخروه ففسروه باقاع النسبة او انقراضها وهو فعل من افعال
النفس فلا يكون ادراكا لان الادراك انفصال والفصل لا يكون انفصالا لان
الفصل هو التأثير وايجاد الاثر والانفصال هو التأثير وقبل الاثر فلا يصدق
واحدهما على ما يصدق عليه الاخر بالضرورة فاذا قلنا ان الحكم ادراك
يكون التصديق مجموع الادراك الاربعة ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم
به وادراك النسبة الحكمية وادراك الحكم واذا قلنا ان الحكم ليس بادراك
يكون التصديق الادراكات الثلاثة ونفس الحكم هذا راى المنطقة واما
راى الحكماء والتصديق عندهم هو الحكم فقط قال السيد هذا هو الحق والتصديق
السمى **بالحكم** **جازمه الذى لا يقبل التعديل** لافى نفس الامر ولا بالتسكين
بان كان لوجوب كسر الجيم اى لامر يقتضيه من حسن ظاهر الحكم بوجود
جوع او عطش او غير ذلك من الوجدانيات او عقل الحكم بان العالم

حادث او عادة كالحكم بان الجبل حجر مما هو مطابق للواقع **علم جازمه القابل**
للتفسير بان لم يكن لموجب مما ذكر طابق الواقع ام لا اذ يتغير الاول بالتشكيك
والثاني به او بالاطلاع على ما في نفس الامر **اعتقاد** ثم هو اعتقاد صحيح ان طابق
الواقع كاعتقاد السني ان العالم حادث واعتقاد المقلد مستبىة الضمى **وذلك**
ان لم يطابق اي الواقع كاعتقاد الفلاسفة قدم العالم والتقدير المسمى بالحكم
غير جازم وهو ما معه احتمال نقيض المحكوم به وقوع النسبة او لا وقوعها
ثلاثة اقسام **ظن** **وهو** **وذلك** **انه** اي غير جازم **ام** **ارجح** **ارجح**
المحكوم به على الاخر فالظن **امرجح** فالمرجوحية المحكوم به فالوهم **او مساو**
لكل من طرفيه للطرف الاخر فالشك وكل واحد من الظن والوهم حكم واحد
والشك حكمان كما قال امام الحرمين والقراني وغيرهما **الشك** اعتقاد ان يتقار
مسببها وقال السقناراني جعل الوهم والشك من اقسام التقدير مخالفا للتحقيق
وقال السيد لاديه في الحكم من رجحان ولا رجحان فيها وعلى فحصلها من اقسام
التقدير كما فعل المصنف مشكلا واجيب بان الواهم حاكم بالطرف المرجح
حكما مرجحا والشك حاكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن الاخر وقد يطلق
العلم على الظن كحكمه مجازا فالاول كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات
اي فليكنوهن والثاني كقوله تعالى الذين يظنون انهم ملائكة ربهم اي يظنون
ويطلق الشك مجازا كما يطلق لغة على مطلق التردد الشك للظن والوهم
ومن ذلك قول الفقهاء من يظن ملها او حثا او شك في ضده عمل بيقينه **والعلم**
المستفاد من التقسيم من حيث تصور بحقيقته حكم جازم لا يقبل تقيرا فزيد
نظري يحده على الاصح **وقال الامام الرازي** في الحصول **ضروري** اي لا يوقف
على نظر وكسب بل يحصل بمجرد التقاط النفس اليه حتى من لا يتأق منه
النظر كالبله والصبيان **ثم قال** ايضا في الحصول **هو** اي العلم **حكم** **الظن**
لما فيه المطابق **لوجوب** بكسر الجيم اي لا مريقضيه فكل من هذه القبوه

هذا

السلامة يحترز به عن اعتداد العلم فيحترز به بجازمه عن الظن والشك والوهم
وبالمطابق عن الجهل ويقولون الموجب عن التقليد فافتنى كلام الامام ان
العلم ضروري وانه يحده ويجمع بين كلاميه بانه حده او لا على راي من يقول
انه نظري وهو راي الجمهور وهو الاصح كما مر لا على رايه فثم هنا للترتيب الذكر
لا الصوي **وقيل** مع زيادة على كلام الامام **ضروري** **فالذي** **ان** **لا** **فايد** في
حد الضروري لحصوله من غير حد وهذه الزيادة وان لم يصرح بها الامام
فهي مرادة عنه فمرجح القولين واحد فتم يحده الضروري لأفادة العبارة
عنه **وقال الامام** **له** **مبين** هو نظري لكن حده **عنه** لا يحصل الا بنظر دقيق
لخفاة وانما يعرف بالتقسيم والتبيل واعتراض بان هذا غير مختص بالعلم بل
لحدود الرسوم من عسرة وان كان العسرة في العلم ازيد قال المصنف **الراي**
سبب عسرة من حيث تصور بحقيقته **الاسان** **عن** **تقرينه** **المسبوق**
بذلك التصور الصريح من النفس عن مسقة لغرض في الصرا قال الامام
ويميز عن غيره من اقسام الاعتقاد بانه جازم مطابق ثابت فليس هذا
حقيقة عنه قال الشيخ خالد وعرفوه بحده وكثيرة تقرب من عسرة
حد امذكورة في المطولات وكما يمتكلم فيها **ثم قال المحقق** **ان** **علم** **الظن**
لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضها اولو ضروريا اقوى في لجزم من بعض
وان كان نظريا **والا** **التفاوت** في جزئياته **بكرة** **التفاوت** في بعضها
دون بعض فيتفاوت فيها كما في العلم بياته اشياء والعلم بشيئين بناء على
اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كما هو قول بعض الاشاعرة قياسا على علم الله
تعالى والاشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعلوم وهو الاصح
واجابوا عن القياس بانه خال عن الجاهل لان علم الله تعالى قديم وعلم المخلوقين
حادث وعلى هذا لا يقال تفاوت العلم بما ذكر وقيل يتفاوت العلم في
جزئياته اذ العلم مثلا بان الواحد نصف الاثنين اقوى في لجزم من العلم

مبين

بان العلم حادث واجب بان التفاوت في ذلك وغيره ليس من حيث الجزم
 بل من حيث عدم كالف النفس باحد المصنوعين دون الآخر تنبيه ينبغي على
 قول التفاوت وعدمه الخلاف في الايمان بمعنى التصديق هل يزيد وينقص
 اولاً والثاني بعد التفاوت يقول يزيد وينقص وهذا الصحيح في علم الكلام
وليس انتقال العلم بالمقصود على الاصح اي الذي من شأنه ان يقصد يعلم
 وذلك صادق بأمري بعدم ادراك المقصود اصلاً وهو المسمى بالجزء البسيط
 او بادرأله على خلاف هيئته في الواقع وهو المسمى بالجزء المركب لتركيبه من جزئين
 من الجزء باني الواقع والجزء انه جاهل كاعتقاد الفاسفي ان العالم قديم وخرج
 بالمقصود الشامل للموجود والمعدوم مالم يقصد كاسفل الارض فلا يسمى انتقاء العلم
 به جزئاً اصطلاحاً تنبيه استغنى المصنف بقوله انتقاء العلم عن تقييد
 قول غيره عدم العلم بقوله عما من شأنه العلم المنجز به وصف البرهية والحداد
 بالجزء لان انتقاء العلم انما يستعمل فيما من شأنه العلم وغيره وخرج بقوله
 المقصود كاسفل الارض وما على الارض فلا يسمى انتقاء العلم به جزئاً **وقيل**
 بالجزء **تصور المعلوم** اي ادراك ما من شأنه ان يعلم **على خلاف هيئته** في الواقع
 فجزء البسيط على الاول ليس جزءاً على هذا وهذا ان القولان مأخوذان
 من قصيدة ابن مكي في العقاب المشهورة بالصلاحية لترغيب السلطان
 صلاح الدين بن ايوب فيها وهي من احسن تصانيف الاشعرية في باب العقاب
 وكان السلطان صلاح الدين يعلمها الصبيان في المكاتب قال فيها

وان اردت ان تحذ الجرم لا	من بعد حد العلم كان سريراً
وهو انتقاء العلم بالمقصود	فاحفظ فريضة الوجوه و
وقيل في تحديده ما اذكر	من بعد هذا والحدود تكثر
تصور المعلوم هذا جزؤك	وجزؤه الآخر ياتي وصفه
مستوعباً على خلاف هيئته	فافهم فريضة القيد من تمته

والسؤال

والسؤال الاول اي الغفلة عن المعلوم المرسم في القوة لحافظة فيشبه
 له بادق تنبيه بخلاف النسيان فانه زوال المعلوم بالحسية فيستاق تحصيل
 وعرفه الكرماني وغيره بزوال المعلوم عن القوة لحافظة والمذكورة والسري
 بزواله عن الحافظة فقط وذلك قريب مما ذكر وجعلها البرماوي من اقسام الجزل
 البسيط حيث قسمها اليها والى غيرهما فارق بينها بانه ان قصر زمان الزوال
 سمي سهواً والافسياً قال وهذا احسن مما فرق به بينها ووفق بعضهم بان
 النسيان غفلة عما كان مذكوراً والسري غفلة عن ذلك وغيره وبعضهم لم يفرق

مسألة

وهي مفصلة من السؤال وهو ما يبرهن به في العلم وقيل هي اثبات عرضي ذاتي
 لموضوع **الحسن** بفتحين وهو فضل المكلف لما دون فيه شرعاً فيه خل فيه
 ما كان **واجباً ومندوباً ومباحاً** لان كلا منها ما دون في فعله وادخل بعضهم
 في ذلك فضل الله تعالى واعتبر بان الكلام في الخطاب المتعلق بافعال الكائين
 الذي ينقسم الى حسن وقبح وقد يجاب بان الكلام انما هو بالنظر الى حسن
 وفضل الله حسن والواو والتقسيم وقيل لحسن مالم ينف عنه فيه خل فيه
 فضل المكلف **وفصل غير المكلف** كالصبي والساهي والثائم والبرهية فنظر الى
 ان الحسن مالم ينف عنه تنبيه جعل المصنف فضل غير المكلف وبسطة
 فان قيل عبادة الصبي توصف بالحسن اجيب بان الخطاب انما هو الولي وانما
 امر بها الصبي ليعتادها والكلام في الخطاب المتعلق بافعال المكلفين **والقول**
 هو فضل المكلف **المنزى** عنه شرعاً ولو كان منزهاً عنه بالنزى المستفاد من
العموم كالمستفاد من اوامر التذنب **فدخل** في تعريف القبح الحرام والمكروه
وخلافه الا على لان كلا منها منزى عنه عن الجملة **وقال امام الحرمين**
 في الشامل **ليس مكروه** اي بالمعنى الشامل لخلاف الاول **قيل** لانه
 لا يذم عليه والقبح يذم عليه **والاعتناء** لانه لا يسوغ الشامل عليه



وهذا ما رجه المصنف في شرح المختصر وهو اوجبه مما رجه هنا بخلاف المباح
فانه يسوغ الشاء عليه وان لم يؤمر به على ان بعضهم جعل المباح واسطة
ايضا نظر الى ان الحسن ما امر بالشاء عليه وهو الواجب والمندوب والمباح وامره
لكونه لامدح ولا ذم فيه وان كان شرعيا وهذا هو المعتمد كما جرى عليه
شيخنا الشيخ زكريا في مختصر هذه الكتاب ولا صعبا في الحسن والقبيل عبارات
اخر والمعتزلة فيها بناء على تكثيرهم العقل عبارات ايضا منها ان الحسن ما للقدار
عليه العالم بحاله ان يفعله والقبيل بخلافه فيه خلل لزام فقط وفي الحسن
ما سواه ومنها ان الحسن هو الواقع على صفة توجب المدح والقبيل الواقع على صفة
توجب الذم فيه خلل فيه لزام فقط ايضا وفي الحسن الواجب والمندوب والمكروه
والمباح واسطة بين الحسن والقبيل

مسئلة جازن الترك

سواء كان جائزا الفصل ايضا الصوم رمضان للمسافر لا الصوم الحايض ليس
واجب والا لكان تركه ممتضا وقد فرض كونه جازن الترك فلو ثبت انه مع ذلك
ممتضا واجتمع الضدان بل النقيضان **وقال اكثر الفقهاء** اي كثير منهم كما
عبر به في المحصول وهي اولى من عبارة المصنف فان بعضهم قال الاسبق المصنف
فما قاله **يجب الصوم على الحائض والمرضى والمسافر** مع جواز الترك لهم
اما الوجوب فلفظه تنافي من شدة منكم فاليصمه وهم شددوه ولو جوب بالفتا
عليهم بتدريما فانهم فكان الماتى به بدلا عن الفتا واما جواز الترك لهم
فلعله رهم بالحض والمرض والسفر واجيب بأن شدة الشدة موجب عند
انتفاء العذر لا مطلقا وبأن وجوب القضا انما يتوقف على سبب الوجوب
وهو هنا شدة المرض وقد وجه لا على وجوب الاداء والا لما وجب
قضا الظاهر مثالا على ما نام جميع وقتها اعدم تحقق وجوب الاداء في حقه
لفظته **وقيل** اي قال ابن السمعاني فعلا على الخفية يجب الصوم على

المسافر لقد رته على الصوم **دونها** اي الحايض والمرضى لغير الحايض عنه
شرعا وعجز المريض حسا ان لم يقدر عليه أصلا وقد يمكن الصوم لكنه بمسقة
تبيح الفطر فالا يجب عليه ايضا لذلك **وقال الامام الفخر الرازي** يجب عليه
اي على المسافر دون الحايض **احد الشرحين** لما حذر او اخرجه فإيرجها الى به
فقد اتى بالواجب كما في خصال كفارة اليمين قال الاستوى ويمكن ان يقال ذلك
في المريض ايضا فان المريض يجوز له الصوم فيكون مغيرا للمسافر الا ان يفرض
ذلك فيمن يفرض الصوم قال الغزالي فلو صام حينئذ فيحتمل انه لا يجزى به لانه
حرام ويحتمل ان يخرج على الصلاة في دار مقصوبة وهذا الوجه **والخلف** كما قال
الشيخ ابواسحاق **لفظ** اي راجع الى اللفظ دون المعنى فلا فائدة له لان
تأخير الصوم حال العذر جازن قطعا والقضا بعد رواله واجب قطعا وحكي
ابن الرفعة عن بعضهم انه معنوى تظهر فائدة ته حيث قلنا يجب التصبر
للاداء والقضا في النية **وفي كون المندوب يسمى مأمورا به حقيقة**
او مجازا لانه مأمور به ام لا **خلاف** مبني على ان ام حقيقة في الايجاب
كصيغة افضل فلا يسمى ورجحه الامام الرازي او في القدر المشترك بين
الايجاب والنهي اي طلب الفعل فيسمى ورجحه الآمدي وهذا هو الصحيح
كما قاله الزركشي فقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه ويؤيد قسمة الامر
الى واجب ومندوب ومورد القسمة مشترك اما كونه مأمورا به بمعنى
انه متعلق الامر اي بصفة افضل فلا نزاع فيه سواء قلنا انه مجازف
التدب ام حقيقة فتيه خلاف باقي **والاصح** انه اي المندوب ليس مكلفا به
كما قاله امام الحرمين وقيل مكلف به كما قاله القاضي ابو بكر الباقلا في وهذا
لخلاف مبني على ان التكليف الزام ما فيه كلفة او طلب ما فيه كلفة فمن
قال بالاول قال المندوب ليس مكلفا به لعدم الزام فيه وهذا هو الاصح
ومن قال بالثاني قال المندوب مكلف به لوجود الطلب **وكذا المباح ليس**

مكلفا به على الاصح كما قال الجمهور وفيه مكلف به من حيث اعتقاد اباحة
كما قاله الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني تميما للاقسام والافصاح مثله في
وجوب الاعتقاد **ومن ثم** اي ومن اجل ان المندوب ليس مكلفا به كما صرح
به المصنف في شرح الغفران ان كان ظاهر عبارة المصنف يشمل المباح اذ المباح لا الزام
فيه **كان التكليف** اصطلاحا **الزام** ما اي شيئا في كلف اي مشقة من فصل وترك
لا طلب اي ليس التكليف اصطلاحا طلب ما فيه كلفة من فصل وترك على
وجه الالتزام او لا خلافا **للقاضي** ابو بكر الباقلاني في قوله ان التكليف طلب
ما فيه كلفة فمفهوم المندوب والمكروه بالمعنى الشامل لخلاف الاول مكلف بها
كالواجب والحرام **والاصح** عند الجمهور **ان المباح ليس جنس للواجب** بل
هما نوعان جنس وهو فصل المكلف الذي تعلق به حكم شرعي اذ لو كان جنسا
للايجاب وهو نوع منه لاستلزم الواجب المباح يعني المنع عنه وهو محال وفيه
انه جنس له لانه مأذون في فعله ويختص انواع الواجب والمندوب والمخير
فيه والمكروه الشامل لخلاف الاول واختص الواجب بفضل المنع من الترك قلنا
واختص المباح ايضا بفضل الاذن في الترك على السواء **والاصح** **ان** اي المباح
غير مأمور به من حيث هو مباح مع قطع النظر عن كونه قد يتحقق به ترك
حرام مما ليس بواجب ولا مندوب الكعبي انه مأمور به بل واجب من حيث
انه ماض مباح الا ويتحقق به ترك حرام مما وترك الحرام واجب وما لا يتم
الواجب الا به واجب كما سيأتي والمباح واجب ويأتي ذلك في غير المباح كالكره
ولخلاف لفظي اي راجع للفظ دون المعنى يرجع لهذه المسئلة والتي قبلها
والتي بعدها ايضا ولو اخرجهما كان اولى وسيأتي الكلام عليها اما التي
قبلها فمر الكلام فيها وما هذه فلا خلاف في المعنى بين الكعبي وغيره فان الكعبي
لا يخالف غيره في كون المباح غير مأمور به من حيث ذاته كما يوضحه من يليل
وغير الكعبي لا يخالفه في كون المباح مأمور به من حيث ما عرض له من تحقق

ترك الحرام به وورد مذهب الكعبي بانه يلزم منه ان يكون كل انتقال عن حركة من
قيام او قعود او نوم ولجبا وهو خرق للاجماع **والاصح** **ان الاباحة حكم شرعي**
اي مأخوذ من الشرع لانها التخيير بين الفصل والترك المتوقف وجوده كيفية
الاحكام على الشرع وقال بعض المعتزلة لانها انتفاء لمخرج عن الفصل والترك
وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمرا وله ولخلف لفظي ايضا لان الدليلين لم
يتوارد على محل واحد **والاصح** **ان الوجوب** لشيء **او انتفاء** كان قال الشارع
نسخت وجوبه اي حرمت تركه **بقول الجوزان** له والذي كان في ضمن وجوبه من الاذن
في الفصل وهذا قول الاكثرين وقالة المعتزلة لا يبقى الجواز لان نسخ الوجوب
يجعله كان لم يكن ويرجع الامر الى ما كان قبله من حرمة او اباحة او براءة اصلية
فلخلق معنوي وهو **اي** الجواز المذكور **مخرج** في الفصل والترك من الاباحة
او النيب او الكراهة بالمعنى الشامل لخلاف الاول ادل دليل على تعيين احدهما
وقيل هو الاباحة الشرعية اذ يارتفع الوجوب بتقضي الطلب فيثبت التخيير
وقيل هو الاستحباب فقط اذ المتحقق بارتقاء الوجوب انتفاء الطلب للجزم
فيثبت الطلب غير الجازم والحاصل انه يعتد في الجواز المذكور برفع المخرج عن
الفصل والترك في الاقوال الثلاثة لكنه مطلق في الاول منها ومقتضى باستواء
الطرفين في الثاني ويتخرج الفصل في الثالث ولخلف معنوي ايضا تنبيه سكتوا
عن الحرام اذا نسخ هل بقي الكراهة لما بينهما من الاشتراك في الجنس وهو
المنع من الفعل او يعود الامر لما كان قبل التحريم على خلاف المتقدم ويحتمل
خلافه فان ماخذ الخلاف هناك ان المباح جنس للواجب ولم يقل احد ان
المكروه جنس للحرام للنظر فيه كما قال الشيخ خالد النعوى هـ هـ هـ

مسئلة

في الواجب والحرام المنع **الامر الواحد** مبهم **من اشياء** معنيته كخصال
اكتفاه المنع كخصال كفارة اليمين فان في ايها الامر بذلك فقد دبر

لا لفظا اذ لفظا خبر **يوجب** اي الاحد عند الفقهاء والاشاعة وهو الاصح
واحد امبرها **لا بعينه** وهو القدر المشترك بينهما في ضمن اي معين منها لانه
المأمور به فسقط ما قيل ان القدر المشترك بين الافراد لا وجود له في الاعيان
بل في الازهان ويستحيل طلب ما في الذهن ووجه سقوطه انه انما يستحيل
طلب المشترك مجردا عن الافراد لا طلبه في ضمنها اذ هو في ضمن افراده موجود
في الاعيان كما قاله **المحقق** قطب الدين الشيرازي في شرح المختصر **وقيل**
يوجب الكل قاله المعتزلة فيثاب بفعلها ثواب واجبات ويعاقب بتركها
عقاب واجبات **ويستلزم الكل الواجب بفعل واحد** منها لان الامر تعلق بكل
منها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواحد منها قلنا ان سلم ذلك لا يلزم منه وجوب
الكل المرتب عليه انه يثاب بفعلها ثواب فعل واجبات ويعاقب بتركها عقاب ترك
واجبات **وقيل الواجب** في الخصال المذكورة واحد منها **معين عند الله تعالى**
اذ يجب ان يعلم الامر المأمور به لانه طالبه ويستحيل طلب المجهول **فان فصل**
المكلف الشيء المعين عند الله تعالى فقد صادف الواجب وان فصل **غيره** منها
سقط الواجب بفعل ذلك الغير لا ياتي بيد الواجب لان الامر في الظاهر
لغير معين قلنا لا يلزم من وجوب علم الامر المأمور به ان يكون معينا عنده
بل يكفي في علمه به ان يكون متعينا عنده عن غير تنبيه يسمى هذا القول
قول التراجيح لان كل فريق من الاشاعة والمعتزلة ينسب الى الآخر واتفق
الفريقان على فساد **وقيل هو** اي قالت المعتزلة الواجب المعين عنده الله
ما يختار المكلف منها للفصل بان يفعله دون غيره وان اختلف باختلاف
اختيار المكلفين لاتفاق على الخروج من عهدة الواجب باي منها يفصل قلنا
لخروج به عن عهدة الواجب لكونه احدها لا بخصوصه للقطع باستواء المكلفين
في الواجب عليهم **فان فعل** المكلف الخصال **الكل** على القول بان الواجب واحد
لا بعينه وفيها اعلالها باوفاقا وادنى كذلك فان فعلها **مربا فاقيل**

العلامة
ع

الواجب

الواجب المضاف عليه منها **اعلاها** ثوابا وثواب الواجب كثواب سبعين
مندوبيا كما يؤخذ مما ذكره النووي في زيادة الروضة اول كتاب النكاح عن امام
الحرمين عن بعض العلماء ان ثواب الفريضة يزيد على ثواب النافلة بسبعين
درجة **وان تركها** كل ما بان لم يات بواحد منها **فاقيل يعاقب على اذنا واعقابا**
اي عوقب وهذا هو المعتمد لانه لو فعله فقط من حيث انه مبرم لم يعاقب فان
لم يكن فيها اعلال وادنى بان تساوت فتوابع الواجب على واحد منها وكذا العقاب
عليه وسواء في التساوية فعلت كلها معا او مرتبا وقيل في المرتب الواجب
ثوابا ولها كالمختلفة وهذا هو المعتمد وان فعلت معانا علاها ثوابا وظاهر
التقريع في قوله فان فعل الكل الى اخره مشعر بان الواجب احدها بخصوصه
والتحقيق كما قال لجلال المحلى ان الواجب من حيث هو واحد لا من حيث ذلك
لخصوص حتى ان الواجب ثوابا في المرتب اولها من حيث انه مبرم لا من حيث
خصوصه وكذا يقال في كل من الزايد على ما يتبادر به الواجب منها ان يثاب عليه
ثواب المندوب من حيث انه مبرم لا من حيث خصوصه تنبيه قال الزركشي
موضع المسئلة اذا شرع التخيير بضمض فان شرع بضمض كالتخيير المستنهي بين الماء
والحجر والتخيير في الحج بين الافراد والتمتع والقران فلا مدخل له في المسئلة لكن
لجوهي جعل التخيير بين الماء والحجر منها **ويجوز** عنه اهل السنة **تحريم واحد**
لا بعينه من اشياء معينة وذلك الواحد هو القدر المشترك بينهما في ضمن
اي معين منها فاذا قيل لا تتناول السمك واللبن او البيض حرم واحد
منها لا بعينه فعلى المكلف تركه في اي معين منها وله فعله في غيره اذ لا مانع
من ذلك **خلافا للمعتزلة** في منعهم تحريم واحد منها لا بعينه كمنعهم ايجاب
واحد لا بعينه لما منعهم من قولهم ان تحريم الشيء او ايجابه لما في فعله
او تركه من المقتضية التي يدركها العقل وانما يدركها في المعين **وهي** اي
مسئلة الحرام المخير في خلاف **كالواجب** **المخير** فيما مرفيه فالنهي عن واحد

مبهم ما ذكر حرمه مبهما وقيل حرمه معينا عند الله تعالى ويسقط طلب ترك
الواجب بتركه او تركه غير مبهما فان ترك بعضا ان صادف المحرم فذلك والا
فقد ترك به له وقيل يحرم كذلك وهو ما اختار المكلف وقيل يحرمها كلها
فيما قيل بفعلها عقاب فعل محرمات ويثاب بتركها امثالا لثواب ترك محرمات
ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها فلي الاول ان تركها كلها امثالا
وتفاوتت فالحتم ان يثاب على ترك اشدها عقابا وان فعلها مرتبة عقيب
على اخرها وان تفاوتت لارتكابها المحرم او فعلها مصاعوقب على اخرها عقابا
فان تساوت وفعلت معا لم تترك فالحتم احدها وقيل المحرم فيما اذا فعلت
ولو مرتبة اخرها عقابا تنسبه المندوب كالواجب والمكروه المحرم فيما ذكر
وقيل زيادة على ما في الخير من طرف المعتزلة ان الحرام المخير لم يرد به اي
بترجمته **الفتا** كما وردت بالواجب المخير وقوله تعالى ولا تقطع منهم اما وكفورا
نهي عن طاعتها اجماعا لا عن طاعة واحد منها فليست من الحرام المخير وليست
بان او في الآية لاحد الامرين والعوم انما جاء من قبل الوقوع في مسيئة
التي كانه قيل ولا تقطع واحدا منها قاله الفقهاء راف في حاشيته على الكشاف

مسألة

الفرض نوعان فرض عين وفرض كفاية فاما فرض الكفاية فامرهم يقصد
شراخها **حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله** وانما ينظر اليه بالبع
للفصل فزوجه انه لا يحصل بدون فاعل قد دخل في قوله منهم الذين كملوا
لجنازة او الامر بالمعروف والدنيوى كالحرف وقوله والضياح عطف تفسير
فقد قال الجوهري مع حرف الصناعة والصناعة حرف الصانع وعمله
وخرج بقولنا جزما السنة اذ لم يحزم يقصد حولها واما فرض العين فانه
امرهم يقصد حصوله لزوما بالنظر الى فاعله من كل مكلف ابتداء
له بتحصيل الفعل المطلوب منه او من مكلف مخصوص كالنبي صلى الله

عليه

عليه وسلم فيما خص به **وزعم** اي فرض الكفاية **الاستاذ ابو اسحاق الاسعدي**
اثنى في شرح كتاب الترتيب **واما امام الحرمين** في كتاب الغياث **وابو الشيخ**
ابو محمد الحومين في كتاب المحیط وقوله **افضل** مفعول ثان لزعم اي زعم هؤلاء
ان القيام بفرض الكفاية افضل من القيام بفرض العين لان فاعله ساء
في صيانه الامه كلها عن الاثم ولا شك في رجحان من حل محل المسلمين
اجمعي في القيام بمهمات الدين هكذا اعطى امام الحرمين والاصح ان فرض العين
افضل منه كما نقله الشهاب ابن العباد عن الشافعي رضي الله عنه قال ونقله عنه
القاضي ابو الطيب وذلك لشدة اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل
مكلف قال الجلال الحلبي في الاغلب وقال انما قلت في الاغلب لخرج عنه النبي صلى
عليه وسلم اي ما اخص به هو وغيره ويدل لافضلية فرض العين تحليل
الاصحاب تبعا للامام الشافعي رضي الله عنه كراهة قطع طوافي الفرض لصلاة
لجنازة اذ لا يحسن ترك فرض العين لفرض الكفاية ولعارضه هذا دليل الاول
امثال المصنف الى النظر فيه بقوله وزعمه وان اشار كما قال الى تقوية بغزوه
الى قائله الاثمة المذكورين المفيد ذلك الغرض وان للامام سلفا عظيما فيه
فانه مشهور عنه فقط كما اقتصر على عزوه اليه النووي في زيادته الروضة
ولما اتفق الاكثر على ان فرض العين يتعلق بكل مكلف واختلفوا في فرض
الكفاية هل يتعلق ببعض او الكل اشار المصنف اليهما بقوله **واما**
فرض الكفاية **على البعض** **وقال الامام الرازي** لاكتفاء بحصوله من البعض
ولاية ولكن متكررة يدعون الى الخير اذ لو وجب على الكل لم يكتف
بفرض البعض اذ يستبعد حصوله الواجب على المكلف بفرض غيره **لا على**
الكل اي الجميع **خلافا للشيخ الامام** **والد المصنف والجوهري** في قولهم انه
على الكل لا ثم بتركه ويسقط بفضل البعض واجيب بان اثمهم بالترك
لتقويتهم ما قصد حصوله من جزمهم في الجملة لا للوجوب عليهم تنبيه

فرض

ما اختاره المصنف استدلاله بالادلة المتقدمة ولكن الاصح ما عليه الجمهور
فقد رض عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يتركه كما في فرض العين
وقوله **تق** قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ويسقط الفرض بفعل البعض لان
المقصود كما حصل الفصل لا ابتلاء كل مكافاة ولا بعد في سقوط الفرض
عن الشخص بفعل غيره كسقوط الدين عنه بآداء غيره **والفقر** على القول الاول
البعض مبرم ادلائيل على تعيينه فمن قام به سقط الفرض بفعله **وقيل** البعض
حين عند الله **تق** دون حلقه يسقط الفرض بفعل ذلك البعض وبفعل غيره
كما يسقط الدين عن الشخص بآداء غيره عنه **وقيل** البعض من قام به لسقوط
بفعله ثم المدار في فعله بظنية الظن فعلى قول الكل من ظن ان غيره فعله
او فعله سقط عنه ومن لا قالوا على قول البعض من ظن ان غيره لم يفعله ولا
يفعله وجب عليه ومن لا فلا واعلم ان الكل لو فعله معا وقع فصل كل منهم
فرضا او مرتبا فكذلك وان سقط المخرج بالالين نعم ان حصل المقصود بتمامه
كفصل الميت لم يقع غير الاول فرضا **وتعين** فرضا كفاية بالشروع فيه اي يصير
به كفرض العين **على الاصح** عند المصنف تبعا لاي الرقعة في المطلب في باب
الوديعة بجامع الرضوية **وقيل** لا يتعين بالشروع فيه لان المقصد به حصوله
في الجملة فلا يتعين حصوله من شرع فيه **والاصح** كما قال القرطبي ان فرض
الكفاية لا يتعين بالشروع الا في الجهاد وصلاة الجنازة وانما استثنى هذين
الفرعين لما في الاول من كسر قلوب الجند ولما في الثاني من هتك حرمة الميت
واستثنى ايضا الحج والعمرة لشدة شبرهما بالصيف ولم يصح الرافعي والنووي
في هذه القاعدة شيئا بخصوصه وانما لم يجب الاستمرار في طلب العلم لمن
انسى الرشد فيه من نفسه على الاصح لان كل مسألة مطلوبة براسها منقطعة
عن غيرها بخلاف صلاة الجنازة تنبيهه قد يفهم هذا انه يجب الاستمرار
في تعلم المسئلة الواحدة ويجوز التزامه ويكون التعليل بذلك مبينا

مرادهم

مرادهم **سنة الكفاية** المنقسم اليها والى سنة العين مطلق السنة السابق
كفرضها فيما مر لكن بابدال جز ما يفعله فيصدق ذلك بانها منهم يقصد بالاحتمال
حصوله من غير نظر بالذات لقاعله كابتداء السلام والسمية للاكل من جرة
جماعة وبانها وفي سنة العين على ما مروا بانها مطلوبة من الكل على ما مر
ايضا وبانها لا تتعين بالشروع فيها اي لا تقصير به كسنة العين في تأكد طلب
انما مر على الاصح في الثلاثة الاخيرة واعلم ان الزمان المتعلق بالصلاة
اما ان يعين الشارع ابتداء وانتهاء وهو الوقت اولا وهو المطلق والاول
اما مساو لفعل الصلاة وهو المضيق كصوم رمضان او ناقص عن فعلها
وقصد ايقاع الصلاة فيه وهو التكليف بما لا يطاق او لا يدعى فعلها وهو
الموسع وينبغي على ذلك مسائل شرع في ذكرها فاقال

مسئلة

الاثر من الفقهاء والمتكلمين على اثبات الواجب الموسع بناء على ان **الجميع** قد
جواز الاضروقة **وقوم** اي الظاهر مما له وقت موسع كبقية الواجبات
والسنة الموقفة كصلاة الضحى **وقت** لادائه في اي جزء منه او وقعت
فقد اوقعت في وقت ادائه الذي يسميه وغيره ولذا لا يعرف بالواجب الموسع
تنبيهه انما يرجع الضمير في نحوه للصلاة لا للوقت لثلاثيهم ارادة ما
يقارب وقت الظاهر في المقدوم انه ليس بمبدأ وقوله جواز ارجاع الوقت
بيان ان الكلام في وقت الجواز لا في الزايد عليه ايضا من وقت الضرورة
والحرمة وان كان الفصل فيها اداء بشرطه وهو ايقاع ركعة في الوقت **والاصح**
على الشخص **المؤخر** بكسر الخاء وهو مريد التأخير عن اول الوقت الموسع
الغرم في اول الوقت على الفصل في بقية الوقت **خلافا** **للقوم** من اهل السنة
كالقاضي ابى بكر الباقلاني والامدي ومن المصنف له كصيه لجبار وابى هاشم
 وغيرهما حيث قالوا بوجوب الغرم على الفصل في الوقت وهذا هو الاصح

كما صححه النووي في مجموعته ونقله غيره من اصحابنا لتمييز التاخير لما كان
 عن غيره وتاخير الواجب الموسع عن المندوب في جواز التاخير عن اول الوقت
 وذهب قوم الى انكار الواجب الموسع وقت بناء على ان وقت الاداء لا يفضل
 عن الوجوب ثم اختلفوا في وقت الوجوب على اقوال اربعة الاول قوله
وقيل وقت الاداء لجزء الاول من الوقت لوجوب الفصل بدخول الوقت
فان اخر عنه فقضاء وان فعل في الوقت حتى ياتم بالتاخير عن اوله
 كما نقله الشافعي رضي الله تعالى عنه عن بعضهم وان نقل القاضي ابو بكر الباقلاني
 الاجماع على ان لا يثبت مقدم على الثاني وعلى كالم القاضي يكون
 قضاء سدد الاداء وهذا القول منسوب على الامام الرازي وقال ابن
 الرفعه لم اجده في الكتب المشهورة في المذهب والقول الثاني قوله **وقيل**
 وقت الاداء لجزء الاخر من الوقت لانقضاء وجوب الفصل قبله **وان قدم**
 عليه بان فعل قبله في الوقت فتعجيل الواجب مسقط له كتعجيل الزكاة
 قبل وجوبها والقول الثالث قوله **والحنفية** اي وقال بعض وقت ادائه
 ما اي لجزء الذي **الفصل به الاداء من الوقت** اي لا فائدة الفصل
 بان وقع فيه **ولا** اي وان لم يتصل الاداء بجزء من الوقت بان لم يقع الفصل
 في الوقت **الجزء الاخر** من الوقت وقت الاداء لتعيينه للفصل فيه حيث
 لم يقع فيما قبله اما جمهور الحنفية فهم قائلون بما قلنا وهو الصحيح
 عندهم كما نقله الرزكشي عنهم والقول الرابع قوله **والكرخي** اي وقال
 الكرخي من الحنفية **ان قد الفصل** على لجزء الاخر من الوقت **وقد** الفصل للفقهاء
واجبا بشروط بقاءه اي لمقدم له **مكلفا** الى اخر الوقت وان لم يبق كذلك
 كان مات او جن وقع ما قدمه فلا فشرط الوجوب عند ان يبقى من ادركه
 الوقت بصفة التكليف الى آخر الوقت المتبين باخر تنبيهه انما اقره المعتز
 الكرخي عن الحنفية وان كان منهم لمخالفة لهم فيما شرطه والاقوال غير

الاول

الاول منكرة للواجب الموسع لا تقاها ان وقت الاداء لا يفضل عن الواجب **من**
اخر الواجب الموسع بان لم يشتر به اول الوقت **مثلا مع كل الموت** وكذا اظن
 كل مفوت من جنون او حيز او نحو ذلك عقب ما يسع الواجب **عصى** بالتاخير
 لظنه فوات الواجب بالتاخير **ان عاص** وسلم من الجنون ونحوه **فصل** اي
 الواجب في الوقت **فاجز** اي قال الجمهور وهو **اوله** نظر الى ما في نفس
 الامر لانه فعله في الوقت المقدر له شرعا ولا غير بالظن البين خطأه وقال
القاضي ابو بكر الباقلاني من المتكلمين **وليس** من الفقهاء هو **قضاء** لانه
 فعله بعد الوقت الذي تضيق بظنه وان بان خطؤه **من اخر** الواجب المذكور
مع كل السلامة من امر فبان خلاف ظنه ومات مثلا في الوقت قبل الفصل
فالعصية انه **لا يعصى** بالتاخير كونه جائزا او القوات ليس باختيار وقيل
 يعصى وجواز التاخير مشروط بسلامة العاقبة هذا ان لم يكن عزم على
 الفصل وان عصى بترك العزم والا فلا يعصى قطعا قاله الامدي **بمخالفة** ما
 اي الواجب الذي **وقته العزم** من الواجبات ويسمى واجبا مشكالا كما قاله
 بعض المحققين **كالج** فان من اخره بعد ما امكنه فعله مع عدم ظن فوته كان
 ظن سلامته من الموت الى مضي وقت يمكنه فعله فيه ومات قبل فعله
 يعصى على الاصح واللام يتحقق الوجوب بمخالفة خوا الظاهر فان لجواز تاخير
 غاية معلومة فيتحقق معها الوجوب وهي ان لا يبقى من الوقت الا ما يسعه
 فقط وقيل لا يعصى لجواز تاخير له وعصيته في الج من آخر سني الامكان
 على الاصح اي من اول الوقت الذي لو اخره عنه لم يسعه لجواز التاخير
 اليه وقيل من اولها لاستمرار الوجوب حينئذ وقيل غير مستند الى
 سنة بعينها فتنبهه بقي وقت آخر لا يسع الصلاة وهو غير وقت الفرو

مسئلة

الفصل **المكلف الذي لا يتم** ويجعل الواجب المطلق **الايه**

بان توقف عليه وجود الواجب أو العلم بوجوده **واجب** بوجوب الواجب
 على الأصح سببا **كان** شرط لا بد ليس **أخرى** **ما قاله الأكرين** من العلم أنه
 لو لم يجب لجاز تركه ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المستقو عليه وقيل لا يجب
 بوجوب الواجب سببا **كان** أو شرط لأن الدال على الواجب ساكت عنه فلا
 يتناول **وهذا** أي الإقوال يجب **ان كان** سببا شرعا كصفة الاعتناء
 في الواجبات من كفارة أو نذر أو عقاب كالنظر للفصل إلى العلم بالواجبات
 أو عادي **كان** لا مسمى لمحل **ان كان** سببا **المراد** عادة بخلاف الشرط
 كالوضوء للصلاة فيما إذا اقرآن الوضوء شرط للصلاة ثم ورد الأمر بالصلاة
 مطلقا فلا يجب بوجوب مشروط والفرق ان السبب لاستعداد المسبب
 إلى السبب استدار قباطا بالمسبب من الشرط بالمشروط لأنه يلزم من
 وجوده وجود المسبب بخلاف الشرط مع المشروط **وقال امام الحرمين**
يجب **وان كان** **شرطا شرعا** كالوضوء للصلاة **لا عقليا** كترك ضد الواجب
أو عادي كغسل يمين من الرأس فيض الوجه ولا ان كان سببا شرعا
 كصفة الاعتناء له أو عقليا كالنظر للعلم عند الامام وغير بناء على ما قالوا
 به من ان حصول العلم عقيب صحيح النظر لزومي لا عادي ولا غيره كما لو عادي
 كحر الرقبة لتقبل اذا لا وجود لمشروطه عقلا أو عادة ولا مسببه مطلقا
 دونه فلا يفصدها الشارع له لو وجد مشروطه بدونه وخرج بالمقدور
 غير كقدرة الله تعالى ارادته اذا لا يتيان بالفعل يتوقف عليها وما
 عدم مقدور من المكلف وبالمطلق المقيد وجوبه بما يتوقف عليه
 كالزكاة وجوبها يتوقف على ملك النصاب فلا يجب تحصيله فالمطلق
 ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وان مقيدا بغيره كقوله تعالى
 اقم الصلاة لادائك الشمس فانها وجوبها مقيد بالادائك لا بالوضوء
 والتوجه القبلة ونحوها ومن الواجب ترك المحرم **قالوا** **تعد ترك**

بالطلب بخلاف الشرط الشرعي
 فانه لو لا اعتبار الشارع

الخ

المحرم الا بترك غيره من الجائز قال لجلال اعملى كما قيل وقع فيه بول
وجب ترك ذلك الغير لوجوب ترك المحرم الذي هو واجب عليه وهذا
 المثال لا يناسب مذهبا من تنجيس الجميع فليس معنى طهره وتعد استعماله
 وانما يناسب مذهبه الحقيقة من ان الماء باق على طهره لانه جوهر والاعيان
 لا تقلب وانما تعد استعماله للنجاسة وقوله **او اختلطت** معطوف على
 تعد راي ولو استبرأ **منكحة** اقرب منه حليلة لرجل من زوجة أو أمة
باجنبية منه **حرما** أي حرم قربانها عليه اما الاجنبية فاصالة واما
 الحليلة فلانه لا يعلم الكف عن الاجنبية الا بالكف عنها هذا ان لم يتبين
 الحال اما اذا تبين فان الحن يهود في المنكحة **او طلق** **معنية** من زوجته
 مثلا **ثم** **تسبى** حرما عليه ايضا لما مر ما لم يتذكر المطلقة فان تذكرها لم يحل
 تنبيهه قد علم ما اقرآن قول المصنف او اختلطت او طلق معطوف على
 تعد زفيره قسمة لا قسم منه وترك المصنف جواب مسألة الطلاق وهو حرما
 العلم به من جواب ما قبلها ولو اخرج الجواب عنها لاحتاج الى ذكر ان يقول من
 زوجته مثلا بقوله معينة كما مر فيقول الاختصار المقصود به . . .

مسئلة

مطلق الامر السام لما بهض جزئياته مكروه كراهة تحريم او تنزيه **لا يتناول**
 المكروه منها خلافا **للحنفية** في قولهم يتناول له لانه لو تناول له كان الشيء
 الواحد مطلوب الفصل والترك من جريمة واحدة وذلك تناقض ومن
 فروع المسئلة ما ذكره المصنف بقوله **فلا تقم الصلاة في اوقات الكراهة**
 أي التي كرهت فيها صلاة النقل المطلق بشرط كونه طلوع الشمس حتى
 ترتفع كرمح وعند استوائها حتى تزول وعند اصفرارها حتى تغرب ان كان
 كراهة في ذلك كراهة تحريم وهو الأصح كما صححه النووي في المجموع في كتاب
 الصلاة وفي الروضة واصلا عملا بالاصل في النزه عن الصلاة في حرة مسلم
البدن الطاهر الطاهر

72

وان كراهة تنزيه وصحة النووي في دقائق الروضة في الكلام على الماء
المس وفي التحقيق وفي كتاب الطهارة من المجموع فلا تصح ايضا على الصحيح كما
لو قلنا ان كراهة تحريم اذ لو صحت على واحدة منها اي واقفت الشرع بان يتناولوا
الامر بالنفل المطلق لم يتناقض فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فافسد
لا يتناولوا الامر بالاياب عليها فان قيل الا قد ادم على العبادة الفاسدة حرام
بالاتفاق لكونه تالاعيا كما قاله الزركشي قلنا ان الحرمة لمعنى اخر غير ما نحن
فيه وقيل ان كراهة التنزيه صحيحة يتناولها الامر في ثياب عليه والنهي
عنها راجع الى امر خارج عنها لموافقة تحييد الشمس في سجودهم عند طلوعها
وغروبها دل على ذلك حديث مسلم وبره الموافقة لما يأتي في الصلاة في المكان
المكروهة الفصل الحفوية ايضا في قولهم فيها بالصحة مع كراهة التحريم كالصلاة
في المصوب من ثوب او مكان ولا يشكل ما ذكر بصحة صوم يوم الجمعة
مع كراهة لان النهي عنه خارج وهو الضعف لكثرة العبادة في يوم الجمعة
وخارج بمطلق الامر المقتد بغير المكروه فلا يتناولها حرما وبالأوقات المكروهة
الامكنة المكروهة فالصلاة فيها صحيحة والنهي عنها الخارج جرما كالعرض
بريا في الحمام لوسوسة الشياطين وفي اعطان الابل النغارها وفي قارعة
الطريق لمرور الناس وكل من هذه الامور يستغل القلب عن الصلاة
فالنهي عنها في الامكنة ليس لنفسه اولا لانه من مخالفة في الارضية
لا يقال هذا في غير ساعتي الطلوع والغروب اما فيما ممنوع لان النهي فيها
لموافقة عباد الشمس فهو لامر خارج الا نأفول النهي عن ان يقرأ
فيه لعينه فتعلق النهي خاص بخلافها في الحمام ونحوه فانه اسناد
الكراهة الى الاوقات والامكنة مجاز عقلي لقولهم فيها صائم ونحوه
اما الواحد الشخص اذا كان لله **المعبر** كان غير مشايخين **كالصلاة**
في الشيء المصوب من مكان او ثوب او غيرها فلا يختلف فيها

في شهر

من العلماء قالوا تصح تلك الصلاة نظرا الى جرمية الصلاة المأمور
بها ولا يثاب فاعلموا عقوبة له عليها من جرمية الغصب تنبيه عدم الثواب
لم يصرح به الاصوليون وانا احكامه النووي في شرح المذهب عن ابي منصور ابن
اخى ابن الصباغ في قناويه التي جمعها عن عمه **وقيل** تصح **وثاب** من جرمية الصلاة
وان عوقب من جرمية الغصب فقد يعاقب بغير حرمان الثواب او غير ما ذهبه
قال الجلال المحلي وهذا هو التحقيق مع انه بحث لابن الصباغ فانه قال في كتابه
الكامل ينبغي حصول الثواب عند من صحبه او الذي يقول بحصول الثواب
يقول الاول تعريب وارجع عن ايقاع الصلاة في المصوب وحينئذ لا خلاف في المعنى
وقال القاضي ابو بكر الباقلاني **والامام الزاوي لا تصح** فضا كانت او فلا تنظر
لجرمة الغصب المنزى عنه **وكن يسقط الطلب** **تصحيح** **عندها** اي لا نرا كما يمسقط
غسل اليد عند قطعها لان السلف لم يأمروا بقضاء ما مع علمهم بربا وقال الامام
احمد بن حنبل **لا يصح** لربا **ولا يسقط** للطلب عنه قال امام الحرمين وقد
كان في السلف متحققون في التقوى يأمرون بقضاء ما على سبيل الوجوب
والخارج من محل مقصوب **تأني** اي ناد ما على الدخول فيه عار ما ظلم ان
لا يعود اليه مع السرعة وسلوك اقرب الطرق كما قاله القاضي عضد الدين
وغیره **آيت بواجب** لتحقيق التوبة الواجبة بما اتى به من الخروج على الوجه
المذكور **وقال ابو هاشم** العتري هو بخروج آيت **برام** لان ما اتى به من
الخروج مستغل ملك الغير بغير اذنه كملكك وهذا عند ابي هاشم قبيح لعينه
والتوبة عنده انما تتحقق بانتهائه اذ لا اقلع الا حينئذ ولا يخفى ان هذا
قول يتعلق الامر والنهي معا بالخروج وهو تكليف محال وابوهاشم من ينهيه
حافظ على احد اصلية الفاسدين وهو القبيح العقلي داخل بالآخر وهو مع
تكليف المحال **وقال امام الحرمين** متوسطا بين القولين هو مرتبك اي
مشتبك في العصية لا يمكن التخلص مادام فيه اقربو عاص باستصحاب

للصلاة
ح

التقدي مع انقطاع تكليف الزنى عنه من طلب الكف عن الفعل لو اخذ في قطع
 المسافة للخروج فحكم عليه بالارتكاب في المعصية وهو نظر **دقيق** لان متصا على
 السبب ان تاب قد بقي عليه حكمه ما دام متسببا بالسبب المأمور به فلا يخلص
 به من المعصية المنزى عنها فاعتبر في الخروج جبهة معصية وهي الاثم لحصول الضرر
 بالفعل المذكور وجبة طاعة وهي امثال الامر بقطع المسافة للخروج فحكم بالارتكاب
 في المعصية ولجبرور الفواجبة المعصية من الضرر له نفسه ضرر المكث الاشد كما ان
 ضرر زوال العقل في اساغة القيمة المخصوص بها يخرج حيث لم يوجد غير الضرر له
 ضرر تلف النفس الاشد اما الخارج غير تائب فخاص جزا كما كاث واعلم ان
 هذه المسئلة القاها ابو هاشم فحارت فيه اعقول الفقهاء وقد ذكرها المصنف
 بعناها فقال **والساقط** اي باختياره اوبه ونه **على نحو جرم** بين جرمي
يقال ان استمر عليه ويقبل غيره اذا كان كفوا في صفة القصاص **ان لم يستمر**
 عليه لعدم موضع يستمر عليه الا بدن كفوا **قيل** وهو الاصح **يستمر** عليه ولا
 ينتقل الى كفوه لان الضرر لا يزال بالضرر ولان الانتقال استئناف فصل
 باختياره تنبيه قوله كفوه اي في صفة القصاص احترز به عن الكافر فانه
 ليس كفوا للمسلم فيجب الانتقال عن المسلم اليه ولو كان الامر بالعكس وجب
 الاستمرار لان قتل الكافر اخف مفسدة من قتل المسلم وقد يفرق انه لو كان
 رقيقا معصوما انتقل اليه كالكافر ويرده ما قالوه في السقينة المشرفة على
 الفرق ان الرقيق والحرم سواء وهذا هو الظاهر هم لو كان احدهما نبيا اعتبر جانب
 وكذا لو كان وليا او اما ما عدا ذلك قاله ابن عبد السلام في نظيره من المضطر
وقيل بتغير بين الاستمرار عليه والانتقال الى كفوه لساويرهما في الضرر
 فيضمن ما تلف باستمراره او انتقاله **وقال امام الحرمين لاحكم فيه** من اذن
 او منع لان الاذن له في الامر بين واحد هما يؤدي الى القتل للحرم والمنع منهما
 لا اذ رة على امثاله **وتوقف الغزالي** فقال في المستصحب يحمل كل من المقتلا

الثلاث ثم اختار الثالث في المتحول ولا ينا في قوله كامامة لا تحلوا وافقة
 عن حكم الله لان مرادها بلحكم قولهما ما يصدق بلحكم المتعارف وباتفاقه
 لقول امامه لما سألته الغزالي اولاهن ذلك حكم الله ههنا ان لاحكم على انه
 نقل عن امامه انه اختار في باب الصيد من النهاية المقالة الاولى على الثالثة

مسئلة

يجوز التكليف بالمال بمعنى تعلق الطلب النفسي بايجاده **مطلقا** اي سواء
 كان مبالا لذاته وهو الممتنع عادة وعقلا كالجمع بين الضدين كالبيض ..
 والسواد ام لغير وهو الممتنع عادة لاعقلا كالمنشئ من المقتدر وعقلا لاعادة
 كالايمان ممن علم الله تعالى انه لا يوم من تنبيه خرج بالتكليف بالمال التكليف
 المحال فلا يجوز والفرق بينهما ان لخلل في الاول يرجع الى المأمور به وفي
 الثاني الى المأمور كالتكليف ميت او مجاد **ومنع الضرر الممتنع له والشيخ ابو حامد**
الاسفرايني والغزالي وابن رقيق وغيرهم من التكليف بالمال **ما ليس بممتنع**
 عقلا وهو الممتنع لذاته وهو الممتنع لغير عادة لان ذلك لا فائدة في طلب
 من المكلفين لظهور امتناعه منهم وجب بأن فائدة اختيارهم هل
 يأخذون في المقدمات ليرتبا عليها الثواب او لا فالعقاب هذا على
 سبيل التنزل فانا نمتع او لا اعتبار بظهور الفائدة لان ظهور الحكمة ..
 والمصلحة في العقل في افعال الله تعالى غير لازم سيما على اصلنا لاسيما
 عما يفعل سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ووافقوا على الممتنع **تعلق العلم** من الله
 تعالى **بعدم وقوعه** فانه جائز وواقع اتفاقا **ومنع مقتضى انه بعدد**
والامدى المحال لذاته لعدم فائدة دون المحال لغير بقسميه **ومنع**
امام الحرمين كونه اي المحال لذاته **مطلوبا** اي منع طلبه من قبل نفسه
 اي لاستتمالة وفي عنده ما نفعه من طلبه بخلافه على القول الثاني فاختلف
 كما قال المصنف في شرح المختصر ماخذ الاحكام اي اختلف ماخذ امام الحرمين

وماخذ القول الثاني المنقول عن أكثر المعتزلة ومن وافقهم من اصحابنا مع
اتحاد الحكم فيهما **لاور** ووصف **الطلب** الحال لغير طلب فلم يمنعه الامام
كما لم يمنعه غيره فانه واقع كما في قوله تعالى كونه اقرده خاسئين فان صيغة الطلب
وهي كونه اوردت لغير الطلب انصاه التذليل والامتنان **والحق وقوع المتع**
بالغير لا وقوع المتع **بالذات** ككتاب البحر ذهب مع بقاء البحرية اما وقوع التكليف
بالاول فانه تعالى كلف الثقيلين اي الانفس والجن سميا بذلك لتعلقها على الارض
بالايان وقال تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين فامتنع ايمان الكثر لم يعلمه
تعالى بعد وقوعه وذلك من المتع لغيره واما عدم وقوعه بالثاني فلا استقرار
بعد وقوعه والقول الثاني وقوعه بالثاني ايضا والقول الثالث وهو الاصح
كما عليه البحر ووروجه للضعف في شرح المنزاج عدم وقوعه بواحد منهما الا
في المتع لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وُسرها
والمتع لتعلق العلم في وسع المكلف لانه ممكن بالنظر الى ذاته وان امتناعه
بالغير لا ينافي ذلك

مسئلة

الاكثر من العلماء على ان حصول الشرط الشرعي وهو ما يتوقف عليه
صحة الشرط شرعا كالاسلام للعبادة ليس شرطاً في صحة التكليف بشرط
فيصح التكليف بالشرط ما حال عدم الشرط كتكليف الكافر بالفروع مع انقضاء
شرطها في الجملة من الايمان المتوقف عليه النية اذ لو توقف على حصول شرط
ما كلف به لم يجب صلاة قبل الطهر والنية لانقضاء شرطها والالزام باطل بالضرورة
وخرج بالشرعي العقلي للحياة والقدرة وفهم الخطاب فان حصوله شرط لصحة
التكليف اتفاقا وقيل حصول الشرط الشرعي شرطاً في صحة التكليف فلا يصح
ذلك والا فلا يمكن امتثاله لو وقع واجيب بامكان امتثاله بان يوفق بالشرط
بعد الشرط وهو اي هذه المسئلة **مفروضة** بين العلماء في تكليف الكافر

بالفروع

بالفروع الشرعية كالصلاة والزكاة يعني ان محل النزاع فيها امر كلي كتحريم
فرضوا الكلام في جزء من جزئياته ليقع النظر فيه وهم يفعلون ذلك تقريبا
للفهم وسريلا للناظر مع حصول المطالب به فذهب الاكثر من التكليف
بها وهو الرابع مع انقضاء شرط صحتها وهو الاسلام وانما قلنا في الجملة لان
منها ما لا يقتضي الايمان كازالة الغباصة **والصحيح** وقوع اي التكليف
ايضا فيحاقب على ترك امتثاله اذ امارات على كونه وان سقط التكليف بالزور
بالايان ترغيبا فيه قال تعالى وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقال
تعالى نيسألون عن البحر من ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين وقال تعالى
والذين لا يدعون مع الله الها اخر الاية وتفسير الزكاة في الآية الاولى
بكلمة التوحيد والصلاة في الثانية بالايان وتفسير ذلك في الثالثة
بالشرك فقط كما قيل بصحة **خلافا لابي حامد الاسود** **اشي** من اهل السنة
وعبد الحبار من المعتزلة **والله الحنفية** اي اكثر عامة مشايخ ما وراء
النهر في قولهم ليس الكافر مكلفا بالفروع **مطلقا** اي اوامرا ونواهي اذ
الامورات من الفروع لا يمكن مع الكفر فعلها ولا يؤمر به الايمان بهضائفا
والمنهيات مقيمة عليها عذرا من تبعض التكليف وكثير من الحنفية وهم
العراقيون وافقون **وخلافا لقوم** في نفيرهم تكليفه في **الاورام** **نقطة**
فقالوا لا تتعلق الاوامر بالكافر لما تقدم بخلاف النواهي لا مكان
امتثالها مع الكفر لان متعلقا زيارتها لا تتوقف على النية المتوقفة
على الايمان **وخلافا لآخرين** فيما عدا المرتد من الكفار فقالوا الكافر
الاصلي ليس مكلفا بالفروع والمرقد مكلف بها استصحابا بالتكليف
الاسلام **قال الشيخ الامام** والد المصنف **والخلاف** الذي اطلع
الاصوليون في مسئلة تكليف الكافر بالفروع الشرعية فعلمه **كتاب**
التكليف من ايجاب وتحريم **وما رجع اليه** من خطاب الوضع

ككون الطلاق سببا لحرمة الزوجة وأبو حامد وأكثر الخفية يخالف في سببته
وأما خطاين الوضع الذي لا يرجع إلى خطاب التكليف نحو **لا تأكل المال بالباطل**
على النفس فلا خلاف فيه **نحو قرب آثامك** الصالحة عليها كملك
المبيع وثبوت السبب والعوض في الذمة فالكافر المترحم لأحكام الإسلام
في ذلك كالمسلم اتفاقا بخلاف الحربي لا يضمن متلفه ومجنيه وقيل يضمن المسلم
وماله بناء على أن الكافر مكلف بالفروع وورد بأن دار الحربي ليست دار ضمان
تنبيه ما فصله السبكي بنقله عليه البرماوي واستخفه وهو ظاهر وإن رده
الزركشي وخرج بالشعري اللغوي كان دخلت المسجد فصل ركعتين والعقلى
الحياة العلم والعادى كفصل جزء من الرأس لفصل الوجه . . .

مسئلة

التكليف صحيح الا **يفصل** اما الامر فظاهر لانه طلب فعل واما الذي **المكلف**
به في الذي الكف الذي هو فصل النفس **اي الانتفاء** عن المنزى عنه وإن لم
يقصد أمثالا على الصحيح **وفاقا للشخ الامام** واليه المصنف في تفسير الكف
بالانتفاء ووجهه المصنف فقال اذا قلت لا تسافر فقد نزعته عن السفر
والنهي يقتضي الانتفاء لا مطاوعه يقال نزعته فانتهى والانتفاء هو الانتفاء
عن المنزى عنه وهو الترك انتهى ويحصل الانتفاء بالتبليس بغيره من اضداد
المنزى عنه **وقيل** المكلف به في المنزى **فصل الفة** انتهى عنه فاذا قيل لا
تترك قضاءه فعل ما يضار الحركة وهو السكون **وقال قوم** منزهة ابوهاشم
المعزلى المكلف به في المنزى **الانتفاء** انتهى عنه فاذا قيل لا تترك فالكلف
به نفي الحركة وهو الاستمرار على السكون **وقيل** يشترط في الاتيان بالمكلف
به في التري مع الانتفاء عن المنزى عنه **قصد الترك** له أمثالا حتى يترتب
العقاب ان لم يقصد قلنا ممنوع وانما يشترط حصول الثواب لحديث
الصحيحين انما الاعمال بالنيات **والله اعلم** بالحق والتكليف شامل للامر

والنهي

والنهي **عند القوم** وهو الاصح **يتعلق** **بالفصل** قبل **المباشرة** من المكلف به
بعد دخول **قته الزام** قبله اي قبل دخول وقته **اعلاما** والمراد
بالتعلق الزام الامثال وبالاعلام اعتقاد وجوب اياد الفعل وتركه
ولا يحصل الامثال الا بكل من الاعتقاد والاياد او الترك واختلف في التعلق
اللزامي هل يستمر حال المباشرة او ينقطع فقال **الآثر** وهو الاصح **يستمر حال**
المباشرة **الفصل** **وقال الامام لم يمتد** **والغزالي ينقطع** التعلق اللزامي
حال المباشرة والا يلزم طلب تحصيل الحاصل ولا فائدة في طلبه واجيب بان الفعل
كالصلاة اما يحصل بالغرغ منه لا نقائه بانقائه جزء منه **وقال قوم** منزم للعلم
الرازى والبيضاوي **لا يوجه** تعلق الامر بالفصل الزاما **الاعمال المباشرة**
الفصل قال المصنف **وهو التحقيق** اذ لا قدرة للكلف عليه الا حين المباشرة
واستشكل عدم العصيان على هذا بترك الفعل المأمور به لان المأمور
قبل المباشرة تارك لما تكلف به فكيف يوجه اليه الملام بترك الفصل فاجاب
المصنف عن ذلك بقوله **فالملام** بفتح الميم اي المعلوم والذم **قيل** اي الما
بان ترك الفصل اي التوم حال الترك **على التبليس** **بالكف** عن الفصل **المنزى**
ذلك الكف عنه لان الامر بالشئ نهى عن ضده قال البرماوي وهذا عجيب
لان تعلق النهى عن الفصل فرع تعلق الامر فالاملام قبل تعلقه فريده الجواب
مردود فالاصح ما عليه لجمهور وكما مر

مسئلة

في ضمير **مسئلة** فزها **مسئلة** ان اقتصر ابن الحاجب على الاول منها وجمع
المصنف بين الخالاف في صحة التكليف بما علم الامر انتفاء الشرط وقوعه
والخلاف في وجوب التكليف معلوما للمكلف عقب الامر فقال **يصح التكليف**
ويجوز اي يقع وقوله **مسئلة** حال من الضمير في **يوجه** **الامر** وهو المكلف
الامر اي عقب الامر المسموع للمكلف الدال على التكليف **مع علم الامر** بالمد

شرع

وكذا الامور ايضا الاظهر وقوله انتفاء شرط وقوعه مفعول علم اي وقوع
الامور به عند وقته كما مر رجل يصوم يوم علم بالنبأ للمفعول موتها اي لرجل
قبله اي ذلك اليوم فلام فقط اوله والامور بتوقيف من الامر فانه علم
في ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم المأمور به في الحياة والميت عند وقته
خلافا لامام الحرمين والمعتزلة في قولهم لا يصح التكليف مع ما ذكر لانتفاء
فائدة من الطاعة او العصيان بالفعل او الترك فليترك التواب والعقاب
واجب بوجود الفائدة بالعرض على الفعل او الترك وفي قولهم لا يعلم انه المأمور
بشيء انه مكلف به عقب سماعه للامر به لانه قد لا يتمكن من فعله طوت قبل
وقته او عجز عنه واجيب بان الاصل عدم ذلك وبثبته وجوده ينقطع
تعلق الامر له ال على التكليف كالوكيل في البيع عنا اذ مات او عزل قبل العقد
ينقطع التوكيل تنبيه قول المصنف وكذا المأمور في الاظهر تبع فيه بعض
المتأخرين القائلين بالصحة لوجوب فائدته بالغرم بتقدير وجود الشرط
قال كما عزم الجيوب في التوبة من الزنا على ان لا يعود اليه بتقدير القدرة عليه
فيصح التكليف عنده والذي حكاه الأمدى وغيره وهو المعتمد الاتفاق فيه
فيه على عدم صحة التكليف لانتفاء فائدته الموجودة حال الجرح بالعمى اي
لا يتحقق العزم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده اما التكليف بشيء
مع جرح الامر انتفاء شرط وقوعه عند وقته بان يكون الامر غير الشارع
كما مر السيد عبيد بخياطة ثوب غدا فاتفق على صحته ووجوده . . .

خاتمة

حكم الشرعي قد يتعلق بامر ينقضي فضاءه على الترتيب بمعنى انه لا يجوز
فعل التالي الا بعد تعذر الاول حسا او شرعا كاكل الذكاة والميتة فان كلا
منهما يجوز اكله لكن جواز اكل الميتة عند العجز عن غيرها الذي من جملة
الله كي يوم لم يجز غيرها الميتة حيث قدر على غيرها او يباح لجمع

كالوضوء

كالوضوء والتميم فان التيمم يباح عند العجز عن استعمال الماء وقد يباح لجمع
بينهما ان التيمم لحوق بطول البرء من استعمال الماء من عمت ضرورته فعل الوضوء
مثلا ثم توضحا متعلا لمشفة بطول البرء وان بطل بوضوءه تيممه لانتفاء فائدته
لان البطلان ماخذ فقرى وانتفاء فائدته لا ينافي ذلك ومثله ايضا بالوضوء
بالماء المستعمل والتيمم على رأي ابن مسرغ فانه نص في كتاب الوداع على انه يتوضأ
به ويستيمم خروجا من خلاف او يسكن لجمع كحضال كفارة الوفاق فان كلفها
واجب لكن وجوب الاطعام عند العجز عن الصيام عند العجز عن الاعتاق ويسن
لجمع بينهما كما قال في المحصول فينوي بكل الكفارة وان سقطت ظاهر بالاولى
كما قيل ينوي بالصلاة المعادة الغرض وان سقطت بالفصل او لا وهذه ايراد ما اشكل
بانه اذا كفر بالاولى سقطت الكفارة فلا ينوي بالثانية الكفارة وما قاله البكر
من انه لم يرا احدا من الفقهاء صرح بذلك وانما ذكره الاصوليون ويحتاجون
الى دليل وقد يتعلق لحكم بشئين فصاعدا على البدل كذلك فيعزم لجمع
او يباح او يسن فالاول كمن وجب المردة من كفورين او مرتبا مع بقاء عصمة الاول
فان كلا منهما يجوز التزويج منه على انفراد به لاعتن الاخر ان لم يتزوج به
ويحرم لجمع بينهما بان تزويج منهما معا او مرتبا والثاني كستر العورة بتوبين
فان كلا منهما يجب السترة به بدلا عن الاخر ان لم يستر بالآخر ويباح لجمع
بينهما بان يجعل احدهما فوق الاخر والثالث كحضال كفارة اليمين فان كلا
منهما واجب بدلا عن غيره بان لم يقص غيره منها كما قال والد المصنف او ان
شرح منها ح البيض اوى انه اقرب الى كلام الفقهاء اي نظر منهم الى للظاهر
وان كان التحقيق ما تقدم من ان الواجب القدر المشترك بينهما في ضمن
اي مصين منها ويسن لجمع بينهما كما قال في المحصول . . .

الكتاب الاول

من الكتب السبعة في الكتاب العزيم ومباحث الاقوال المباحث بالملثثة

جمع مصب من بحث عن الشيء بحثا استقصى خبره والاقوال هي الامور التي
 والعام والخاص والمطلق والمقتد والمبين والتاسخ والمنسوخ
 وغير ذلك **والكتاب هنا القرآن** علم عليه من بين الكتب في عرف اهل العلم
 كما غلب على كتاب سيبويه في عرف اهل التحقيق فهو علم بالعلمية ويطلق
 تارة ويأيد به مدلول اللفظ وهو المعنى القائم بالنفس وهو محل نظر المتكلمين
 ويطلق اخرى ويأيد به الالفاظ الدالة على ما في النفس وهو محل نظر الاصوليين
 ولما اقال المصنف **والمعنى به اي القرآن** في اصول الفقه **اللفظ**
 ولولا القوة كالمكتوب في المصاحف **النزل على محمد صلى الله عليه وسلم**
الاعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته ايدا وانما هو القرآن مع شخصه
 بما ذكر من اوصافه ليتبين عن غير ما يسمى كلاما مخرج بقيد المنزل
 الاحاديث غير الربانية فانها ليست لفظا منزلا وبقوله على محمد صلى الله
 عليه وسلم سورة التوراة والانجيل والزبور وصحف ابراهيم فلا يسمى قرآنا
 وبالاخبار وهو اظهر اوصاف النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة
 المستعار من مظهر بحج المرسل اليهم عن معارضة المستعار من بين بحجهم
 الاحاديث الربانية وتسمى الآتية والقديمة وهي حكاية قول الرب
 سبحانه وتعالى حديث الصديقين انا عند ظن عبدي بي الى اخره وقد علم
 مما قرآن حقيقة الاعجاز كما شرح المقاصد اثبات العجز استعير لظواهر
 فاسمها على هذا في اظهر اصدق الرسول مجاز او عن حقيقة عرفية
 لا عن حقيقة لغوية وبسورة منه بعضها اذا شتم على اقل من اقص
 سورة منه وهي سورة الكوثر ثلاث ايات ومثلها في الاعجاز قدرها
 من غيرها اذا شتم على ما به التمييز لا في كتم نظر بخلاف ما دونها
 والمراد بقدرها في عدد الايات لا عدد الحروف الصادق بآية ر
 وبآيتين ليوافق قولهم الاعجاز انما يقع بثلاث ايات وذلك قدر

سورة

سورة قصيرة وقال البرماوي يقع بآيتين وبآية انتهى ويمكن الجمع
 بينهما بالآية او الايتين قد يقع به الاعجاز في بعض الايات كآية الدين
 فكلامهم جرى على الغالب وفائدة قوله بسورة منه كما قال في منع الموانع
 دفع ابراهيم العبارة بدو به ان الاعجاز بكل القرآن فقط وبالمعبد بتلاوته
 ايدا اما شتم ثلاثا وانه نحو الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة
 قال عمر رضي الله عنه فانما قد قرأنا هارواه الشافعي وغيره تنبيه
 اعلم ان القرآن كما يطلق على مجموع ما ذكر يطلق على اسم جنس للقرآن المتكبر
 بين المجموع وكل بعض منه فان قيل ان اريد الاول اقتضى ان بعضه ليس
 قرآنا فيكون لحد النهائية فيلحقوا قيد المعجز لان الكلمة والحرف لا اعجاز فيها
 قطعا اجيب باختيار الاول ولا تسلم انه يقتضي ان بعضه ليس قرآنا وانما
 يقتضي انه ليس القرآن وهو كذلك اذ كذا انما هو القرآن المعروف بلام العهد
 ولذلك نص الشافعي رضي الله عنه على انه لو قال لعبد ان قرأت
 القرآن فانه حر لا يعتق الا بقراءة الجميع وقول من قال انه يحث بعضه
 فيما لو حلف لا يقرأ القرآن محمول على انه اراد لام الجنس وفي منع الموانع
 للمصنف ليس قولي المتعبد بتلاوته في حد القرآن بل هو حكمه وهو لا يدخل
 لحد لانه لا قارة تصور الشيء والحكم على شيء فرع تصور فلو توقف
 عليه لزم الدور قال الشيخ خالد النحوي وقد يجاب بان الحد تارة يقيد
 لا فائدة التصور وح فلا يترك فيه الحكم وتارة لا فائدة تمييز مسماه
 عن غيره وحينئذ قيد خله الحكم لان الشيء قد يميز بحكمه من تصور
 بامر سائر غيره فيه انتهى ولو عبر المصنف بالمعجز بدل الاعجاز لكان
 اولى لان الانزال لا ينحصر في الاعجاز فانه نزل لغيره ايضا كالتدبر
 لا ياقه والتذكر بما عظم ومنه اي القرآن **البسطة اول كل سورة**
غير اداة على الصحيح اما الفاتحة فلما روي انه صلى الله عليه وسلم

كذا في الامس ولعله ما شتم



عد الفاتحة سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها رواه البخاري
في تاريخه وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن المأثور
وام الكتاب والسبع المثاني ولبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وروى
ابن حزيمة بأسناد صحيح عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم
عده بسم الله الرحمن الرحيم آية ولحمد لله رب العالمين آية أي إلى آخرها ست
آيات فلا تصح الصلاة بتركها أول الفاتحة فإن قيل يشك وجوبها في الصلاة
يقول ابن كثير كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله تعالى
عنهم يفتتحون الصلاة ب الحمد لله رب العالمين كما رواه البخاري ويقوله
صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر عثمان فلم اسمع أحدا منهم
يقول بسم الله الرحمن الرحيم كما رواه مسلم أجيب بأن الأول كانوا يفتتحون
بسورة الحمد يبينه ما صح عن ابن مسعود كما قال الدارقطني أنه كان يجهر بالبسملة
وقال لا آل أن اقتدى بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأما الثاني
فقال امتثروا رواية للفظ الأول بالمعنى الذي عبر عنه الراوي بما ذكره حسب
فرجه ولو بلغ الخبر بلفظه كما في البخاري لأصاب إذا لفظ الأول هو الذي
اتفق عليه الحفاظ وأما غير الفاتحة من سائر السور غير براءة فالإجماع
الصماية على إثباتها في المصحف بخطه أوائل السور سوى براءة دون
الأعراس وتراجع السور والتعود فلو لم تكن قرآن لما جازوا ذلك لأنه
يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآن ومقابل الصحيح أنها ليس قرآنا
بل هي لفصل بين السور لقول ابن عباس رضي الله عنهما كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه
بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود وغيره وأجيب بأن هذا دليل
للمثبت لأن قوله حتى ينزل عليه ابن لم يكن ظاهرا في نزوله قرآن
فيمثل عليه للقاطع وهو الإجماع على كتابتها في المصحف بخطه كما مر

تعالى
ع

ولو كانت

أول
ع

ولو كانت لفصل لا ثبتت في براءة مع أنها ليست من القرآن في أولها
جزء ما ولم تثبت في أول الفاتحة فإن قيل القرآن لا ثبتت إلا بالتواتر
أجيب بأن محله فيما ثبت قرآنا قطعا أما ما ثبت قرآن حكما فيكون فيه
الظن كما يكفي في كل ظني ومثل ذلك الحجر بكسر الحاء فإنه من البيت حكما لا قطعا
فإنه منه في الطواف للآية التوجه في الصلاة وأيضا إثباتها في المصحف بخطه
من غير تكثير في معنى التواتر وأيضا قد ثبت التواتر عند قوم دون آخرين
فإن قيل لو كانت قرآنا لكفر جاحدها أجيب بأنها لو لم تكن قرآنا لكفر
مستبها وأيضا التكفير لا يكون بالظنات وهي آية كاملة من أول الفاتحة
قطعا وكذا فيما عدا براءة ومن باقي السورة النمل إجماعا **أما** **أول** قرآن
أما **أول** لم يصل إلى القراءة الآتية بها كقراءة أبي بن كعب فعده من أيام
آخر مشايخه فتسابعة ليست من القرآن **على الأصح** لأنه لم يتواتر ولا هو
في معنى التواتر وقيل أنه منه محلا على أنه كانت متواترة في العصر الأول
لعدالة ناقله **والقراءات السبع** المروية عن القراء السبعة لا يعرفون نافع
وابن كثير وعاصم وعمره والكسائي فائدة قرأ مالك على نافع والثاقفي
على ابن كثير **متوقفة** من النبي صلى الله عليه وسلم أي نقلها عنه
جمع بمنع عادة قواطنهم على الكذب مثلهم وهلم ولا يضر كون أسانيد
القراء السبعة أحاد الآن تخيير الجماعة لا يمنع مجئ القرآن عن غيرهم بل هو
واقع فقد نقلها من أهل كل بلد لهم الفقير عن مثلهم وهلم وإنما نسبت
للأئمة وروايتهم المذكورين أو أسانيدهم لتصديقهم لضبط حر وفرا
وحفظ مشيخهم الكل والمراد كما قال الإمامان أبو شامة وابن حجر
المقارن فيما اتفقت الطرق على نقله عن السبعة دون ما اختلف فيه
بمعنى أنه نفيت نسبتهم إليهم في بعض الطرق **قيل** أي قال ابن الحاجب
السبع متواترة **فيما ليس من قبيل الأدوار** أي التادية بأن كان

هيئة للفظ يتحقق بدونها فليس جئتوا تراك لا اختلاف في مقدار الجهد
 الزايد على أصله هل يقتصر فيه على مقدار الف ونصف كما قد ربه مد السوسى
 أو يبلغ به قدر الفين كما قد ربه مد قالون أو الفين ونصف كما قد ربه
 مد الكسائي أو ثلاث الفات كما قد ربه مد عاصم وأربع الفات كما قد ربه مد
 حمزة وورث وفي كيفية الإمالة في كونها مخضة وهي أن ينحني بالالف إلى الياء
 وبالفحة إلى الكسرة أو بين بين وهو كذلك لأنها تكون إلى الالف أو الفتحة
 أقرب وفي كيفية تخفيف الهمزة بالنقل خوفه اخلج أو الابدال خويفه منوف
 أو تسهيل خوائكم أو الاستقاط نحو جبالهم قال أبو شامة والالفاظ
 المختلف فيها بين القراء في أداء الكلمة باختلافهم فيما فيه حرف مشد
 نحو اياك نعبد بزيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط بين الأمرين
 وغير ابن الحاجب وأبي شامة لم يعرضوا لما قاله تنبيهه إيراد المصنف
 كلام بصيغة قيل مسعر بضعفه وهو كذلك فقد قال عمدة القراء والمحدثين
 السمين الجزري لأنهم أحد أقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نصرت
 الأصول على تواتر ذلك كله انتهى وهذا هو الأصح وإن كان المصنف وافق
 ابن الحاجب في منع الموانع على عدم تواتر الهدى مطلقة وتردد في تواتر الإمالة
 وجزم بتواتر تخفيف الهمزة واستظهره في غير ذلك مما هو من قبيل الاداء
 أيضا كما مشد في نحو اياك نعبد مما مر **والبحور** أي تحرم **القراءة بالشاذ**
 في الصلاة وخارجها لأنه ليس بقراءة على الأصح كما مر وبطل الصلاة به
 أن غير معنى أو زاد حرفا أو نقصه كما في الروضة وأصلها وغيرهما إجماعنا
 أصليا احتراز عن الهيئة لا نرى قالوا إذا مشدده مخففة في القراءة المتواترة
 لم تبطل فالشاذة أولى مثالها ومن يسلم بتسديد اللام في قراءة بعضهم
 ويحل بطلان الصلاة بما ذكر إذا كان القارئ عامدا عالما بالتحريم كما
 في فتاوى النووي وقال في التبيان أن كان جاهلا لم تبطل ولم يحسب

له تلك القراءة ونقل الامامان الحافظان ابن الصلاح وابن عبد البر إجماع
 المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشاذة وأنه لا يصلى خلف من يقرأوها
 انتهى كلامه في التبيان وظاهر هذا أن الصلاة تبطل به مطلقا سواء غير
 معنى أم لا ولكن يحل المطلق في كلامه على المفيد فيما مر والشاذة المنفردة
 وأصلا حاشا خلاف المتواتر **والصحيح** عند المصنف **أنه ما وراء السبعة** السبعة
 المتقدمة وقراءة يعقوب وأبي جعفر وخلف السبعة متفق عليها وهذه
 الثلاثة يجوز القراءة بها **ووافقا للبغوي والشيخ الإمام** والد المصنف
 ذكره البغوي في أول تفسيره والد المصنف في شرح منبره الفروع في صفة الصلاة
 لكن البغوي لم يصح بتكرار خلف ولم يضر ذلك في العز واليه لأن قراءته
 ملققة من قراءة السبعة إذ له في كل كلمة موافق منهم وإن اجتمعت
 له هيئة ليست لواحد منهم فجعلت قراءة تحضه ونظمت هذه الثلاثة
 في سلك المتواتر فجوز القراءة بها كونها لا تخالف اسم رسم السبع صحة
 السبع واستقامة الوجه في العربية وموافقة خط مصنف الإمام **وقيل**
أن ما وراء السبعة وهو ما عليه الأصوليون وجماعة من الفقهاء
 ومنهم النووي فالثلاثة الزائدة على هذا تحرم القراءة بها وهذا هو الحق
 وإن حكى البغوي الاتفاق على الجواز فهو بحسب ما وصل إليه فلا يكون
 حجة على القائل بأن الشاذ ما وراء السبعة فأيدت قسم ابن الجزري
 في بعض كتبه القراءة الثلاثة أقسام متواترة وصحيحة وشاذة فقال
 والمتواترة ما وافقت العربية ورسم حد المصاحف الثمانية ولو تقديرا
 وتواترها ومعنى ولو تقديرا ما يحتمل الرسم كالك يوم الدين فأنقسم
 بالالف في جميع المصاحف فيحصل حذف الفه اختصارا كما فعل في مثله
 من اسم الفاعل كقادم وصالح فهو موافق للرسم تقديرا والصحيحة
 ما صح سند بنقل عدل ضابط عن مثله إلى متبراهه ووافق العربية

والرسم واستفاض نقله وتلقته الائمة بالقبول وان لم يتواتر فيه
كالمتواتر في جواز القراءة والصلاة بها والقطع بان المقر بقرآن وان لم
ينلفها والسادة ما وراء الصخرة وهو ما نقل قرا نا ولم تلقه الائمة بالقبول
ولم يستفيض ولم يوافق الرسم فيه لا يجوز القراءة ولا الصلاة به وان صح
سنة عن ابي الدرداء وابن مسعود وغيرهما وقراءة بعض الصحابة بها فمما صح
سنة كانت قبل اجتماع من يستد به عن النعم من القراءة بالساذ مطلقا اه
مختصا وعليه فظاهر ان مراده بالصحيحة قراءة الثلاثة الزائدة على السبع
وهذا انشبه القوسط بين القولين **اما اجراؤه** اي الساذ **مجرى** الاخبار
الاحاد في الاجتماع به **في الصحيح** لانه منقول عن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا يلزم من انتفاء خصوص قرآنيته انتفاء عموم خبريته وقيل
لا يحتج به لانه انما نقل قرا نا ولم يثبت قرآنيته وعلى الاول احتجاج كثير
من ائمتنا منهم الشيخ ابو حامد والماوردي والقاضي ابو الطيب على قطع عين
السارق بقراءة ايمانها فان قيل لم لم توجبوا السابعة في صوم كفارة اليمين
بقراءة متابعات لما صحح الدارقطني اسناده عن عائشة رضي الله تعالى
عنها وعن ابويها نزلت فصيام ثلاثة ايام متابعات فسقطت متابعات
اجيب بانها نسخت تلاوة وحكما بخلاف ايمانها فانها نسخت تلاوة
فقط وبان الساذ انما يحتج به اذا ورد ببيان حكم كما في ايمانها بخلاف
ما اذا ورد لا بتداه حكم لا يحتج به كما في متابعات على انه قيل انما لم ينسب
عن ابن مسعود **ولا يجوز رويها** اي لفظ **لا معنى له في الكتاب**
والسنة عند اهل السنة لانه كالمزنيان فلا يليق بما قل فكيف بالله
وبرسله هكذا قال بعضهم وقال المراد بالامعنى له ما يتقد بالوصول الى
معناه ليكمل محلا للترام اذ لم يقل احد بظاهر ذلك **خلافا للصحة في**
جوزهم وروى ذلك في الكتاب لوجوده فيه كالحروف المقطعة او ايل

سور كطه ونون وفي السنة بالقياس على الكتاب واجيب بان الحروف
المة كورة لها معان اختلف في تعيينها على اقوال قال الشيخ خالد النحوي على
ثلاثين قولاً منها انما اسمها للسور وسموا حشوية لقولهم بوجود الحشوف
الكتاب والسنة فالحشو هو الذي لا معنى له فعلى هذا تكون الشين ساكنة
وقيل سموها بذلك من قول لحسن البصري لما وجد كلامهم سا قطا وكانوا
يجلسون في حلقة امامه رء واهؤلاء الى حشاة حلقة اي جانبها
فعلى هذا تكون الشين مفتوحة وقال ابن الصلاح الفتح علط وانما هو
بالسكون وهم قوم يحررون الصفات على ظاهرها فتنبه الاكثر من على
جواز ان يقال في الكتاب والسنة رائد كفوف في قوله تعالى فان كنت
نسا فوق اثنتين وقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق بناء على تفسير
الزائد بما لا يخلل الكلام بدونه لا بما لا معنى له اصلا **ولا يجوز** ان يرد
في الكتاب والسنة **ما** اي لفظ **يعني** بفتح التمنية اي يقصد به **غير**
ظاهر اي في معنى الحق لانه بالنسبة اليه كالمزني **الادليل** بين المراد
منه كما في العام المخصوص متأخر او مقدم **خلافا للمرجسية** في يجوزهم
وروى ذلك في الكتاب والسنة من غير دليل حيث قالوا المراد بالآيات
والاخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط بناء على
معتقدهم الفاسد ان المعصية لا تفرغ الايمان كما ان الكفر لا تنفع
معه الطاعة وسموا مرجسية بالرضة من ارجاء بمعنى اخر لا نرجم نؤخرون
المقصية عن الاعتبار في استعفاف فاعلمها العذاب وهم طائفة من القدرة
وقيل سموها بذلك لارجاءهم العمل على المنية اي تأخيرهم اياه في الرتبة
عنها وقوله **وفي بقا** **المر** خبر مقدم في الكتاب والسنة وقوله **غير**
حين حال اي باق على اجماله بان لم يتضح المراد منه الى وفاته صلى الله
عليه وسلم والمبتدأ اقوال احدها لان الله تعالى اكمل الدين

قبل وقائه لقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وثبتنا نعم لقوله تعالى
 في متشابه الكتاب وما يعلم تأويله الا الله اذ الوقف هنا كما عليه
 جمهور العلماء واذ ثبت في الكتاب ثبت في السنة لعدم القائل بالفرق بينها
 وثالثها وهو **الاصح** التفصيل للامام الحرمين **الليق** الجمل **المكلف بمعرفة**
 للعن به غير مبين الحاجة الى بيانه حذرا من التكليف باللا يطاق دون
 ما لم يكلف بمعرفة لعدم الحاجة اليه تشبهه لوقال للعن به كما في البرهان
 وهو لا امام لمريمين لكان اوضح وفي افادة الدالة العقلية اليقين اقول
 احدها فيضه مطلقا كما هو الامدي عن الحسوية وثانيها لا يفيد مطلقا
 وهو مذهب المعتزلة وجمهور الاشاعرة وثالثها وهو **الحق** التفصيل
 للامام الرازي والامدي وصاحب الموافقات والمقاصد **ان الدالة العقلية**
قد تفيد اليقين اي في الشريعات **بالتفصيل** **تواتر او غير** من المشاهدة كما
 في ادلة وجوب الصلاة فان الصلابة رضي الله تعالى عنهم علموا معانيها
 المرادة بالتواتر المشاهدة ونحن علمنا بواسطه نقل تلك الفرائض اليها
 تواترا فاندفع توجيه من اطلق انها لا تفيد اليقين بانقاء العلم بالمراد منها
فصل النطق والغروم اعلموا مفعول من نطق وفهم اي هذا
 مبغى **النطق** ما اي معنى **والعلم** **اللفظ** **مع النطق** حكا كان
 كتمريم التافيف للوالدين بقوله تعالى ولا تقل لها اني اوعيت حكم كزيد
 في خوجاء زيد بخلاف المفهوم فان دلالة اللفظ عليه في محل السكوت
 لا في محل النطق على ثلاثة اقسام الاول **نص** اي يسمى به **ان الله**
معنى لا يحتمل اي اللفظ **غير** اي غير ذلك المعنى **كزيد** في خوجاء
 زيد فانه يفيد الذات المستحصنة من غير احتمال غيرها وكذا جامع في اللفظ
 بخلاف مجموع الامرين لاحتمال مجي كتابه **واثنا في ظاهره ان محتمل**
 احتمالا **مرجوحا** **كالاسد** في خور ايت اليوم الاسد فانه مفيد

كما ياتي وهو اي اللفظ الدال
 في محل النطق

حيوان

للحيوان المفترس محتمل للرجل الشجاع وهو معنى مرجوح لانه معنى مجازي
 والا اول حقيق لانه المتبادر الى الذهن والثالث محتمل ان احتمل غير احتمالا
 مساويا فمسيان انشا الله تعالى كاجون في نحو ثوب زيد جون فانه محتمل
 لمعنيه لا يبيض والاسود على السواء تنبيه النص يقال لما لا يحتمل
 تاويلها كما هنا وما يحتمله احتمالا مرجوحا وهو معنى الظاهر وما دل على
 معنى كيف كان ولله ليل من كتاب او سنة كما مسيات في القياس انشا الله
 تعالى **واللفظ** ينقسم باعتبار اخر الى مركب ومفرد **لان** **جزءه** **على جزء**
المعنى الموضوع له **مركب** تركيبا اسناديا كزيد قائم او اضافيا كخلام زيد
 او قييد كالحيوان الناطق **والاي** وان لم يده لجزءه على جزء معناه بان
 لا يكون له جزء كجزء الاستفهام او يكون له جزء غير دال على معنى كزيد
 فان اجزاء حروفه المسميات وهي ذى دلالة على معنى لا سمائها وهي
 الزاي والياء والادال والمسميات المذكورة تسمى حروف المباني كما ان
 اسماء هاتى حروف المعاني او دال على معنى غير جزء معناه كعبه الله علما
 لان معنى العبد العبودية وهي صفة للذات الشخصية وليست داخلية فيها
 بل خارجية عنها وكذا معنى لفظ الله وهو ظاهر بخلاف ما اذا كان عبيد الله
 غير علم فانه مركب اضافي **فغير** عن التركيب تنبيه انما قد م على د
 تعريفه تعريف المركب لان التقابل بين ما تقابل العدم والملكة والاعدام
 انما عرف بملكاتها **والله** **اللفظ** **الوضعية** **عنى** تمام **معناه** **مطابقة** وتسمى
 دلالة مطابقة لمطابقة الدال المدلول كدلالة الانسان على الحيوان
 الناطق ودلالة اللفظ **على جزء** اي جزء معناه **تضمن** وتسمى دلالة
 تضمن لتضمن المعنى لانه المدلول كدلالة الانسان على الحيوان **ودلالة**
اللفظ **على لازمه** اي لازم معناه **الذهني** سواء الزم في الخارج
 ايضا ام لا **الترام** تسمى دلالة التزام لاستلزام المعنى للمدلول

البدر الطالع عاصم بن واصل

كذلك لالة الانسان على قابل العلم اللازم خارجا ايضا وكذا لالة العيني
عدم البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم العيني فهذا المناق في له خارجا
لوجود كل منهما فيه بدون الآخر بتبني د لالة العام على بعض افراده كجاء
عبدى مطابقة لانه في قوة قضايا تعدد افرادها كما ميباني ذلك انشا
الله تعالى في مجيئ العام فسقط ما قيل ان خارجا عن الدلالات الثلاث
والدلالة كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بأخر وخرج باضافتها
لفظ الدلالة لخط والاشارة وبالوضعية المذكورة في الشرح دلالة اللفظ
العقلية غير الالتزامية كدلالة على حياة لافظه والطبيعية كدلالة
الانين على الوجع **والاولى** وهي دلالة المطابقة **لفظية** لانها بمحض اللفظ
لانتقال الذهن فيها الى المعنى ابتداء بغير واسطة **والثانية** وهما دلالة
التضمن والالتزام **عقليتان** لان الذهن ينتقل في التضمن من المعنى الى
جزئته وفي الالتزام من الملزوم الى اللازم وهذا احد اقوال ثلاثة وهو
ما جرى عليه صاحب المحصول وغيره وثانيها ان الثانية لفظية ايضا
والعقلية الاخيرة فقط وهذا ما عليه الاقدمي وابن الحاج وغيرهما
من المحققين وهو الاصح وجرى عليه الكمال ابن الرهام والثالث لفظيتان
وعليه أكثر المناطقة **ثم المنطوقان** **توقف المصدق فيه والعنى**
له عقلا او شرعا على اضرار اى تقدير فيما دل عليه المنطوق **فدلالة**
اقتضا اى دلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك المضمحل المقصود
وتسمى دلالة اقتضا فالاول ما توقف صدق المنطوق فيه على اضرار
قوله صلى الله عليه وسلم رفع على امتي الخطاب والنسيان فربما المنطوق
يدل على رفع الخطاب والنسيان واخفان عن الامة لاهماله فلا بد في صدق
هذا المنطوق من اضرار المؤاخذه ونحوها والثاني وهو ما يتوقف صحة
المنطوق عقلا على اضرار قوله تعالى واسأل القرية فان سؤل القرية

غير

غير صحيح عقلا لان الانسية لا تسأل فلا بد في صحة هذا المنطوق من اضرار
اهل والثالث وهو ما يتوقف صحة المنطوق شرعا على اضرار قولك ما لك
العبد اعتق عبدك عنى بكذا افصل اعتق عبد الغير عن الطالب اذ لم يقدر
دخوله في ملكه غير صحيح شرعا فلا بد في صحة هذا المنطوق من اضرار
ملكه لى فاعتقه عنى لتوقف صحة الاعتق شرعا على الملك **وان لم يتوقف**
اى صدق المنطوق ولا الصحة لعل اضرار يدل اللفظ المفيد للمنطوق
على ما اى معنى لم يصدق باللفظ **فدلالة اشارة** اى دلالة اللفظ
على ما لم يقصد به تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى اهل كم لسياسة
الصيكم الى نساكم فانه يدل بالمنطوق على جواز مباشرة النساء على
جماعتهم الى آخر الليل ويدل بالاشارة على معنى لم يقصد بالمنطوق وهو
صحة صوم من اصبح جنباً للزوجة المقصود به على ما قصد به من جواز
جماعتهم في الليل الصادق بأخرجه منه تنبيه على سكت المصنف عن
دلالة الايام وهو ما دل اللفظ على ما قصد به ولم يتوقف على اضرار لانها
ستبقى في القياس في المسلك الثالث من مسائل العلة ولو عجز المصنف
بدل قوله المنطوق بدلالة الالتزام لكان اولى لان هذه الدلالات من
قسم دلالة الالتزام اذ المنطوق ينقسم الى صريح وغيره فالصريح دلالة
المطابقة والتضمن وغيره دلالة الالتزام وهي التي تنقسم الى الدلالات
الثلاث فان قيل دلالة الانسان على قابل العلم مثلاً من اى الدلالات
اجيب بانه من دلالة الاشارة كما يحثه بعضهم **والمفهوم ما اى معنى**
دل عليه اللفظ لا في محل النطق من حكم ومحل كتحريم كذا كما ميباني
فتمريم مثال الحكم وكذا امثال المحله ويسمى مفروما لانه فرم من غير تمريم
بالتبصير عنه تنبيه على اختلاف في استفادة الحكم منه فقيل بدلالة
العقل من جرمة التخصيص بالذكر وقيل بدلالة اللفظ وبه قطع امام

لرفق

يقصد

لحرمين ثم تارة يطلق على حكم فتارة على محله فالحكم في مفهوم آية التافيف
تحريم الضرب ونحوه ومحل الضرب ونحوه وهو قسمان موافقة ومخالفة
والموافقة قسمان مخوي لخطاب ولحنه **فان وافق حكمة** اي المفهوم المشترك
ذلك المفهوم على حكم المنطوق به **فموافقة** وليس مفهوم موافقة لتوافق
حكمها ثم هو مخوي لخطاب اي يسمى به **ان كان اولى من المنطوق** لانه
مخوي ما يعلم من الكلا بطريق القطع كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه
نظر المعنى قوله تعالى فلا تقاتلوا اولادكم من تحريم التافيف المنطوق
لكونه اشده من في الايداء **ولحنه** اي لخطاب **ان كان** حكم المفهوم
مساويا حكم المنطوق سمي بذلك لان اللحن هو المعنى مقطوع به اولا
من قوله تعالى وتقرضهم في الحق القول اي معناه وذلك كتحريم احراق مال
اليتيم الدال عليه نظر المعنى قوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى
فلما فيه مساو لتحريم الاكل لمساواة الاحراق لا اكل في الاتلاف **وقيل**
لا يكون مفهوم الموافقة **مساويا** حكم المنطوق كما غراه الصقي الهندى
للاكرمين ونقله امام الحرمين عن الشافعى رضى الله تعالى عنه وكان مثل
الاولى ويسمى بمخوي لخطاب وبالحسن لخطاب ومن المعنى المعلوم به موافقة
المسكوت للمنطوق نسا خلافا في ان الدلالة على الموافقة مفهومية
او قياسية او لفظية وقد شرع المصنف في بيانها فقال **ثم قال الشافعى**
امام الاثنى والامامان امام الحرمين والامام الرازى **دلالة** بتبليط
الدال وفيها لغة اخرى دلولة كما قاله النووي في مجموعته اي الدلالة على
الموافقة **قياسية** اي بطريق القياس الاول والمساوى المسمى
ذلك بالقياس ليجلى كما سياق في خاتمة كتاب القياس نسا الله تعالى
لصدق تعريف القياس عليه **والعلة** في المثال الاول الايداء وفي المثال
الاتلاف تنبيهه لا يضر في النقل عن الشافعى وامام الحرمين عد

جعلها

جعلها المساوى من الموافقة لان هذا بالنظر الى الحكم فان حكمها عندها
واحد وذلك بالنظر للتسمية فقط واما الرازى فقال ان الدلالة على
المفهوم قياسية ولم يقل عنه تصريح تسمية ذلك مفهوم موافقة
ولمخوي خطاب ولحنه **وقيل** دلالة على الموافقة **اللفظية** اي مستندة
لفظ الدال على المفهوم ولا مدخل للقياس فيها لفرجه من غير اعتبار قياس
وهذا القول قال الشيخ ابو حامد الاسفرايينى انه الصحيح من المذهب ورجح
شيخنا الشيخ زكريا في مختصر هذا الكتاب ان الدلالة على الموافقة مفهومية
اي بطريق الفهم من اللفظ لا في محل النطق وهذا اولى وان لم يتعرض له للمصنف
ثم اختلف القائلون بانها لفظية على قولين **فقال الرازى والامامى** **فثبت**
من السياق وهو ما سياق الكلام لاجله وهو هنا تعظيم الوالدين
والقارئ تفسير السياق لحن مجرد اللفظ بل من النظم مع ملاحظة السياق
و القارئ فلو لادلالتهما في آية الوالدين على ان المطلوب بتلك الآية تعظيما
واحتراما ما فهم من الآية من منع التافيف مع الضرب اذ قد يقول ذو الفرض
الصحيح لعينه لا تشتم فلانا ولكن اضره ولولا دلالة السياق والقارئ في
آية مال اليتيم على ان المطلوب بتلك الآية حفظه وصيانته ما فهم منها
من منع اكله منع احراقه اذ يقول القائل والله ما اكلت مال فلان ويكون قد
احرقه فلا بحث بذلك **وهي** على هذا القول **مجازية** اي منسوبة
للمجاز وهو اللفظ الدال وعلاقة المجاز فيها **انها من** باب اطلاق **الاحص**
وهو منع التافيف والاكل في الآيتين الوالدين واليتيم **على الاعم** وهو المنع
من الايداء والمنع من الاتلاف ولم يبلغ هذا المجاز في الاشتهار
ان يصير حقيقة عرفية **وقيل** **نقل النقط** **اي** للدلالة على الاعم
عرقا اي بدلا عن الدلالة على الاحص لغة فترجم ضرب الوالدين وتحريم
احراق مال اليتيم على هذين القولين من منطوق الآيتين وان كان بقرينة

قد
م

على الاول منها وهو قوله وهي مجازية **وان خالف** حكم المفهوم حكم المنطوق **فخالفته** ويسمى مفهوم مخالفة ورسل خطاب قيل ولحن خطاب **وبشرطه** اي مفهوم المخالفة ليجوز **ان لا يكون المسكوت عنه ترك** ذكره الخوف على المتكلم من ذكر المسكوت كقول قريب عنده بلا سلام لعبد بحضور المسلمين تصديق هذه على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفا من تركه بالتناقض فالصريح بالمسلمين لا مفهوم له **وخوف** اي الخوف كالجرح بحكم المسكوت عنه كقول من يحيل حكم الغنم المملوكة في الغنم السائمة زكاة وقد علم من امثال ان ذلك لا ياتي في كلام الله تعالى **وان لا يكون المذكور** وهو المنطوق به **خرج** ذكره **للغالب** كافي قوله تعالى ورباكم اللاتي في حجوركم اذ الغالب كون الربا في حجور الازواج اي تربيتهم فترجم الربايب اللاتي في الحجور لا يدل على حل الربايب اللاتي في غير الحجور **خلافا** **لامام الحرمين** قوله لا يشترط انتفاء موافقة الغالب لان المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا يسقطه موافقة الغالب وسياتي رده مع انه في النهاية وافق في آية الربيبية على ان القيد فيها موافقة الغالب فلا مفهوم له **او خروج** المذكور **جواب سؤال** عنه **اول بيان حكم حادثة** يتعلق بذلك المذكور خاصة **او** كان الصريح بالمذكور **للعمل** من الخطاب **بحكم** المذكور دون حكم المسكوت فالاول كما هو مستلصص عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة فيقول في الغنم السائمة زكاة والثاني كالوقيل بحضرة صلى الله عليه وسلم هل في غنم سائمة فقال في الغنم السائمة دون المملوكة فقال في الغنم السائمة زكاة **او** خرج المذكور **غير** اي ما ذكر **ما يقتضي التخصيص** اي تخصيص حكم المنطوق **بالذكر** كان سياق المذكو للتخصيم والتاكيد للنهي كتحريم الاجل لامرأة تو من بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث فلا يحل ذلك للكافة

وكزيادة

وكزيادة الامتنان كقوله تعالى لتاكلوا منه لحما طريا فلا يستع اكل القديد وانما شرط المفهوم اتفاق المذكورات لان هذه المذكورات فوايد طاهرة ومفهوم المخالفة فائدة خفية فاخرج عنها وبذلك اندفع توجيه امام الحرمين لما افاده مخالفا لاشا فخر رضي الله تعالى عنه بان المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا يسقطه موافقة الغالب والمقصود مما مر انه لا مفهوم المذكور في الامثلة المذكورة ونحوها ويعلم حكم المسكوت فيها من خارج المخالفة كما في الغنم المملوكة كما سيأتي وبالموافقة كما في آية الربيبية للمضى وهو ان الربيبية حرمت لثلاثين بينها وبين امها البتة لو ابيحت نظر العادة في مثل ذلك سواء كانت في حجر الزوج ام لا وتقدم خلاف في الدلالة في مفهوم الموافقة على حكم المسكوت قياسية اولا وكان القيد لم يذكر في المنطوق اشار المصنف لحكاية هذا الخلاف بقوله **والا ينع** ما يقتضي تخصيص حكم المنطوق بالذكر **قيا من المسكوت** وهو المفهوم **بالمنطوق** بل يجوز قياسه اذ كان بينهما علة جامعة لعدم معارضة له واسار المصنف الى استبعاد منع القياس المذكور بقوله **بل قيل** **بمع** اي المسكوت المشتمل على علة الاحاق وقوله **المعروض** بالرفع وهو اللفظ المقيد بالصفة ونحوها والعارض هو القيد من صفة او نحوها اي فكيف يستع هذا الضام مع ان له قائلين بالمعروض له القيد المذكور مع المسكوت عنه بدون قياس وكان القيد لم يذكر **وقيل لا ينع** **اجماع** لوجور العارض وانما يلحق به قياسا **تنبيه** عدم العموم هو الحق كما قال المصنف في غير هذا الكتاب لاسيما وقد اري بعضهم الاجماع على عدم العموم وان اختلف فيه ايضا **المسكوت** هنا ادون من المنطوق بخلافه هناك كما يكون المنطوق هنا اولى بالحكم في المسكوت وهناك المسكوت اولى ومساو للمنطوق كما تقدم وبذلك هنا انتقالية لا ابطالية **وهو** اي مفهوم المخالفة

عليه بخلاف مفهوم الموافقة
فانه لم يدع فيه الاجماع

ح

بمعنى محل الحكم **صفة** اي مفهوم صفة وهو ان يذكر الاسم العام مفروفا بالصفة
لخاصة تأخرت او تقدمت **كالغنم السائمة او سائمة الغنم** اي الصفة
كالسائمة في الاول من في الغنم السائمة زكاة وفي الثاني من في سائمة الغنم
زكاة قدم لفظ سائمة في الثاني من تأخير وكل منهما في المثالين يروى حد يثا
ومعناه ثابت في حديث البخاري وفي صدقة الغنم في سائمتها اذا كانت
ربعين الى عشرين ومائة شاة الى آخره وما ذكر متفق عليه واختلف
في قوله **لا مريد السائمة** اي من في السائمة زكاة ان روى فقال المصنف
ليس من الصفة **على الظاهر** لاختلال هذا الكلام بخلاف السائمة منه
فهو كاللقب وهو الاسم لجامد بخلاف المثالين السابقين والاصح الظفر والجمهر
انه من باب الدلالة على السوم لزايد على الذات بخلاف اللقب فيقتيد تقي
الزكاة على المعلوفة مطلقا عما كان او غير كما يقتيد اثباتا في السائمة مطلقا
وهل المتقي عن صلحية الزكاة في المثالين الاولين المتفق عليها **غير سائمة**
وهي معلوفة الغنم فقط **او غير مطلق السوايم** وهي معلوفة الغنم والابل
والبقرة **لان** الاول ناظر الى السوم في الغنم وهذا هو الاصح كما رجحه
الاهام البارزني والشيخ ابو حامد والثاني ناظر الى السوم فقط وامافي
المثال الثالث اذا قلنا بما عليه لجمهور فيشمل معلوفة غير الغنم من ابل
وبقر فتنبية ما ذكره المصنف هنا من التسوية بين الاولين اولى من فرقة
في منع الموانع بينهما بان الخلاف خاص بالاولى وبأن المتقي في الثاني سائمة
غير الغنم لا غير سائمة بناء على ان الصفة فيها لفظ الغنم على وزان
مطل الغنم فلم ادمفرومه ان مطلق غير الغنم ليس بظلم لان غير المطل
ليس بظلم وعلم من تنبيهه انه ليس المراد بالصفة النعت النحوي بل
لفظ مفيد لآخر ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية فيشمل الصلة
والظرف والحال والعدد فلذلك قال **ومنه** اي الصفة بالمعنى المذكور

الغنة

الغنة نحو اعط الفقيه الحاجة اي المحتاج دون غيره **والفقير** ز ما تاوكتا
فالاول كقولك لو كليك مع هذا يوم الجمعة اي لا في غيره والثاني كقولك
لزيد اجلس امام فلان اي لا في غيره من بقية حياته **والحال** نحو احسن الى
رفيقك مطيحا اي لا عاصيا **والحد** كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
اي لا اكثر من ذلك ولا اقل منه ولم يذكر في الآية لانه المراد عنه
وكحدية الصبيحين اذا شرب الخب في اثناء احكم فليضله سبع مرات اي
لا اقل من ذلك ولا تتسع الزيادة وانما قيل لا اقل لئلا يتوهم ان المراد
ازالة القدر فيقوهم الاقتصار على ما يزيد فزى عن الاقل وهذا ما نقله
الشيخ ابو حامد وغيره عن الشافعي والامام الراسي عن الجمهور وقيل العدد
ليس من الصفة وغراه النووي الى جمهور الاصوليين تكن تقيده ابن الرفعه
وتعبي منه مع ان ما نقله معارض بما مر عن الامام وقوله **ولا عطف** على
صفة ولذا ذكر لي علم انه ليس من انواع الصفة نحو وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن اي فغيرهن لا يجب الاتفاق عليه تنبيه المراد مفهوما
الشرط ما فهم من تعليق الحكم على الشرط بزيادة شرط نحو وان واذا وقوله
وغاية عطف على صفة ايضا نحو قوله تعالى فان طلقا فلا تحل له من بعد
حتى تنكح زوجا غيره اي فاذا فكتته حلت للاول وقوله تعالى ثم اتوا
الصيام الليل وقيل الغاية منطوق اي بالاشارة لتبادر الى الازهان
واجاب الاول بانه لا يلزم من ذلك ان يكون منطوقا وقوله **وانما**
عطف على صفة ايضا وما بعده كذلك نحو انما الرزق الله اي لا غير
والآله المعبود بحق لا المعبود مطلقا اذ لا يصح حمل الآية عليه بل
معناه انما المستحق لعبادتك الله **ومثل** **لا عام الا ان** يد مما يشتمل
على تقي واستثناء نحو ما قام الا زيد منطوقا تقي العلم والقيام عن
غير زيد ومفهومها اثبات العلم والقيام لزيد وهذا ما عليه الجمهور

الى

وقال البرماوي الصحيح انه منطوق لانه لو قال ماله على الدينار كان
 اقرارا بالدينار ولو كان مفروما لم يكن مقرا بعدم اعتبار المفروم في الاقرار
 انتهى ومن مرجه بانه منطوق ابو الحسن بن القطان والشيخ ابو اسحاق
 الشيرازي والقرافي وقال ابن ابي شريف وهو الذي يؤول له الصدر ان كيف
 يقال في لالة الا الله ان دلالة على اثبات الالهية لله بالمفهوم
 واجيب بان القصد اولا بالذات وما خالفناه فيه المشركون لا اثبات
 ما وافقوا عليه فكان المناسب للاول المنطوق والثاني المفهوم
وفصل المبتدأ من الخبر المنكر بضمير الفصل نحو قال الله هو ولي اي فغير
 ليس بولي اي فامر بخلاف خبر المعرف بالام لجنس كقوله تعالى قال الله هو
 الولي قال الشيخ خالد فانه يقيد لخصر عند علماء المعاني فاحصر فيه مستفاد
 من خبر لا من ضمير الفصل **وتقديم المفعول** على عامله كالمفعول ولجار
 والمجرور عند علماء البيان نحو اياك نعبد اي لا غيرك لا الى الله
 تحشرون اي لا الى غير **واعلاؤه** اي اعلا ما ذكر من انواع مفاهيم
 الخالفة مفروم **لا عالم الا زيد** لما مر عن البرماوي وغيره انه منطوق
 اي مراحة لسرعة تبادره الى الازهان تنبيه ارجع الزركشي والولي
 العراقي ضمير اعلاؤه الى مفروم الحصر اي ان التي بلا او بما قبل الا
 هو اعلا مفروم الحصر والاولى الاول ثم يليه ما اي مفروم ما قبل
 انه منطوق اي **بالاشارة** كمفهوم انما الغاية كما سأتى انه منطوق
 بالاشارة لتبادره الى الازهان **ثم غير** اي على الترتيب في المسئلة
 الآتية في ترتيب المفاهيم

مسئلة

المفاهيم الخالفة منطوقاتها **الا للقب حجة لغة** اي باللغة اي بالوضع
 اللغوي لقول اكثر اللغويين بالمفاهيم منهم ابو عبيدة وابو عبيد

قالا

قالا في حديث الصحيحين وفي غيرهم مطلق الفنى ظلم انه يدل على ان مطلق
 غير الفنى ليس بظلم وهم انما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان
 العرب تنبيه قوله الا اللقب ظاهر ان اللقب مفروم وليس بحجة
 وليس ما راد بل المراد انه ليس بمفهوم اذ القائل بانه مفروم قائل بحجته
وقيل حجة شرعا طرفة المفاهيم من موارد كلام الشارع وقد فهم صلى
 الله عليه وسلم من قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم
 ان حكم ما زاد على السبعين بخلاف حكمه حيث قال كما رواه الشيخان
 خير في الله اي بقوله استغفر لهم او لا تستغفر لهم سبعين ان تستغفر
 لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وسأزيد على السبعين **وقيل حجة معنى**
 لحصول الفائدة به من حيث المعنى وما عبر به هنا بالمعنى عبر عنه
 في معنى العام بالعقل وغيره في شرح المختصر بالعرف العام لانه
 معقول لاهله ولا خلاف في المعنى بل في التسمية خلافا للزركشي
 اما مفروم اللقب وهو تعليق الحكم بالاسم لجامد فليس المراد اللقب
 الخوي بل اعم من الاسم والكنية علما كان او اسم جنس او اسم جمع
 نحو قام زيد وفي النعم زكاة فليس من المفاهيم على الصحيح كما قاله
 جواهر الاصوليين فلا يدل على نفي الحكم عما عداه **واجب باللقب بعض**
 الشافعية منهم ابو بكر الدقاق **ومحمد بن ابو بكر الصيرفي وبعض المالكية**
 منهم محمد ابو عبد الله **ابن خزيمة** **منه** ادب فتح الميم وكسرها **وبعض**
هنا منهم منصور بن احمد على ما نقله ابو الخطاب الحنبلي ومنهم
 من عزاه الى الامام احمد فقال انه يدل على نفي الحكم عما عداه كالصفة
 والا فلا يدل في ذكره واجيب بان فائدة ذكر استقامة الكلام اذ
 باستقامته يخل بخلاف استقامه الصفة فلا يخل الكلام باستقامته
 قال المصنف وقوى الدقاق المشهور باللقب بمن ذكر معه خصوصا

الصيرفي فانه اقدم منه واجل انتهى وباجله فليجوز على ان اللقب لا يجتمع به واعترض بتعيين التراب في خبر جعلت في الارض مسجدا وقرتها طهورا واجيب بان الدال اللقب مع قرينة الامتنان وقال الغزالي الى مفهوم اللقب حجة مع قرائن الاحوال **وانكر الامام ابو الحنفية** المفاهيم المخالفة **الكل** فلم يجتمع بشيء منها **مطلقا** وان قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق لامر آخر كما في انقضاء الزكاة عن المملوكة قال الاصل عدم الزكاة وردة في السائمة فبقيت المملوكة على الاصل تنبيه المعروف عن الحنفية كما قال العلامة ابن الرهام انهم انما ينكرون مفهوم المخالفة في كلام الشارع اما في مصطلح الناس وعرفهم فزوججة عكس ما ياتي عن والد المصنف **وانكر الكل قوم** منهم السعاني فلم يقولوا بشيء منها **في الخبر** المقابل للانشاخوفي الشام الغنم السائمة فلا ينفى المملوكة عنها لان الخبر له خارجي يجوز الاخبار ببعضه فلا يعمد القيد فيه للنفي بخلاف الانشاخوزي كوا عن الغنم السائمة فانه لا خارجي له فلا فائدة في القيد فيه الا النفي لمعاداه **وانكر الكل الشيخ الامام** والد المصنف **في غير الشرع** من كلام مؤلفه او فراقف فقال لو وقف على الفقر لا يخرج الاغنياء بالمفهوم بل عدم استحقا قديم بالاصل وعلى التفرقة بين الشرع وغيره بان كلام الله ورسوله المبلغ عنه بانه تعالى لا يعيب عنه شيء بخلاف غير لفظية الذهول عليه **وانكر امام الحرمين** **صفة لا تناسب الحكم** كان يقول الشارع في الغنم النسيور زكاة فان السوار لا مدخل له في ايجاب الزكاة بخلاف الصفة المناسبة وهي ما كانت كالجارية للحكم كالسوم لحقة مؤنة السائمة فان خفرا ظاهرة في الايجاب وعدمها في عدمه **وانكر قوم** منهم الامام الرازي

مفاهيم

مفاهيم **العدد** فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الزايد عليه الناقص عنه الابقرنية وتصعبه ابن الرفعة فقال في المطلب ان مفهوم العدد هو العمدة عندنا في عدم نقص الحجارة في الاستنجاء عن ثلاثة والزيادة على ثلاثة ايام في زمن خيار الشط قال ولعله سبق الوهم اليه من اللقب وقال النوراني مفهوم العدد باطل عند الأصوليين وتجب منه ابن الرفعة فان كثيرا منهم قائلون بانه مفهوم صحيح **دون غير** اي غير العدد من المفاهيم فلم ينكره اما مفهوم الموافقة فانفقوا على حجيته وان اختلفوا في طريق الدلالة عليه هل هي لفظية او قياسية كما مر

مسئلة

الغاية اي مدلولها **قيل منطوق** اي بالاشارة لتبادره الى الازهان **والحق** كما عليه لجمهوره انه مفهوم **ولا يلزم** من تبادر الشيء الى الازهان ان يكون منطوقا **يتلوه** اي الغاية **الشرط** اذ لم يقل احدا انه منطوق تنبيه في رتبة الغاية انما لان لخلاف الذي في الغاية في انما ومثل انما في الرتبة فصر المبتدا او يتلو لاعلم الاريد الغاية **فالصفة المناسبة** متلو الشرط لان بعض القائلين به كابن سيرج خالف في الصفة **فمطلق الصفة** عن المناسبة **غير العدد** من نحو نعت وتعيين وحال وظرف وعلية غير مناسبة وكلها بعد مرتبة الصفة المناسبة **فما بعد** يتلو هذه المذكورات لانكار قوم له **دورنا كما مر فتقدم المصنوع** هو اخر المفاهيم لانه لا يفيد في كل صورة فربما في مفاهيم المخالفة **لدهوى البياضيين** في فن المعاني **القادة الاختصاص** اي لخصر اخذ من موارد الكلام البليغ **والفهم في ذلك** **الحاجب** في شرح المفصل **وابو حيان** في تفسيره فقال كل منهما ان تقديم المصنوع لا يفيد الاختصاص **والاختصاص** هو **لخصر** نفسه لانه يفيد مفاده **خلافا للشيخ الامام** والد المصنف **حيث اثبت** اي الاختصاص

٩٤
وقال ليس هو **لخصر** بل غيره لان لخصر ثبات الحكم فقط والسكون
عده فنقلهم المعلوم بخور زيد اضربت انما يفيد الاختصاص لا غير وانما
جاء ذلك في اياك يفيد العلم بان قائله اي المزمع من لا يعبدون غير الله
وحاصله ان التقديم للاهتمام وقد ينضم اليه لخصر خارج قال لجلال الهي
واختاره المصنف في شرح المختصر وأشار اليه هنا بقوله لدعوى البيانين
انتهى ومع هذا وان اختاره ثم وأشار اليه هنا بما ذكره من قوله والاختصاص
لخصر خلافا للشيخ الامام صرح او كالصريح في موافقة لخصر

مسألة

انما بالكس قال الآمة **وابو حيان** لا يفيد لخصر لانها ان الموكدة وما
الزائدة الكافة فلا نفى فيها وانما تفيد تأكيد الاثبات فقط وعلى ذلك
حديث مسلم انما الربا في النسبة اذ ربا الفضل ثابت اجماعا وان تقدم
خلافه فانه لا يضر في الاجماع لان عقاده قبل استقرار الخلاف فقد جمع
القائلون كابن عباس رضي الله عنهما الى ثبوت ربا الفضل والجواب
عن لخصر في خبرنا الربا في النسبة كما أشار اليه الشافعي رضي الله عنه
انه لخصر اضاف بالنسبة الى سؤال جماعة عن الربا في مختلفين كذهب
وفضه لخصر حقيقى واستفادة النفي في بعض المواضع من خارج
كما في انما الركن الله فانه سيق للرد على انما طينين في اعتقادهم الرمية
غير الله تعالى وقال الشيخ **ابو اسحاق الشيرازي** والشيخ **الغزالي**
ورفيقه الشيخ ابو الحسن الكيا الراسى لانه هو والغزالي والخوافي
أكبر الآمة امام الحرمين كان الامام يصفهم يقول الغزالي بحر مفرق
والخوافي نار محرق والكيا اسد محرق قال الاستوى وهو بكسر الهمزة
والكان انتهى وقال بعضهم ان كسر الهمزة سهو وقال انما هي
همزة وصل مفتوحة واللام فيه للتعريف ولقطة كيا اسم جنس

لطائفة

لطائفة من ملوك العم والصواب ان همزة همة قطع لانه اعجمي والاسماء
الاعجمية ليس فيها همزة وصل ومعناه في لغة الفرس الكبير **الما** الربا
والشيخ الامام واليه المصنف **تفيد** لخصر **فما** اي بطريق الفهم وهذا
هو الاصح لاستعمالها على نفي واستثناء فتدبر اخوانا الركن الله اي غيره
والاله المعبود بحق وخوانا زيد قائم اي لا قاعه مثلا **وقيل** **نطقا**
اي بطريق المنطوق اي بالاشارة كما مر ولا بعد في افادة المركب
ما لم تغد اجزاؤه لانه حدث بعد التركيب ما لم يكن تنبيه لم يذكر
المصنف امام الحرمين مع قوله بانما كما تقدم لانه لم يصرح بانه مفهوم ولا
منطوق وانما **بالفتح الاصح** **ان حرف** **ان** المفتوحة الهمزة **فيما** **ان**
المكسورة الهمزة في الاصل للاستفناؤها بمعولها في الافادة بخلاف
المفتوحة لانها مع معولها بمنزلة مفرد فلا تفيد وحدها **ومن ثم**
اي من اجل ان المفتوحة فرع المكسورة لان الفرع يتبع اصله **ادعى**
الزحشرى وبقعه البيضاء في تفسير قوله تعالى قل انما يوحى الى انما
الركن اله واحد **افاد** **ربا** اي افادة انما بالفتح **لخصر** كما في المكسورة
لان ما ثبت للاصل يثبت للفرع حيث لا معارضة والاصل اتفاق
والزحشرى وان لم يصرح بهذا الماخذه لكن قوة كلامه يشير اليه
وهذا لخصر حصر اضافي لا حقيقى لان الخطاب مع المستر كين والفنى
ما لوى الى في امر الربوبية الا التوحيد اي لا ما انتم عليه من الاسرار وما
الركن الا اله واحد اي لا متعددة وفائدة اجتماع لخصر في الدلالة
على ان الوحي اليه صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار الله
بالوحدانية وليس حصر مطلقا لاقتضائه انه لم يوح اليه سوى التوحيد
وليس ما داو مثل ادعا الزحشرى في قوله قل انما يوحى الى قوله
في آية اعلوا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة ارا ان اللات

ليست الا هذه الامور المحركات فلا تؤثر وهما على الاخرى لاجليلة اي واما
العبادات والقرب فمن امور الاخرة لظهور ثمرتها فيها تنبيهه في قوله
كان هشام ادعى اشارته الى ما عليه لظهور من بقاء ان فيها على مصدر ريتها
مع كذا بما كما صرح به ابو حيان نقله في اعرابه السمين فليست للحصر
وهذا هو الاصح وقيل المفتوحة اصل المكسورة لان المفرد اصل المركب
وقيل كل منهما اصل براسه لان له محال يقع فيها دون الاخر

مسئلة

من اثر الالفاظ جمع لطف بمعنى ملطوف وهو في اللغة الرفق ومن الله
التوفيق والعصمة وفي الفعل الرفق فيه اي من الامور الملطوف بالناس
بها **احد** و **الموضوعات النحوية** باحداث الله تعالى وان قيل واضعوا غيرهم
من العباد لانه الخالق لافعالهم وفائدة **ليحبر** بالبناء للمفعول اي ليحبر
كل احد من الناس عما في ضمير اي عما في نفسه مما يحتاجه لغيره في معاشه
اي حياته ومواده اي في عورة الى الاخرة ليعاونه عليه لعدم استقلاله
به ولهذا يقال الانسان مدني بالطبع لاحتياجه الى اهل مدنيته وهي
اي الالفاظ الموضوعات في الدلالة على ما في النفس **افيد** من **الاشارة**
بان يشير عما في ضميره ومن **الثاني** وهو ان يحصر له مثالا اي شكلا يدل
على ما في ضميره لان الالفاظ تهم الموجود والمعدوم والاشارة والمثال يخصان
الموجود المحسوس فان قيل افيد فضل تفضيل وهو لا يساغ من من الرباعي
ادفعه افا وهو رباعي اجيب بانه من الثلاثي قال ليوهرى الفايق
ما استفيد من علم او مال تفقد فادت له فائدة ابو زيد افدت
المال اعطيت غيري واستفدت انتري **وايسر** ايضا من الالفاظ
والمثال هو افقتها الامر الطبيعي دونها لانها كيفيات تعرض للنفس
الضرورية وايضا اوفقا لغرض الدال من جهة عدم اطلاق غير الخاطب

على مدلولها لانها توجد عند الحاجة الى تعبير وتنقضي بانقضائه بخلاف
المثال ولحق بالقلم لبقائه الى ان يزول الا فربما اطعم على المراد من لا يريد
اطلاعي عليه **والموضوعات النحوية هي الالفاظ الدالة على المعاني**
اي على مدلولات الالفاظ معاني كانت او الفاظا فلا ينافي في تقسيمه بعد
مدلول الالفاظ الى معنى ولفظ ودخل فيها الالفاظ المقدرة كالضمائر
المستترة وخرج بها الدوال الاربعة وهي لخطوط والعقد والاشارة والنصب
وخرج الالفاظ المرملية وشمل لحد المركب الاستنادي بناء على قول
المصنف في بحث الاخبار والمختار ان المركب موضوع اي بالتوابع **وتعرف**
هذه الالفاظ المذكورة بثلاث طرق الاولى **بالنقل** ثانيا **اذا كان اسما** وثالثا
ولم يورد لها فيها المعرفة والثانية قوله **او بالنقل** احاد **اذا كان**
والطريق والحديث فانه يفيد الظن بذلك **والثالثة** **يا مستنبط** اي باستعمل
العقل من النقل كالمعنى المحلى باللام عام فان العقل يستنبط عمومته مما نقل
ان هذا الجمع يصح الاستثناء منه مما لا يحصر فيه وان كل ما صرح الاستثناء
منه مما لا يحصر فيه فهو عام كما سيأتي في قوله في العام ومعي والعموم
الاستثناء للزوم تناوله للمستثنى فتنضم احادي المتقدمة متين الى اخرى
والعقل يستنبط من هاتين المتقدمتين متين النقليتين عموم المعنى باللام
فيحكم بعمومه واختار بما لا يحصر فيه عن اسماء العدد فانه يصح الاستثناء
منه بخوله على عشرة الاخسة وليست عامة **لايجز** **العقل** فلا تعرف به
اذ لا مجال له في ذلك **ومدلول اللفظ اما معنى جزئي** وهو ما يمنع
تصوره من الشراكة فيه كمدلول زيد **او كلي** وهو ما لا يمنع تصور
من الشراكة فيه كمدلول الانسان وقوله **او لفظ** مصطوف على معنى
اي واما لفظ مفرد والمفرد اما مستعمل **كالكلمة** في قول مفرد
فمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها اسما كان كرجل او فعلا كضرب

او حرفا كحل او اي و اما من اجل **كاسماء حروف الهجاء** فمدلول اسماء
 الحروف الرجائية لفظ مرهمل يصدق على نحو الجيم واللام والسين اسماء
 الحروف جلس فالجيم اسم جبه واللام اسم له والسين اسم سه والراء في كل
 منها زائدة للسكت جي بيا للوقف وقوله **اولفظ مركب** مقابله اولفظ
 مفرد والمركب ينقسم كالمفرد مستعمل ومرهمل فالاول كالجيم لمقابل الانشاء
 فمدلول الجيم لفظ مركب مستعمل يصدق على نحو لايد وعمرو قاعد والثاني
 كالراء يان بالهجة فمدلول الراء يان لفظ مركب مرهمل تنبيهه
 اطلاق المدلول على الماصدق كما هنا مثايع والاصل اطلاقه على
 المفزوم وهو ما وضع له اللفظ كرجل وفي وضع المركب ووجود المرهمل
 خلاف ياتي في مبحث الاختيار **والوضع** الشامل للقوى والعرفي والشعري
جعل اللفظ دليلا على المعنى فيعبر عنه منه العارف بوضعه له لفته
 او عرفا او شرعا **ولا يشترط مناسبة اللفظ للمعنى** في وضعه
 لان اللفظ علامة للمعنى بطريق الوضع ولان الموضوع للضدين
 كالجون للاسود والابيض لا يناسبهما ولو كانت المناسبة شرطاً لما
 صح ذلك لان اللفظ الواحد لا يناسب الضدين مناسبة طبيعية
 في وضعه لهما **خلافاً لابياد بن سليمان الصيمري** يفتح الميم اشهر
 من ضمها نسبة الى صيمر قرية في اعراف العم **حيث ابياد** بين كل
 لفظ ومعناه والاما كان اختصاص ذلك اللفظ بذلك المعنى او
 الى من غيره فلا بد له من محقق وهو المناسبة واجيب بأنه
 لا يعصر فيها ادراة المختار تصلح محققاً من غير انضمام دالة
 اليها تنبيه اعترض نقل الاستراط عن عباد يانه لم يصح
 بذلك بل قال افادة اللفظ للمعنى لذاته وكون هذا شرطاً
 يحتاج لنقل صريح في ذلك والا فالمذهب لا يثبت بالاحتمال

واختلف

واختلف الناقلون عنه في المراد بالمناسبة **ف قيل بمعنى انما حاملة للوضع**
على الوضع على وفقها فيحتاج اليه وهو مقتضى نقل الامة عنه **وقيل**
 بمعنى انها كافية في **دلالة اللفظ على المعنى** فلا يحتاج لوضع اللفظ
 بل يدرك ذلك من خصه الله تعالى ككافة القافة ويعرفه غيره منه قاله
 العراقي حكى ان بعضهم كان يدعي انه يعلم المسميات من الاسماء ف قيل له ما
 مسمى ادغاع وهو من لفة البربر فقال اجد فيه يسما مثدي او اراه
 اسم الجمر وهو كذلك قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد **واللفظ**
 الدال على معنى له جهتان من جهة ادراكه بالذهن وجهة تحققه في الخارج
 هل الوضع له باعتبار الجهة الاولى او الثانية ومن غير نظر الى شيء منها
 فيه ثلاثة مذاهب الاول انه **موضوع للمعنى الخارج لا الذهني** وقوله
خلافاً للامام الرازي هو المذهب الثاني فان الرازي قال لا اذا
 رثنا جسماً من بعيد وظنناه صخرة سميناه بها فاذا دوناً منه وعرفنا
 انه حيوان وظنناه طيراً سميناه به فاذا دوناً منه وعرفنا انه انسان
 سميناه به فاختلف الاسم باختلاف المعنى وذلك يدل على ان الوضع
 له واجاب الاول عن هذا بان اختلاف الاسم باختلاف المعنى في الذهن
 لظن انه في الخارج كذلك لا لظن اختلافه في الذهن فالموضوع له
 ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الذهن له جسماً ادركه هذا
 مردود اذ لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما ذكر ان يكون اللفظ
 موضوعاً للمعنى الخارجى فالوجه ما قاله الامام وقال الزركشي
 الحق ان دلالة على المعاني الخارجية انما هو بتوسط دلالة على المعاني
 الذهنية ودلالة على المعاني الذهنية بعين وسط وينزل كلام
 الامام عليه السلام والمذهب الثالث ما قاله **الشيخ الامام** والد
 المصنف من انه موضوع **للمعنى من حيث هو** من غير تقييد بالذهني

اولها ربي فاستعمله حقيقى عندك وصنف فيه مصنفات قال المصنف
 في موضع الموانع والخلاف في اسم الجنس اى في النكرة اذ المعرفة منه ما وضع
 الخارجى ومنه ما وضع للذهنى كما سياتى وهذا التفصيل يؤيد ما اختاره
 الامام اذ النكرة موضوعة لفرد شائع من الحقيقة وهو كلى لا يوجد
 مستقلا الا في الذهن **وليس لكل معنى لفظ** موضوع له اذ انواع الروايع
 مع كثرتها ليس لها الفاظ لعدم انضباطها ويدل عليها بالتقييد كراحة كذا
 فليست محتاجة الى الالفاظ قال لجلال المحلى وكذا انواع الآلام انشئ
 والماء معظمها والاكثر منه له الفاظ خاصة به كالصداع والرمه
 وخود ذلك بل اللفظ اما يوضع **لكل معنى يحتاج الى** وضع اللفظ له كالمش
 تشبه قوله وليس الى آخره يحمل بانه لا يجب وان لا يجوز وغير
 بكل جماعة وجمع بينهما جماعة والا اول اوجه ويدل في كلامه انتقاله من
 عرض الى اخر لا ابالية واللفظ **العلم هو المتفهم المعنى** من نفس وظاهر
 واللفظ **المتشابه هو ما استأثر الله** تعالى اى اختص بعلمه فلم
 يفيض لمخلوق معناه **وقد يطلع الله عليه بعض اصفيائه** معجزة
 او كرامة من التشابه الايات والاحاديث في ثبوت الصفات
 لله المشكلة على قول السلف بمقتضى معناها اليه تعالى كما سياتى انشا
 الله تعالى مع قول الخلق بنا ويل في اصول الدين وهذا الاصطلاح مأخوذ
 من قوله تعالى منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات تنبيه
 قد يراد بالحكم المتقن فلا يطرئ اليه خلل والقرآن يبرز المعنى كله محكم
 قال تعالى كتاب احكم آياته ويطلق التشابه ويراد به ما تماثلت ابعاضه
 في الاوصاف والقرآن يبرز المعنى كله متشابه قال تعالى كتابا متشابها
 اى مماثل الابعاض واعتبر على المصنف بان اطلاع البعض بنبأ
 الاستيثار فاحر كلامه يدافع اوله والاحسن ان يقول وقيل مالا

يطلع

يطلع الله عليه البعض اصفيائه ليكون الاول مبنيا على الوقف في الآية
 على الا الله والثاني على الراستخون في العلم وهو قول الاشعري وقال النووي
 في باب الادب من شرح مسلم انه الاصح لانه يبعد ان يخاطب الله تعالى عباده
 بما لا يسيل لاحد من خلقه الى معرفته ورجحه الشيخ ابو اسحاق ووجهه
 بان الله تعالى او ردها امدا للعلماء فلو كانوا لا يعرفون معناه لمشاركوه
 العامة وبطل مدحهم وبالع امام الحرمين في تأييده في التخصيص حتى قال ان
 مقابلة قول باطل وبالع ابن السمعاني في نصره الاول وعليه فالراستخون
 مبتدأ خبر جملة يقولون وعلى الثاني جملة يقولون في موضع نصب على
 الحال من المخطوف فقط وهو الراستخون **قال الامام الرازى** في الحصول
واللفظ الشائع اى المشهور معناه بين الخواصر والعوام **لا يجوز** اى لا يمكن
ان يكون موضوعا للمعنى حتى على الناموس **الاعلى** **ام** منهم لا متناع فها طلبة
 غيرهم من العوام بما هو خفى عليهم لا يدركونه **كما يقول** من المتكلمين **مبتدأ** **لما**
 اى الواسطة بين الموجود والمعدوم كما سياتى او اخر الكتاب تفسيرها
لحركة معنى **يجب تحريك الذات** اى الجسم فان هذا المعنى خفى العقل
 فلا يكون معنى لحركة الشائعة بين الجميع والمشهور بتفسير الحركة بنفس
 الانتقال لا انما معنى اوجب الانتقال **تنبيه** كان المناسبتاخير
 هذه المسئلة الى او اخر الكتاب ولكنه تبع الرازى في ذكرها عقب التشابه
 لا شتر اكرا مع في الحقا والقصد منها الرد على مشى حال فانهم
 عرفوها بانها صفة لا موجودة ولا معدومة ولكنها قائمة بوجود
 كالعالمية وهى النسبة بين العالم والمعلوم والامور النسبة لوجود
 لها في الخارج

مسئلة

قال ابو بكر ابن الفوري ان قال القرافي بفتح الفاء لا يصح فيه ضمها
البيدر الطالع على جميع الجوامع

٤٠

عنه المحققين انتمى وهو غير متصرف العلمية والعجمة وهو من العلم الاجل
في النقول والمقول ومن اكابر اصحاب الاشعرى ولذلك افرد بالذكر
عن قوله **ولم يرد** فانه موافق لهم اى قال هو **لجور** **لغات** **توقيفية**
اى وضعها الله تعالى فغير واعى وضعها بالتوقيف لادراك الوضع بالتوقيف
بان **علمها الله تعالى عبادة** وتعليمه تعالى لهم يكون باحد ثلاثة امور
بالوحي الى بعض انبيائه وهو الظاهر لانه المعتاد في تعليم الله تعالى واجبه
لهذا يقولون **تعالى** **علم آدم** الاسماء كلها اى الالفاظ الشاملة للاسماء
والافعال والحروف لان كلامها اسم اى عال بمسماه لا الذهن او علا
عليه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرأ للغة حيث عرفوه بانه اللفظ المفرد
الذال على معنى في نفسه غير مقترن بزمان فلا يحمل كلام الله تعالى عليه
او يخلق الاصوات في بعض الاجسام بان يخلق الله تعالى في ذلك بعض اسماء
اسم يقصد الدلالة على المعنى فيفهم السامع منه ذلك **او يخلق العلم الضرورى**
في صدور بعض المبادىء او يجمع بان واصفا وضع تلك الالفاظ بأزاء
المعاني وتعليمه تعالى ذال على انه الواضح دون البسر وهذا هو الاصح
وعزى الى ابى الحسن **الاشعرى** قيل ولا يصح عزوه اليه لان محقق كلامه
كالقاضي وكذا ابى بكر الباقلاني وامام الحرمين وغيرهما لم يذكروا في المسئلة
اصلاً وقد يرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ **وقال اكثر المختارة**
منهم ابو هاشم واتباعه هي **اصلاحية** لا توقيفية اى وضعها البشر
واحدوا كثر **وحصل عن فاضل** الغير الواضع من الواضع **بالاشارة والقرينة**
من الواضع **كالطفل** اذ يعرف لغة ابويه برهما واجبه لهذا القول بقوله تعالى
وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه اى بلغتهم فهمى سابقة على
البعثة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحي لهم التأخير عنها وللأمر باطل
لثلايلهم الدور لتوقف التعليم بالوحي على الارسال المتوقف عليه

ويرد

ويرد لزومه بان يوحى الى النبي بها قبل الارسال فيتعلمها ثم يعلمها ثم يبعث
وقال الامام ابو اسحاق الاسفرائيني القدر المحتاج اليه فيها في
التعريف للغير توقيف اى توقيف ليسس الحاجة اليه **وغنى** اى
القدر المحتاج اليه **محتمل** كونه توقيفيا واصطلاحيا **وقيل** **عكسه**
اى القدر المحتاج اليه في التعريف منها اصطلاحى وغيره محتمل له
والتوقيف والحاجة الى الاول يندفع بالاصطلاح **وتوقف كثير**
من العلماء عن القول بواحد من هذه الاقوال لتعارض ادلتها
والمختار وفاقا لابن الحاجب وغيره **الوقف عن القطع** بواحد منها
لان ادلتها لا تغد القطع **وان التوقيف** المصدر به اول هذه المذاهب
وهو الاصح كما **مفطون** وهذا هو الراجح لظهور دليله دون دليل
الاصطلاح فان قيل ليس لهذا الخلاف فائدة اجيب بان فائدة
ان من جعل الكلام توقيفيا جعل التكليف مقارنا كمال العقل
ومن جعله اصطلاحيا جعل التكليف متاخرا عن العقل مد
الاصطلاح على معرفة الكلام

مسئلة

قال القاضي ابو بكر الباقلاني بالنون مع تشديد اللام **او بالهمزة مع**
تحقيقها **وامام الحرمين والغزالي والامدي وابن السمعاني لا ثبتت**
اللغة قياسا **وخالفهم ابن سريج وابن ابي هريرة وابو اسحاق الشيرازي**
والامام الرازي فقالوا ثبتت قياسا واشارة كما قال بذكر قائل القولين
الى اعتد الرضا خلاق قول بعضهم ان الاكثر على النفي وبذكر القاضي من
التأخير الى ان من ذكر من الهنئين كالامدي لم يحرر النفل عند
لتصريحه بالنفي في كتابه التقرير وطاهر كلامه انه لا ترجيح عنده
كن مقتضى كلامه في القياس ترجيح الثاني وهو الاصح وان

رجع ابن الحاجب الاول فقد قال به السافعي رضي الله تعالى عنه حيث قاس
 النجاش بالسارق فاجب القطع وقاس النبيذ بالخم فاجب الحد واجاب
 من قال بالاول انه قاس شرعا لا لغة وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا اشتق
 معنى اسم على وصف ووجد ذلك الوصف في معنى اسم آخر كالنبيذ المسكر
 من غير ماء الصب فانه يعطى العقل هو يسمى خمر قياسا على الخمر من ماء الصب
 بجامع فطرية العقل او لا فالمثبت جعل تحريمه بالقياس على الخمر والسافعي
 جعله داخلا في اسم الخمر فيجب اجتنابه باية انما الخمر والميسر الالية واللايط
 هل يسمى زائنا فيجلد له خوله في قوله تعالى الزانية والزاني الالية
 او يجلد بالقياس على الزنا القولان وسواء في الثبوت حقيقة وللحجاز
 وقيل **ثبتت الحقيقة** قياسا لا **البحار** لانه خفض رتبة منها **واللفظ**
القياس في قوله لم لا تثبت اللغة قياسا **يعني عن قولك** يا ابن الحاجب
عمل للافق فيها اي شيء لم يثبت تقييده **بماستقراء** كالقتر والضرير
 اما ما ثبت تقييده بذلك من اللغة كرفع الفاعل ونصب المفعول
 فلا حاجة في ثبوت ما لم يسمع منه الى القياس حتى يختلف في ثبوته
 به لان ما ثبت بالنسبة لا يفتقر الى ثبوته بالقياس

مسئلة

اللفظ اي المفرد كما في المختصر وغيره ولا وجه لحدول المصنف الى
 جعله لمطلق اللفظ الشامل للمركب **والمعنى ان اتحادا** بان كان كل منهما
 واحدا فان منع تصور معناه اي اللفظ المذكور **الشركة** فيه بين اثنين
 فاكثر **جزئي** اي فذلك اللفظ يسمى جزئيا حقيقيا كزيد علما **والا** بان
 لم يمنع تصور معناه الشركة فيه **فكل** سواء اعدد معناه في الخارج
 كالانسان اي الحيوان الناطق ام لا كالشمس اي الكوكب الناري
 المصنوع **تنبيه** ما تقدم من تسمية المذلول بالجزئي والكل

هو حقيقة وما هنا وهو اللفظ مجاز من تسمية الدال باسم المذلول
 والكل اما **متواظ** ذلك الكل **ان استوي** معناه في افرادة كالانسان
 والشمس فان الانسان متساوي المعنى في افرادة لخارجية كزيد وعمر
 والشمس متساوية المعنى في افرادها الذهنية فهي متواطئة من التواطع
 اي التوافق لتوافق افراد معناه فيه **وما مشكل ان تقاوت** معناه
 في افرادها بالثبوت والضعف كالبياض فان معناه في الثلج اسد منه
 في العاج او في التقدّم والتأخر كالوجود فان حصول معناه في الواجب
 اولى منه في الممكن او في الاولوية كالوجود فانه في الواجب اولى منه
 في الممكن وسمى مشككا لتشكيكه الناظر فيه في انه متواطئ نظر الى
 جبرته استبراك الافراد في اصل المعنى او غير متواطئ نظر الى جبرته
 الاختلاف باحد الالوية الثلاثة فالتاخر الى نظر الى جبرته الاستبراك
 خيله انه متواطئ لتوافق افراده فيه وان نظر الى جبرته الاختلاف
 او هي انه مشترك **وان قصد** اي اللفظ والمعنا كالانسان والفرس
فتباين اي كل من اللفظين للآخر يسمى مباينا لان كل فرد بالنسبة
 للآخر مباين له **وان اتحد** **المعنى دون اللفظ** كالانسان والشمس
فمتواظ اي كل من اللفظين للآخر يسمى متواظا لانه في موافقة
 له في المعنى **وعكسه** وهو ان يتحول اللفظ ويتعدد المعنى كان يكون اللفظ
 معينان **ان كان** اي اللفظ حقيقة **فيها** اي في المعينتين كالقر والخنزير
 والطير **فمشتراك** لا اشتراك المعينتين فيه **والا** بان لم يكن حقيقة
 فيه ما بل في احدهما **فحقيقة ومجاز** كالاسد والحيوان المفترس والرجل
 الشجاع وانما لم يقل او مجاز لان مع انه يجوز ان يتجاوز في اللفظ
 من غير ان يكون له معنى حقيق كما هو الاصح الا في وجه المجاز
 لان هذا القسم لم يثبت وجوده ولم يقل ايضا **الحج** منقول عنه

ومنقول لا اليه لدخولها عنده في الحقيقة والمجاز وان يقال ايضا او منقولاً عنه وان كان عند غيره خارجين عنهما باعتبار ان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بعد نقله بمعلاقة ان اشترى في الثاني معنى بالنسبة للاول منقولاً عنه والثاني منقول لا اليه والافحقيقة ومجاز

المعنى

ما اى لفظ **وضع** معين خرج النكرة **لا يتناول** اى اللفظ **غير** اى المعين خرج بغيره المعارف فان كلامه ما وضع لمعين او يتناول غيره بد لا عنه فانه مثلاً وضع لما يستعمل فيه من اى جزء استعمل فيه من جزئيات الخطاب ويتناول جزئياً اخر بد له وهو لم وكذا الباقي تنبيه لغيره بقوله والعلم ما عين مسماه بوضع كان اولاً واخصر **فان كان التبيين** في المعين **خارجاً فلفظ متخفى** فهو ما عين مسماه في الخارج بوضع لا يتناول غيره من حيث الوضع له فلا يخرج العلم العارض الاستراك كزيد مسمى به كل من جماعة لان تناوله لغير المعين ليس من حيث الوضع بل من حيث عروض وضع ثان لهذا الغير **والا** اى بان كان التبيين ذهيباً **فلفظ الجنس** فهو ما عين مسماه في الذهن بوضع بان يلاحظ وجوده فيه كاسماء علم للشيء اى الماهية الحاضرة في الذهن **فان وضع** اللفظ **للماهية من حيث هي** اى من غير ان يتعين في الخارج او الذهن **فان لم الجنس** كاسم ماهية السبع وهذا هو المختار وقيل ان اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين علم الجنس واسم الجنس على المختار اعتبارى وهو اعتبار الاشارة الى نفس الماهية في الالهي في علم الجنس وعدمه في اسم الجنس والماهية فيهما مستفادة من جوهر اللفظ وعلى مقابل المختار حقيقة وهو ان علم الجنس موضوع الماهية الكلية واسم الجنس المفرد المبهم

مسئلة

الاشتقاق

الاشتقاق لغة الاقطاع واصطلاحاً ما من حيث قيامه بالفاعل اى الحاكم **ورد لفظ** **اخر** بان يحكم بان الاول ما اخذ من الثاني اى فرع عنه **ولو كان الاخر مجازاً للمناسبة بينهما** اى بين اللفظين **في المعنى** بان يكون معنى الثاني موجوداً في الاول **وفي لفظ الحروف الاصلية** بان يكون فيها ترتيب واحد مثال الاشتقاق من حقيقة كالناطق الماخوذ من النطق بمعنى التكلم حقيقة ومثاله من المجاز كالناطق الماخوذ من النطق بمعنى الدلالة مجازاً كما في قولك لخال ناطق كذا **اى دالة عليه** فاستعمل النطق في الدلالة مجازاً ثم اشتق منه اسم الفاعل **تنبيهات** الاول اشار بقوله ولو مجازاً الى تعميم الاشتقاق للحقيقة والمجاز قلوباً بالرد على الغزالي والقاضي اى بكون الكيف منع الاشتقاق من المجاز كما فرمه المصنف عنهم من قولهم ان عدم الاشتقاق من اللفظ من علامات كونه مجازاً او جرى على ذلك الزركشي وغيره واجيب بانه لا يلزم من قول الغزالي وغيره ذلك انهم يقولون بالمنع لان العلامة لا يلزم انعكاسها فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود حقيقة الثاني ان المجاز قد لا يشتق منه كما في الامر بمعنى الفصل مجازاً كما سياتى لا يشتق منه اسم فاعل ولا اسم مفعول ويستثنى من الامر معنى القول حقيقة الثالث ان ما ذكر تعريف للاشتقاق المراد عند الاطلاق وهو الصغير اما الكبير فليس فيه الترتيب كما في الجيد والخبير والاكبر ليس فيه جميع الاصول كما في الثم والثلب ويقال ايضا اصغر وصغير وكبير ويقال ايضا اصغروا ووسطوا وكبروا وخرج من حيث قيامه بالفاعل قيامه بالمفعول وهو اللفظ المشتق من لفظ يناسبه في التركيب ليحصل الاعلى معنى يناسبه معناه فالأجد ما ذكره للمصنف وقوله في المعنى نحو تعلم والمعلم والتم فانها متماثلة في الحروف الاصلية لا في المعنى فليس بعضها مشتقاً من بعض ويقول في الحروف الاغاط المترادفة كبشر وانشان

فان احد اللفظين وان وافق الآخر في المعنى لم يوافق في الحروف وبالاصولية
 الحروف الزائدة فلا يحتاج للنسبة فيها لعدم الاعتداد بها في الاشتقاق
ولا بد في تحقيق الاشتقاق من تغيير بين اللفظين حقيقة كما في ضرب من
 الضرب او تقدير كما في طلب من الطلب وجلب من لجلب فقد رقت
 اللام في الفعل غير هافيه مفردة او قسم التحقيق في المنزاج خمسة عشر
 قسما وذلك اما بزيادة حرف فقط نحو كاذب من الكذب او بزيادة
 حرفين كتبصر من البصر او بزيادة حرف وحركة كضارب من الضرب
 او بنقصان حرف كصر من الصرير او بنقصان حركة كسفر يسكن القاء
 من السفر يفتحا او بنقصان حرف وحركة كصب من الصبابة او بزيادة
 حركة ونقصان حرف كصاهل من الصرير او بزيادة حركة ونقصان حرف
 بكسر الهمزة من لحن يفتحا او بزيادة حرف ونقصان حركة كهاد
 بالتشد يد من العدد او بزيادة حركة ونقصان حرف كرجع من
 الرجعى او بزيادة حرف مع زيادة حركة ونقصان حرف كموعد من الوعد
 او بزيادة حركة مع نقصان حرف وزيادة ككل من الكمال او بنقصان
 حرف مع زيادة حركة ونقصان حرفا نحو صل من الوصول او بنقصان حركة
 مع زيادة حرف ونقصان حرفا كالبتشد يد اللام من الكلال او بزيادة
 حرف وحركة معا ونقصان حرفا معا نحو كامل من الكمال فمئة خمسة عشر
 نوعا قال الشيخ خالد النحوي وتنتهي الى اربعة وعشرين نوعا
 كما في المطولات ولو قال تغير بتشد يد الياء كان انشبا لانه لا
 يشترط فصل فاعل تنبيه لا يدخل الاشتقاق في ستة اشياء
 وهو الاسماء العجمية كاسماعيل والاصوات كفاق والاسماء
 المتوعدة في الابرار كمن وما والاسماء النادرة كطوبى له اسم للغة
 واللفات القابلة كبحون للابيض والاسود والاسماء الخماسية

كسفر

كسفر جمل ويدخل فيما سوى ذلك كما نقله الزركشي في البحر عن ابن
 عصفور **وقد يطرأ المشتق كاسم الفاعل** نحو ضارب الكمان وقع منه
 الضرب الا ان يمنع منه مانع كالفاضل فانه يمنع اطلاقه على الله تعالى
 لعدم الاذن فيه **وقد يختص بشئ كالفاء** برأين مرسلين من
 القراء للرجاحة المعروفة فيختص بذلك دون غيرها كما هو مقرر
 للمابع كالحوض والكوز فلا يسمى شئ منها بذلك والما القاذور
 بالذال المعجمة من اواني الخمر فن اوضح الهم **وما** اي والشئ الذي
لم يعم به وصف لم يجر ان يشتق له من اي من لفظ اسم للوصف
 فلا يقال لشخص لم يعم بالعلم انه عالم **خلافا للفتحة** في تجويزهم
 ذلك حيث نفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية المجموعة في قول القائل
 حياة وعلم وقدره وارادة **وسمع** وابصار كلام مع البقاء
 ووافقوا على انه قادر ومريد مثلا لكن قالوا بذا انه لا يصفاته زائدة
 عليها متكلم لكن بمعنى انه خالق الكلام في جسم كالشجر التي سمع منها قوله
 عليه السلام بناء على ان الكلام عندهم ليس بالبحر وف والاصوات
 المسموعة انصافه تعالى ببناء على انكارهم الكلام النفسي في الحقيقة
 لم يخالفوا فيما هنا اي من ان من لم يعم به وصف لم يجر ان يشتق له
 منه اسم لان صفة الكلام بمعنى خالقه ثابتة له تعالى وكذا بقية
 الصفات الذاتية وانما ينفون زيادتها على الذات ويترعون انما
 نفس الذات فرس وايد لك من تعدد القدماء على ان تعددها
 انما هو محذور في ذوات لافي ذات وصفات **ومن بناءهم** على التجويز
انما علم على ان ابراهيم عليه السلام **دج** اي ابنه اسماعيل
 اي ممر عندهم الة الذبح على محله من اسماعيل لانه الله اياه يذبح
 لقوله الله حكاية لابني اني ارك في المنام اني اذبحك الى اخره

واختلافهم هل اسماعيل عليه السلام مذبح اولاف قيل نعم والثام
 ما قطع منه وقيل لا لانه لم يقطع منه شيئا فالقائل بهذا اطلق
 الذابح على من لم يحم به الذبح كمن بان من آتته على صله فما خالف في الحقيقة
 وعندنا لم يحم الخليل آله الذبح على صله من ابنه فليس ابراهيم ذابحا
 ولا اسماعيل مذبحا لا بمعنى القطع ولا بمعنى امرار الآله كقولهم تعاقبوا
 بذبح عظيم وعندهم ابراهيم ذابحا اتفاقا مجازا بمعنى امرار الآله لا
 حقيقة بمعنى اذهاق الروح بالقطع واسماعيل مذبح على اختلاف بينهم
 بمعنى القطع لا بمعنى الارهاق وما ذكره من ان اسماعيل هو المذبح لا اسحاق
 هو ما عليه الجمهور كما قاله النووي ولكن حيث البخاري يدل على انه
 اسحاق تنسبه ما ذكرهنا وافق عليه لجلال المحلى في شرحه وخالف
 في تفسيره فقال في قوله تعاقبوا ذابحة الجبين صرعه عليه وامر المسكين على
 على حلقه فلم يجعل شيئا مما من القدرة الاثرية فهو مذهب معتزلي فيأخذ
 والمخطبات لجملة يقولون ذلك في خطبه في غييد الاضحية **فان اقام به اى**
 الشئ ما اى وصف له اسم موضوع **وجبا في اللفظة الاستتقاق** من
 ذلك الاسم لمن قام به ذلك الوصف كاستتقاق العالم من العلم لمن قام
 به معناه **او** قام بالشئ **ما ليس له اسم** موضوع **كأنواع الرواج** القائمة
 بها من ذوالروح كرحمة الورد القائمة بذاته فان لم تقض لها
 اسماء تحصرها استغناء عنها بالقييد بالاضافة كراحة كذا وكذا
 الآلام كما وقوله **لم يجب اى** الاستتقاق لاستحالة يدهم لجوارف هو
 ممنوع واجاب عنه لجلال المحلى بقوله وعدل عن نفى لجوارف الى نفى
 الوجوب الصادق به اى بنفى لجوارف رعاية للمقابلة انتهى وروى به
 لا وجه لرعاية المقابلة مع ابراهيم نقيض المراد **والجمهور** من العلماء
 البيضاوى والامام الرازى **على اشتراط بقاء معنى المشتق منه**

في المحل الذي قام به الاستتقاق كالعالم القائم بذاته العالم **فكون المشتق**
 المطلق على ذلك المحل **حقيقة ان** **امكن** بقاء ذلك المعنى كالقيام فانه
 باق حال اطلاق قايمة **والا** اى وان لم يمكن بقاء حال اطلاق ذلك
 المعنى لكونه من الاعراض السيالة كالكلام **واخرج** **ف** من المشتق منه
 فان الكلام باصوات متفقت شيئا فشيئا فالمشتق بقاء آخر جز منه
 فاذا لم يبق المعنى وجزؤه الاخير في أصل يكون المشتق المطلق عليه
 مجازا كالمطلق قبل وجود المعنى كقوله تعاقبوا ذابحة فاطلق على من
 مسبوت وقتله المصنوع من الجمهور احوال ثلاثة وثانيتها لا يشترط ما
 ذكر فيكون المشتق المطلق بعد انقضاء حقيقة استصحابا للاطلاق
وثانيتها الوقف عن الاشتراط وعدمه لتعارض دليليه جافه ليل الاول
 انه كالمطلق قبل وجوده ودليل الثاني الاستصحابية وعز هذا القول
 الزركشي في البحر الآمدي وابن الحاجب ونورج في ذلك بانه بحث ذكره
 الآمدي في محصول على لسان الخصم ودفعه على لسان الخصم ايضا كانه
 لم يقل به احد تنبيهه انما عبر المصنف بالبقاء الذي هو استمرار الوجود
 الوجود الكافي في الاشتراط ليساق حكايته مقابله وانما اعتبر في القسم
 الثاني اخرج جزء تمام المعنى به وفي التعبير في اخرج جزء بالبقاء تسمي حيث اطلق
 البقاء وهو استمرار الوجود على الوجود ولو عبر بالمحصول او نحوه لسم
 من التسمي وعبارة المحصول المعبر عنه بالحصول بتمامه ان امكن
 او حصول اخرج جزء من اجزاءه ان لم يمكن **ومن ثم** ومن اجل اشتراط
 بقاء المعنى المشتق منه **كان اظم القاعل** وغيره جملة المشتق **حقيقة**
في حال اى حال التلبس بالمعنى وجزؤه الاخير تنبيه المراد
 بالتلبس التلبس العرفي كما يقال يكتب القرآن ويمشي من مكة
 الى المدينة ويقصد ل حال فليس المراد بالمال الان لآخر بل اجزاء

من الماضي والمستقبل لا حال **النطق** اي التلظظ من الناطق بالمشق
ايضا فقط **خلاف القرافي** حيث قال بالثاني وبنى عليه سواله في آيات
الزمانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا فاقطعوا
المشركين ونحوها انما تتناول من الصف بالمعنى بعد نزولها الذي
هو حال النطق مجاز الحقيقة لان اطلاقا عليه اطلاق قبل الانفاق
بالمعنى فكان مجازا والاصل عدم مجاز قال والاجماع على تناوله له
حقيقة واجاب بان المسئلة محلها في المشق المحكوم به خور به
ضارب فان كان محكوما عليه كما في هذه الآيات فحقيقة وقال المصنف
تبعوا لوالده في دفع هذا السؤال ان المراد بحال حال التلبس بالمعنى
وان تاخر عن النطق بالمشق فيما اذا كان محكوما عليه لاحال النطق
بالمشق الذي هو حال التلبس بالمعنى ايضا فقط اي فالاجماع انما
هو في تناول من ذكر حال التلبس لاحال النطق فاسم الفاعل مثلا
حقيقة فيمن هو متصف بالمعنى حين قيامه به حاضر عند النطق او
مستقبلا ومجاز فيمن سيتصف به وكذا فيمن انصف به فيما مضى
على الصحيح **وقيل** اي قال الامدي وهو قول القطع فخصصا محل الاطلاق
ومحل قبل قوله ومن ثم الى آخره **طرا على المحل** لذلك الموصف **وصف**
اخر **وجودي** **يناقض الوصف الاول** كالقيام بعد القعود واليقظة
بعد النوم السابق **لم يسمى المحل بالاول** اي بالمشق من اسمه
حقيقة **اجماعا** فلا يسمى القايم قاعدا ولا اليقظان نائما حقيقة
باعتبار ما كان اوله والآخر في غير ذلك والاصح جريانه فيه اذا
يظهر بينه وبين غيره فرق **وليس في المشق** وهو الدال على ذات
متصفة بمعنى المشق منه كالسواد **انشاء** **بخصوصية** تلك الذات
المتصفة بالسواد من كونها جسما او غيره لان قولك مثلا الاسود

جسم صحيح ولو اشعر الاسود فية بالجسمية لكان كقولك لجسم ذو السواد
جسم وهو غير صحيح لعدم افادته انه هو كبرير لا فائدة

مسئلة

المترادف وهو اللفظ الموافق بالوضع للفظ آخر في معناه **واقعه** في الكلام
العربي جواز مطلقا **خلاف الثعلب** وتلميذ احمد **ابن فارس** في تفسيره
وقوعه **مطلقا** في الاسماء الشرعية وغيرها قالوا وما يظن مترادفا كالانسان
والبشر فتبين بالصفة اي لا بالذات فالاول باعتبار النسيان او انه
يأتس والثاني باعتبار انه يادى البشارة اي ظاهر الجلد تنسبه انما مرج
المصنف بـ **ثعلب** و **ابن فارس** مع انه قد وافقهما في نفي الترادف الزجاج
و **ابو هلال العسكري** لفراية النقل عنهما كما قال **وخلاف الامام الرازي**
في نفيه وقوعه **في الاسماء الشرعية** قال لانه ثبت على خلاف الاصل
للحاجة اليه في النظم لاقامة الوزن والقافية وفي السجع لتوافق فاصلتين
من النثر على حرف واحد وفي تفسير النطق باحد هما دون الآخر نحو كما
في برزخ في حق الانثى في الرا في الجناس فقد يقع في احد المترادفين
دون الآخر نحو وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا فانه اوقع من قولك
وهم يتوهمون وذلك منتف في كلام الشارع وهو كلام الله وكلام
رسوله صلى الله عليه وسلم واعترض عليه المصنف كالقرا في الغرض
والواجب والسنة والتطوع واجيب بان ذلك اصطلاح اهل الشرع
كما سياتي لانه من وضع درهم **ولحد** كالحياوان الناطق **والحد** وكالانسان
والمتبوع وقابله **حسن ليس** وعطشان نطشان وخرا بـ **نياب غير**
مترادفين اي متحدى المعنى على الاصح في المسئلتين اما الاولي فلان
الحد يدل على الماهية تفصيلا والحد ويدل عليها اجمالا فاما متغيران
وما به التفصيل غير ما به الاجمال واما الثانية فالألتابع يفيد المعنى

يدون متبوعه ومن شأن المترادفين استقلال كل منهما بالمعنى على
حدة ومقابل الاصح في الاولى يقطع النظر عن الاجمال والتفصيل وفي
الثانية يمنع من ان شأن الترادف الاستقلال **ولحق** على الاول **افادة**
التابع التقوية للتبوع والالم يكن لذكر فائدة والعرب حكما لا يتكلم
بالافادة فيه فان قيل الفاظ التوكيد بقية التقوية نحو جاء القوم كلهم
اجمعون اكنون فاي فرق بينا وبين التابع المذكور اجيب بانه يفيد
مع التقوية رفع احتمال المجاز ولا كذلك التابع وبانه يشترط في التابع
كونه على رتبة متبوعه ولا كذلك التوكيد **تنبيه** اشار المصنف بقوله
ولحق الرد على البيضاوي بان التابع لا يفيد التقوية واجيب عنه
بان مراده انه لا يفيد ذلك استقلا لا بخلافه تابعا وفي هذا الجواب
نظر **ولحق** وقوع اى صفة **كل من** اللفظين **الرديفين** اى متحدى المعنى
مكان الرديف **الاخر لم يكن** اى يوجد فيكون تامه وقوله **تعب** بضم
الباء الموحدة ورفع الدال فاعلم **بلفظه** اى الرديف الاخر كتبيرة **الاخر**
للقادر عليها فلا يكتفى وقوع مراد في الجذا اى اكبر مكانها للتعب بلفظها
عند الشافعي خلافا لابي حنيفة فان لم يتعب بلفظه جاز بان يؤتى
بكل منهما مكان الاخر **تخصر** الليث مكان **حضر** الاسد اذا لا مانع من ذلك
خلافا للام الرازي في ذلك **مطلقا** اى سواء كان الرديفين من
لغة او لغتين قال اى الامام لانك لو انت مكان من قولك مثلا
خرجت من الدار بمرا دفا بال فارسية اى ازيغتم الزهرة وسكون
الزاي لم يستقم الكلام لان ضم لغة الى اخرى كضم مرسل المستعمل
وذلك لا يجوز واذا عقل ذلك فلفظين عقل مثله في لغة **وخلافا**
للبيضاوي والصفى **الهندي** في تفسيرهما وقوع كل من الرديفين مكان
الاخر **اذا كانا** اى الرديفين **من لغتين** لما مر وعلى الاصح انما اقتنع

ذلك

ذلك فيما تعبد بلفظه لعارض شرعى والبحث انما هو لغوى فلا حاجة
الى التقيد بذلك وان قيد به المصنف

مسئلة

المشترك بين معنيين وهو اللفظ الواحد المتحد والمعنى الحقيقي **وقوع** جوار
من كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وغيرهما من لغة العرب
بدليل حكاية الاقوال المقابلة لذلك كالتعبد للظهر والحيض في الاسماء
وكسعر لا قبل واير في الافعال ومن الشفيع وبيان الجسر في الحروف
خلافا للعلب بمثله اوله **والاير** نسبة الى اير **والبلخي** نسبة
الى بلخ في تفسيره وقوى **مطلقا** اى في القرآن وغيره وان قالوا بجواز
قالوا وما يظن مشتركافروا ما حقيقة ومجاز كالعين حقيقة في العين
الباصرة مجاز في غيرها كالذهب لصفاته او متواطى كالقراء الموضوع
للقه والمشارك بين الظهر والحيض وهو الجمع اخذ من قرأت الماء في
اى جمته فيه والدم مجتمعه في زمن الظهر في الجسد وفي زمن الحيض
في الرحم وما هنا عن الثلاثة من انهم نفوا الوقوع مطلقا اقرب مما في
شرحي المختصر والمشرع للمصنف من انهم احوال الان في الوقوع اعم من ان
يقولوا بجوازا والاستحالة ولم يعلم مرادهم **وخلافا لقوم** منزه
داورد الظاهر في تفسيره وقوعه **في القرآن** فقط قالوا الوقوع في القرآن
لوقوع اما مبني فيطول بلا فائدة او غير مبين فلا يفيد والقرآن منزع
عن ذلك **وقيل** **والحديث** ايضا كالقرآن فالقول فيه كما تقدم واجيب
باختصار انه وقع فيه كما قرأ غير مبين ويفيد ارادة احد معنيين مثلا
الذي سيبين وذلك كان في الافادة ويترتب عليه في الاحكام
القواب او العقاب بالفرع على الطاعة او العصيان بعد البيان فان
لم يبين حمل على المصنين عند من يرى حمله عليها كما سياتي وهذا

من فوائده عند من يرى ذلك كما ان منها عنده وعند من لا يراه ثواب
الاجتهاد ليعرف المراد من المعنيين **وقيل هو واجب الوقوع** لان المعاني
اكثر من الالفاظ الدالة عليها واجيب بمنع ذلك انما من مشترك الا
ولكل من معنيه مثلا لفظ يدل عليه **وقيل هو مستغ** مطلقا عقلا
لاخلاله بفهم المقصود ومن الوضع واجيب بانه يفهم بالقرينة والمقصود
من الوضع الفهم التفصيلي او الاجمالي المبين بالقرينة فان انتقلت حمل على
المعنيين كما سياتي **وقال الامام الرازي هو مستغ بين النقيضين**
فقط كوجود شيء وعدمه وعلة بان سماعه لا يفيد غير التردد بين
الامرين وهو حاصل عقلا واجيب بانه قد يغفل عنهما فيصنعها
بسماعه ثم يبحث عن المراد منها فنسب به بهذا القول ثم سبعة
اقوال في مسألة وقوع المشترك

مسألة

المشترك يصح إطلاقه لفظا على معنيه او معانيه **مع** ان امكن
لجمع بان يراد ذلك من متكلم واحد في وقت واحد كقوله عندى عين
وتريد الباصرة وجارية وقرات المرأة يريد طهرت وحاضت **مجازا**
لان لم يوضع لذلك معادل وضع لكل واحد على انفراد من غير نظائري
الاخر تنبيه هذه المسئلة معقودة لاستعمال المشترك ولا يثبتها
حالة على معنية والمسئلة السابقة معقودة لوضع المشترك فيبقى
بيان الوضع والاستعمال والحل ليظهر الفرق بينهما فالوضع تقدم ان
جعل اللفظ دليلا على المعنى فهو من صفات الواضع والاستعمال اطلاق
اللفظ وارادة المعنى فهو من صفات المتكلم والحل اعتقاد السامع
مراد المتكلم او ما استعمل على مرادة فهو من صفات السامع **وعن**
الشافعي رضى الله تعالى عنه **والفاحش** ان يكون الباقي لاني والمعتزل

حقيقة

حقيقة نظر الوضع لكل منها فنسب به تعبير المصنف بعن فيه اشارة
الى ان القول با ذلك حقيقة عند هؤلاء غير مجزوم به عنده وهو
كذلك فقد اختلف النقل عنهم في انه حقيقة او مجاز **والرازي**
رضي الله تعالى عنه **وظاهر في ما عند التبر** **وعن الرازي** المعنية لاحدها
كالمصحوب بالقرائن المهمة **لما قيل عليها** الظهور في غيرها ولا يحمل
على احدها ابقريته كما في العضد **وعن الشافعي** هو عند التردد عن الرازي
المعنية والمهمة **فحمل** اي غير متفهم المراد منه **ولكن قيل** **عليها**
لان ظاهر فيهما **وقال ابو الحسن البصري** من المعتزلة **والرازي** من اهل السنة
يصح ان يراد بالمشترك ما ذكر من معنيه عقلا **لان** اي لا ان يراد
معنيه **كفة** للحقيقة كما قال الشافعي رضى الله تعالى عنه ومن تبعه ولا يجاز
كما قاله المصنف وابن الحاجب لهما لفظه لوضع السابق اذ قضيت ان يستعمل
في كل منهما فقط وعلى هذا النقيض للنفية والبيانون وغيرهم **وقيل يجوز**
ان يراد به المعنيان لفظا **في النسخ** لا غير عندى ويراد به الذهب
والباصرة مثلا **لاني** **الاثبات** نحو عندى عين لان زيادة النفي على الاثبات
معروفة كما في عموم النكرة المنفية دون المثبتة ورد بان النفي لا يرفع
الاجما يقتضيه الاثبات والخلاف فيما اذا امكن الجمع بينهما فان امتنع
كما في استعمال حقيقة افضل والترديد عليه على القول الا في اول بحث
الامر انما مشترك بينهما فلا يصح قطعا وظهور ذلك سكت المصنف عن
التنبية على ذلك وان كان التقييد به اولى كما قيد به ابن الحاجب وغيره
تنبيه لوعيد به ليجوز بتوضيح كان انسب لان كلامه السابق فيه
والاكثر من العلماء على **ان جمعه** اي المشترك باعتبار معنيه او معانيه
كقولك لعيون تريد باصرة وجارية وذهبا او باصرتين وجارية **ان**
سياق ذلك لجمع **مبنى** عليه اعلى جواز اطلاق المشترك الذي

المشترك

هو مفرد ذلك الجمع على معنيته كما ان المنع مبني على المنع والاقول من العلماء
لا يبنى الجمع على الاطلاق بل يجمع المشترك سواء قيل بجواز اطلاقه على
معنيته ام لا فياتي على القول بالمنع ايضا لان الجمع في قوة تكدير المفردات
بالعطف تنبيهه قوله ان سماع اى الجمع اشارة الى اختلاف النحاة في
جواز جمع المشترك فخرج ابن مالك لجواز مطلقا وجرى عليه كبريت
وعليه حديث ابن داود بسند جيد الايدى ثلاثة فنيده الله عليا
ويده اعطى ثلثها ويده السائل السفلى وابن الحاجب المنع مطلقا ويجرى في
الحقيقة والمجاز الخلاف في المشترك هل يصح ان يراد امعا باللفظ الواحد
كما في قولك راية الاسد وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع فيكون
مجازا او قبل حقيقة ومجازا كما جعل الشافعي رحمه الله تعالى الملازمة في
قوله تعالى اولاسم النساء على بحسن باليد حقيقة والوطئ مجاز وكذلك
جعل الشافعي الصلاة في قوله ولا تقربوا الصلاة وانتم مسكارى حيث اجتمع
بالآية على جواز عبور المسجد فقال اراد الصلاة بقوله حتى تعلموا
ما تقولون ومواضع الصلاة بقوله تعالى الا عابري سبيل **خلافه** قال
ابي بكر الباقلاني في قطعه بعد صحتها ذلك قال لما فيه من الجمع بين
متناهين حيث اراد باللفظ الموضوع له او لا وغيره معا واجيب بمنع
التناهي تنبيهه قال الزركشي والعراقي واللفظ له لم يمنع القاضي
استعمال اللفظ حقيقة ومجازا وانما منع جملة عليه ما بغير قرينة
فاختلطت مسألة الاستعمال بمسألة الحمل انتهى والفرق ان الاستعمال
اطلاق اللفظ وارادة المعنى وهو من صفات المستعمل والحمل اعتقاد السامع
مراد المتكلم او ما اشتمل على مراده وهو من صفات السامع واما الوضع
فمخرج اللفظ دليلا على المعنى وهو من صفات الواضع وقد مر التنبيه
على بعض ذلك **ومن ثم** اى من اجل صحة استعمال اللفظ في حقيقة

ومجاز

ومجاز **عم** اى شمل **فوا** فاعلوا **المجاز** **واجب** **والمندوب** **حلا**
لصفة افضل على الحقيقة وهو الوجوب والمجاز وهو الندب بقرينة كون
متعلقا كالمندوب شامل للواجب والمندوب **خلافه** **الخص** اى نحو
وافعلوا الخير **بالواجب** بناء على انه لا يراد المجاز مع الحقيقة وخلاف القول
من قال هو القدر المشترك بين الواجب والمندوب وهو مطلوب الفصل
بناء على القول الا ترى ان الصيغة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب
والندب وهو طلب الفصل تنبيهه هذا الخلاف مبني على ان وافعلوا
خير مستأنف اما اذا جعل معطوفا على اعبد واركرم فان المعنى يكون اعبد
واركرم بما تقبلكم به من الواجبات وافعلوا ما ترضون **وكذلك**
المجاز ان يجرى فيها الخلاف المتقدم وهو هل يصح ان يراد امعا باللفظ
الواحد كقولك والله لا اشترى ولا تريد السوم والشراء بالوكيل فعل
الاصح يصح ذلك اذا قامت قرينة على ارادته او تساويهما في الاستعمال
ولا قرينة تبين احدهما ومقابل الاصح يمنع ذلك تنبيهه اطلاق الحقيقة
والمجاز على المعنى كما هنا مجازي من اطلاق اسم الدال على المدلول **الحقيقة**
لغة وعرفا وشرعا **لفظ مستعمل** خرج اللفظ المرسل وما وضع ولم يستعمل
فان اللفظ قبل الاستعمال لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا **الخروج**
عن احدهما اذ لا يتناول جنسهما وهو المستعمل **فيما وضع له** خرج
اللفظ كقولك خذ هذا الغرس مشير الى حمار **ابنه** خرج المجاز فانه
موضوع وضعا ثانيا **وهي** الحقيقة ثلاثة اقسام **لغوية** بان وضعها
اهل اللغة باصطلاح على القول به او بتفريق من الله تعالى وهو الباطن
كما سجد الحيوان المفترس **وعرفية** بان وضعها اهل العرف العام
كالدابة لذوات الاربع كالغرس وهي لغة لكل ما يدب على الارض
والعرف الخاص عند قوم دون آخرين كالفاعل للاسم المرفوع

بفعل أو بشره في عرف النخاعة وهو لغة كل من قام به الفعل **وشرعية**
 بأن وضعها الشارع كالصلاة للعبادة المخصوصة فبأن شرعي هو
 ما لم يستفد وضعه الأمن الشرع وهي لغة الدعاء بخير **ووقع الاول ثان**
 بفتح الهمزة وشديد الواو وبالمنشأة العرفية تنبيهه الاولى بخط
 المصنف وهي لغة قليلة والكثير الاوليان بضم الهمزة وسكون الواو
 وبالمنشأة العرفية تنبيهه الاول كما ذكره الفوق في شرح المذهب وهما
 اللغوية والعرفية بتسميتهما اما اللغوية والعرفية الخاصة فلا خلاف
 في وقوعهما واما العرفية العامة فانكرها قوم كالشرعية **وقرر في مكان**
 الحقيقة الشرعية بناء على ان بين اللفظ والمعنى مناسبة مائة من
 نقله الى غيره **وقرر القاضي** ابي بكر الباقلافي **وابن نصر** الامام **القاضي**
 نسبة لتفسيرين كتب ابو قبيلة **وقوعها** اي الشرعية قالوا لفظ الصلاة
 مثلاً مستعمل في الشرع في معناه اللغوي وهو الداء جاز كن اعتبر الشارع
 في الاعتداد به امور كالكروك وغيره **وقال قوم وقعت** اي الحقيقة
 الشرعية **مطلقاً** فرعية كانت او رنية وهذا قول لمجوز من الفقهاء
 وقرره ابن برهان وابن السمعاني عن اكثر المتكلمين وصحاه **وقال قوم**
 منجم ابو النخاق الشيرازي وقعت **الايمان** بكسر الهمزة فانه
 في الشرع مستعمل في معناه اللغوي وهو قصد يق القلب واعتبر الشارع
 في الاعتداد به التلطف بالشيء دتين من القادر بناء على ان الاعتداد
 بها شرط **وتوقف الاقدي** في وقوع الشرعية مطلقاً **والخيار**
 عند المصنف **وقال ابي اسحاق الشيرازي والاماميين** امام
 الحرمين والامام الرازي **وابن الحاجب** وقوع الفرعية من الشرعية
 كالصلاة **الدينية** اي المتعلقة بأصول الدين كالايمان والكفر والظن
 والكافر فانها في الشرع مستعملة في معناها اللغوية **ومعنى الشرعي**

الذي هو معنى الاسم الشرعي الصادق بالحقيقة الشرعية **ما اي شرعي**
لم يستفد اسمه اي وضع اسمه له **الامن الشرع** كالهيئة المسماة بالصلاة
 فان اسم الصلاة لهذه الهيئة المخصوصة ذات الركوع والمجوز لم
 يستفد وضع الاسم الامن الشرع **وقد يطلق** الاسم الشرعي **على المندوب**
 كقولهم ما تشرع فيه الجماعة اي تنبذ فيه كالعديد **وعلى المباح** لقول
 القاضي الحسين لو ضل الترابيع اربعاً بتسليمه لم تصح لانه خلاف
 المشروع يعني المباح فلا يختص هذا الاسم بالواجب في شرع المقتصر
 بدل المباح الواجب وهو صحيح ايضا يقال شرع الله الشيء اي اباحه
 وشرعه اي طلبه وجوباً او نهيته تنبيهه تفسير الشرع ما لم يستفد
 اسمه الامن الشرع بجامع كلامه اطلاق الشرعي على المباح والواجب
 والمندوب ان يصح اي يطلق على الشيء انه شرعي بمعنى ان اسمه لم
 يستفد الامن الشرع وانه شرعي بمعنى انه واجب او انه مندوب او
 انه مباح **والجواز** المراد عند الاطلاق هو المجاز في الافراد بكسر الجيم
 واما المجاز في الاسناد فسياتي **اللفظ المستعمل** لغة او عرفاً
 او شرعاً فيما وضع له **بوضع ثان** اي بعد وضع اول لمعنى غير هذا المعنى
 خرج بذلك الحقيقة فانها بوضع اول **لعلامة** بفتح العين وكسرها
 بين ما وضع له اولاً وما وضع له ثانياً خرج بذلك العلم المنقول كزيد
 فليس بحقيقة لاستعماله بوضع ثان ولا مجاز لانه لم ينقل له لاقوة
 وفي تقييد الوضع دون الاستعمال وهو ما ذكره بقوله **فعلم** اي بذلك
وجوب سبق الوضع للمعنى الاول وهو اي وجوب سبق الوضع
اتفاقاً في تحقيق المجاز لا وجوب سبق **الاستعمال** في المعنى الاول
 فلا يجب سبقه في تحقق المجاز فلا يستلزم المجاز الحقيقة كما لا
 يستلزم حقيقة المجاز ايضاً ولا اتفاق عليه لجعل اصلاً مشبهاً به
البعد والطول على جميع الجوامع

وهو أي عدم الوجوب **المختار** إذا ما منع من أن يتصور اللفظ في اللفظ
قبل استعماله فيما وضع له أو لا وقيل يستلزم ما فيجب سبق الاستعمال
فيه والآخرى الوضع الأول من الفائدة واجيب بحصولها باستعمال
فيما وضع له ثانياً وماله لا يجب سبق الاستعمال **قيل مطلقاً** في المصدر
وغيره **والأصح** تفصيل المصنف اختار مذهبا كما قال في شرح المختصر
وإن أوهمت عبارته في المتن أنه خلاف منقول بل هو من عندياته
وهو أنه لا يجب **لما عدا المصدر** ويجب المصدر المجاز سبق استعمال
لحقيقة فلا يتحقق في المشتق مجاز إلا إذا سبق استعمال مصدر حقيقة
وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحمن بالالف واللام لم يستعمل لغير
الله واستعماله في حق الله تعالى مجاز لأنه من الرحمة وحقيقة الرقة
وميل القلب وهما مستحيلان في حقه تعالى وما قول بني حنيفة في مسيلة
رحمن الهامة وقول شاعرهم فيه

لا سموت بالجد بالبن الأكرمين أيا **و** أفنت غيث الوري لا زلت جنانا
أي إذا رحمة قال الزمخشري فن تقتصرهم في كفرهم من عمرهم بنوع مسلمية
دون النبي صلى الله عليه وسلم فخرجوا بها الغنم في كفرهم عن فزع
الفة كما لو استعمل كافر لفظه الله تعالى في غير الباري من الزمخشري
وقيل أنه شاذ لا اعتداد به وقيل أنه معتد به والمختص بالله
تعالى المعروف بالالف واللام **وهو** أي المجاز **واقع** في الكتاب والسنة
وغيرها **خلاف الاستاد** أي اسحاق الاسفرائيني **وأي على الفارسي**
في تفسيره وقوع المجاز **مطلقاً** قالوا وما يظن مجازاً خورايت أسديري
لحقيقة وتوقف الفزالي وإمامه في صحة هذا النقل عن الاستاذ
وخلاف الظاهرية كآين خرم وابن داود في تفسيره وقوعه في الكتاب
والسنة قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب كما في قولك في البلد هذا

حار لأنه يستحق فيصدق تفيه وكلام الله تعالى ورسوله صلى الله
عليه وسلم منزّه عن ذلك واجيب بأنه لا كذب مع اعتبار العلم
لأن النقي لا يقع بالنسبة إلى المعنى المجازي الذي يعتبر فيه العلاقة
وأما يصح نفي المعنى الحقيقي **ولما عدا المصدر** أي المجاز **لثقل**
لفظ **الحقيقة** على اللسان كالحقيقي نجاء معجزة مفتوحة فنون
ساكنة ففاء مفتوحة فقا فين بينهما مشاة تحية ساكنة اسم
للداهية يعدل عنه إلى الموت إذا الداهية كما قال الجوهري ما
يصيب الشخص من ذنوب الدهر العظيمة **بشاعراً** كالحجارة نجاء معجزة
مكسورة وفتح الزمخشري بوزن الرسالة يعدل عن الغايط وحقيقة
المكان المنخفض الممد لقضاء الحاجة **أوجهاً** للتكلم والمخاطبة دون
المجاز المعلوم عندها **أو بالأغنة** أي المجاز يجوز به إسد فائه أبغ من
شجاع **أو شمرته** دون الحقيقة كالراوية فأنزله في ظرف المأثر من
مضاهي الحقيقي وهو المبرعته وخوره **وغير ذلك** كتعظيم المخاطب نحو
سلام على المجلس العالي بخلاف سلام عليك وكأخفاء المراد على
غير المتخاطبين عند جاهل بالمجاز دون الحقيقة وكإقامة الوزن
وكموافقة الروي والسجع والمطابقة والمقابلة والمجانسة إذا
لم يحصل ذلك بالحقيقة **وليس** المجاز **غالبا** على الحقيقة **على كل الناحية**
العربية وغيرها **خلاف الأبن جني** بسكون الياء فليست الياء للشب
معرب كني بكاف بين الجيم والكاف في قوله أنه غالب على الحقيقة في
كل لغة أي ما من لفظ إلا ويشتمل في الغالب على مجاز كقولك رأيت
زيداً وضربته والمروء والمضروب بعضه وإن كان يتألم بالضرب
كله وكبعت الصبي والمبيع بعضه **وليس** أي وليس المجاز معتدا
بفتح الميم عليه في العمل **حيث تستعمل الحقيقة** بل لا بد من قرينة



تدل له **خلافا** لا **حقيقة** حيث قال فيمن قال لعبد الذي لا يتولد
مثله مثله هذا ابني انه يعتق عليه وان لم ينو العتق اللازم لنبوته
عملا بالمجاز عند استحالة الحقيقة صونا للكلام عن الفاء وعند الشافعي
لا يعتق اذا لا ضرورة الى تصحيحه بذلك المجاز تصحيحه بغير العتق
كالشفقة ولحنوا لان هذا اللفظ لا يصلح مجازا عن العتق الذي هو
لازم النبوة فيلقوا فلو كان مثل هذا العبد يولد لمثل سيده فان كان
غير معروف النسب من غير عتق العبد اتفاقا وكذا ان كان معروف النسب
فانه يعتق عندهم وهو اصح الوجهين عند الشافعية مؤاخذه باللازم
وهو العتق وان لم يثبت الزوم وهو النبوة وفارق هذا ما مر ان الحقيقة
اذا جرت يحد الى المجاز بان ذلك في الاستعمال وهنا في الجمل وبان
ذلك بالنظر لتعدد اللفظ واتحاد المعنى وهذا بالعكس وهو المجاز
خلاف الاصل فاذا احتمل الحيوان المفترس ويحتمل المجاز وهو الرجل
الشجاع على خلاف الاصل فيعمل على معنى الحقيقة وكذا **النقل خلاف الاصل**
واذا احتمل اللفظ معناه الحقيقي والنقل فحمل على الحقيقة ارجح كقول
القابل صليت فانه يحتمل المنقول عنه وهو الدعاء بخير ويحتمل المنقول
اليه وهو الصلاة الشرعية على خلاف الاصل فيعمل على المعنى الحقيقي
والمجاز اولى من الاشتراك فاذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى ان يكون
في اخر حقيقة ومجازا فحمل على المجاز اولى من حمله على المشترك
لان المجاز اغلب من الاشتراك بالاستقراء مثاله النكاح حقيقة
في العقد مجاز في الوطى وقيل العكس وقيل مشترك بينهما فهو
حقيقة في احدهما محتمل للحقيقة والمجاز في الآخر وكذا **المجاز اولى**
من الاشتراك فاذا احتمل اللفظ ان يكون منقولاً وان يكون
مشتركا فحمل على النقل اولى من حمله على الاشتراك مثاله الزكاة

اللفظ معناه الحقيقي والمجازى
كرايت اسدا فانه يحتمل الحقيقة وهو
صح

حقيقة في النما وهو الزيادة محتمل لما يخرج من المال لان يكون حقيقة
لغوية ايضا فيكون مشتركا ومحتمل لان يكون منقولاً شرعا **فصل**
والمجاز اولى من الاضمار فاذا احتمل الكلام لان يكون فيه مجازا
واضمارا فحمل على المجاز اولى من حمله على الاضمار مثاله قولك
لرفيقك المعروف النسب من غيرك الذي يولد مثله مثلك لكونه
اصغر منك مستأهذ ابني يحتمل ان يكون مجازا عن العتق فيعتق
وان يكون فيه اضمارا قبل ابن في الشفقة فلا يعتق والاصح الاول
مؤاخذه باللازم وان لم يثبت الزوم وهو النبوة كما مر فان قيل
في العتق ترجيح المجاز على الاضمار اجيب بان ترجيح العتق ليس من حق
رجحان المجاز وانما هو لتسوف الشارع للعتق وقيل النقل ايضا اولى
من الاضمار فاذا احتمل اللفظ ان يكون فيه نقل واضمارا فحمل على
النقل اولى من حمله على الاضمار مثاله قوله تعالى وحرم الربا فقال
اي اخذه وهو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا فاذا اسقطت
صح البيع وارتفع الاثم وقال الشافعي نقل الربا شرعا الى العقد فهو
فاسد واذا اسقطت الزيادة في الصورة المذكورة مثالا فالاثم باق
والتخصيص اولى منها اي من المجاز والنقل فاذا احتمل الكلام لان يكون
فيه تخصيص ومجازا او تخصيص ونقل فحمل على التخصيص اولى اما في
الاول فليعين الباقي من العام بعد التخصيص بخلاف المجاز فانه
قد لا يتعين بان لا يتعدد ولا قرينة تعين واما الثاني فلسامة
التخصيص من نسخ الاول بخلاف النقل مثال الاول قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فقال الحنفى ما لم يتلفظ بالتسمية
عند الذبح وخبر الحنفى منه الناسى لها فتحمل ذبيحته وقال الشافعي
والمالكى وغيرها اي ما لم يذكر تعبيراً عن الذبح بما يقارنه

المعنى

غالباً من التسمية فلا تحل ذبيحة المتعد لتزكها على الاول دون
 الثاني وهذا ما اوله لجلال المحلى فاوول ما لم يذكر اسم الله عليه
 بالميتة والاولى ان يؤول ذلك بما ذكر اسم غير الله عليه اى بما زعم
 للاقسام ونحوها يطابق قوله في الآية وانه لقسق وقوله تعالى
 في الآية الاخرى او فسقا اهل غير الله به ومثال الثاني قوله تعالى
 واحل الله البيع فقيل هو المبادلة مطلقاً وخص منه الفاسد لعدم
 حله وقيل نفل شرعاً الى المستقيم لشروط الصحة وهما قولان للشافعي
 رضى الله عنه فاما شك في استماعه لربا يحل ويصح على الاول لان
 الاصل عدم فساده دون الثاني لان الاصل علم استماعه
 تنبيه انا اقتصر المصنف على هذه الخمسة وهى التخصيص والمجاز
 والاضمار والنقل والاشتراك لا اذنا اصل ما يحل بالتقادم اليقين وقع
 التقارص بينهما على عشرة اوجه واسمها عشرون وجهاً وذلك ان خمسة
 مقابلة لاربعة وخمسة في اربعة بعشرين لكن ما قابل الشئ فقد قابل
 فصار ثمانية عشرة اوجه وضابط ذلك ان تاخذ كل واحد مع ما قبله
 فبالاشتراك تعارضه الاربعة قبليه والنقل تعارضه الثلاثة
 قبليه والاضمار تعارضه الاثنان قبليه والمجاز تعارضه التخصيص
 ومجموع ذلك عشرة اولها تعارض الاشتراك مع النقل ثانياً
 الاشتراك مع الاضمار ثالثاً الاشتراك مع المجاز رابعاً الاشتراك
 مع التخصيص خامساً تعارض النقل مع الاضمار سادساً النقل
 مع المجاز سابعاً النقل مع التخصيص عاشرها تعارض مع
 التخصيص وكل من التخصيص والمجاز والاضمار والنقل والاشتراك
 يقدم على النسخ وقد جمعها بعضهم فقال
 يقدم تخصيص مجاز ومضم **٢** ونقل تلا والاشتراك على النسخ

وكل على ما بعده متقدم **٢** وقدم انما الجميع زوواله
 ولا بد للمجاز من علاقة وهى التعلق بين المعنى الموضوع له او الموضوع
 الموضوع له ثانياً وانواعها احدى ثلاثون نوعاً مذكورة في الطولات
 اقتصر المصنف منها على اربعة عشر نوعاً **وقد يكون المجاز بالمسابقة**
في الشك كاطلاق الفرس على صورته المنقوشة **والمسابقة في**
صفة ظاهرة كاطلاق الاسد على الرجل الشجاع دون الرجل الآخر
 لظهور الشجاعة دون البخر في الاسد المنقوش فان التفرقة صفة خفية
او باعتبار ما يكون اى يوجد في المستقبل **قطعا** نحو انك ميت واذا ميت
او باعتبار ما يكون **خفا** كاطلاق الخمر على العنب نحو انى ارانى اعصر
 خرا **لاحتما** لا مرجوحاً او مساوياً كاطلاق الخمر على العنب فلا يجوز
 اما باعتبار مكان كالعبد لمن عتق فتقدم في مسألة الاشتقاق **بالف**
 اى المضادة كاطلاق البعير على الاعمى واطلاق المفازة التى لمكان الفوز
 على البرية الممركة **والمجاورة** كاطلاق الراوية على طرف المساء
 المعروف بتسميته له باسم ما يحمله من بصير وكوه **والزيادة** نحو ليس
 كمثله شئ فالكاف زائدة والافى بمعنى مثل فيكون له تعام مثل
 وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه هذا راي كثير والتحقيق
 انما ليست زائدة كما قاله التقاربان وغيره ولا يلزم المجاز من سلب
 الشئ عن المحدث وم سلب الكتابة عن زيد المحدثوم ولان المثال ياتي
 بمعنى المثل بفتحين اى في الصفة قال الله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون
 اى صفتها فامعنى ليس كصفته شئ ولان ذلك من الكناية التى هى
 ابلغ من الصريح لتضمنها اثبات الشئ بدليله كما في قولهم مثلك
 لا يحل فكيف انت والمعنى هنا مثل مثله تعام منى فكيف بمثله وايضا
 مثل المثل مثل فيلزم من نفيه نفيه **والنقصان** نحو قوله تعالى

وأسأل القرية أي أهلها فقد تجوز أن توسع بزيادة كلمة أو نقصها
وإن لم يصدق على ذلك حد المجاز السابق وقيل يصدق عليه حيث
استعمل في مثل المثل في نفي المثل والقرية في سؤال أهلها وقيل المطرز
كون كل من الزيادة والنقص مجازا بما إذا تغير به حكم والا فلا يكون مجازا
فلو قلنا زيد منطلق وعموم لم يكن حذ في الخبر مجازا لأن الحكم الباقي لم يتغير
وفي تسميته كلاما من الزيادة والنقص مجازا تجوز لأنه ليس مجازا
بل علاقة له **والسبب السبب** لا يريد أي قدرة فهي مسببة عن
اليد خصوصاً **والكل البعض** نحو قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم
فاطلاق الأصابع التي هي كل على بعضها وهي الأنامل مجازاً لأن العادة أن
الإنسان لا يضع جميع الأصبع في أذنه **والمتعلق** بكسر اللام **المتعلق**
بفقرها وصوره كثيرة منها اطلاق المصدر على المفصول نحو هذا خلق الله
أي مخلوقه ومنها اطلاقه على الفاعل نحو رجل عدل أي عادل
على مذهب الكوفيين وأما مذهب البصريين فيقولون ذو عدل **والكسر**
وهو اطلاق اسم المسبب على السبب كسمية المرض التعدية موتاً فإنه
سبب عارء للموت واطلاق البعض على الكل نحو زيد ذبح الف
راس من الغنم والذبح للكل لا الراس واطلاق المتعلق بفتح اللام على
المتعلق بكسرها نحو أيكم المفتون أي الفتنه وقم قائما أي قياما
وما أي اطلاق ما بالنقل على ما بالقوة كاطلاق المسكر على الخمر
في الدن فإن قيل هذه الملازمة يفني عنها ما مر في قوله لو باعتبار
ما يكون أي يؤول إليه اجيب بالمنع فإن المستعد للشيء قد لا
يؤول إليه بل لا يكون مستعداً له وغيره **وقد يكون المجاز في**
الاستعداد ويسمى أيضاً مجازاً في التركيب ومجازاً عقلياً ومجازاً
في الأثبات واستاداً مجازياً وهو أربعة أقسام لأن المستند

والمستند

والمستند إليه قد يكون حقيقتين نحو قوله تعالى وإذا قلت عليهم
أياته زادهم إيماناً المستند الزيادة وهي فعل الله لا الآيات
لكونه الآيات المتلوة سبباً لها عادة وقد يكون المستند
والمستند إليه مجازيين كاحياء في الكلام بطعنك فاستعمال الاحياء في
السرور والاكصال في الرؤية مجازاً والحي في الحقيقة هو الله تعالى
وقد يكون المستند حقيقة والمستند إليه مجازاً نحو حي الأرض الربيع
خلافاً لقوم في تفسيرهم المجاز في الاستناد فمنهم من يجعل المجاز فيما ذكر
منه في المستند كإن الحبيب ومنهم من يجعله في إليه كالسكاك في معنى
زادتهم على الأول وهو كونه في المستند أرادوا برأوا وعلى الثاني
وهو كونه في المستند إليه زادهم الله اطلاقاً للآيات عليه تعالى
لاستناد فعله إليها وقد يكون المجاز لا فرادى **والأفعال** كقوله
تعالى إن أم الله فلا تستعجلون أي يأت وقوله ونادي أصحاب الجنة
أي ينادي وعكسه كقوله وأتبعوا ما تلتوا الشياطين أي تلتوا وقد
يكون في **الحروف** لقوله تعالى فويل يهلك إلا القوم الفاسقون أي
ما هلك وقوله تعالى فويل يترك لهم من باقية أي ما ترى **وما قال ابن**
عبد السلام والنقشواني في قولهم بذلك **ومع الامام الرزاز الحرف**
أي المجاز فيه **مطلقاً** أي قد لا يكون فيه مجاز أفراداً بالادوات
ولا بالتبع لأنه لا يفيد إلا بضمه إلى غيره فإن ضم إلى ما ينبغي ضمه
فهو حقيقة أو إلى ما لا ينبغي ضمه إليه فمجاز تركيب وورده النقشواني
بنحو قوله تعالى ولا صلنكم في جذوع النخل أي عليها فإن في ضمة
ابتداء النظر فيه فاستعمالها للاستعلاء مجاز واجيب بأنها
للظرفية المجازية فإن الجذوع ظرف للمصلوب لتمكنه عليها
تمكن المظروف من الظرف وجري على ذلك الزمخشري والبيضاوي

ومعنى المجاز بالتبع في الحرف ان يجري اولا في متعلق الحرف ثم يسرى المجاز
من متعلق الحرف الى الحرف نفسه واختلاف في متعلق الحرف هو
المجوز بالحرف او المعنى القائم بذات الحرف **ومع** الامام ايضا **الفصل**
المشتق كاسم الفاعل فقال لا يكون فيها مجاز تنبيه عطف المشتق
على الفعل من عطف العام على الخاص على المشعر **الاب التبع** لاصلاحها
وهو المصدر فان كان حقيقة فلا مجاز فيها واعتراض عليه بالتجوز
بالفعل الماضي عن المستقبل والعكس كما تقدم قريبا من غير تجوز في
اصلاحها اذ ليس فيه زمن اذ التجوز فيها انما هو باعتبار الزمن
الذي دلا عليه والمصدر لا يدل على زمن ومثله يقال في المشتق
وكان الامام نظر فيما قاله الى الحديث مجازا عن الزمان فانه لا تجوز
فيها باعتبار الحدث وتجاوز فيها في الزمن **ولا يكون المجاز في الاعلام**
على الاصح لانها ان كانت مرتجلة لم يسبق لها استعجال لغير العلمية
كسما د اى ولو وضعت لعلمية اخرى ولم يستعمل فيها لتعريف
المرجح وهو مشعر لكنه غير مانع لصداقه بما استعمل علماء ثم نقل علما
ايضا كاسامة فانه استعمل علم جنس ثم نقل علم لشخص مع انه
منقول لامر تجل فلو حذفوا لغير العلمية كان اولى واخصر وتغييرهم
فيه بالاستعجال جرى على الغالب والافالمنا سبيلنا من ان الواجب
في تحقيق المجاز سبق الوضع للمعنى الاول لا سبق الاستعجال ان يقال
لم يسبق لها وضع لغير العلمية او منقوله لغير مناسبة بين المنقول
عنه والمنقول اليه كفضل فراضع انه لا يكون عنه تجوز اذ لا علاقة في
الثاني ولا سبق في الاول او المنا سبة لمن سمي ولده بمارك
لما ظن فيه من البركة فهو كالقسم الاول لانقاء المجازية وهو الاعلام
المرتجلة لصحة اطلاق العلم المنقول على تلك الذات التي فيها المنا سبة

عند زوال **الاخلاص** الى **الصفة** بفتح الميم الاولى وفتح الثانية
اى في العلم الذي يلحق فيه معناه الاصلى وهو كونه صفة كالحارث
فانه كان صفة ثم نقل الى العلمية فقال انه مجاز لانه براد منه
الصفة وقد كان قيل العلمية موضوعا لاجل خلاف العلم الذي
وضع للفرق بين الذات كارد وسجاد فلا مجاز فيه تنبيه
قد يكون المجاز في الاعلام مطلقا حكاية ابن الانبار نقول رأيت
للبلال المحلى وانت تريد كتابه فقد تجوز باطلاق اسم صاحب الكتاب
على الكتاب ورد بان التجوز فيه من جهة حذف الكتاب
لان جهة اطلاق لفظ صاحب الكتاب عليه وهذه الخلاف في
التسمية وعدمها اولى فان وضع العلم شخصي ووضع المجاز
نوحى وذهب الاكثرون الى ان العلم واسطة بين الحقيقة والمجاز
ويعرف المجاز اى لفظه او معناه **تيسا وغيره** منه الى تفهم المعنى
الحقيقى **لولا القرينة** الصادقة لقولك رايت اسد ايرى فلولا
القرينة وهى الرمي للتباد الى الفهم المعنى الحقيقى وهو الحيوان
المفترس بخلاف الحقيقة فانها تعرف بالتبادر بلا قرينة **وهو**
النق للمعنى الحقيقى في الواقع كما في قولك للبلبل هذا حمار فانه
نقى لخمار عنه وقولك للمجد هذا اب فانه يصح نقى الاب عنه **وهو**
وجوب اى لزوم **لا طراد** في ما يدل عليه انه لا يطرد كما في واسال
القرينة اى اهلها ولا يقال واسال البساط اى اهله ويطرد
للزوم كما في الاسد للرجل السباع فيصيح في جميع جزئياته من غير
لزوم لجواز ان يعبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقى فيلزم
الطراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته لانقاء التعبير
الحقيقى بغيرها **وجمع** اى اللفظ الدال عليه **على خلاف جمع**

اللفظ الدال على **الحقيقة** كالام بمعنى الفصل مجازا يجمع على امور
بخلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع على اوامر تنبيه او رد على
هذه العلامة انما غير مطردة فان المشترك قد يختلف الجمع في
معنيته لاختلافها مع ان كلامها حقيقة كالذكران والذكور في
جمع الذكر ضد الانثى والمذكر في جمع الذكر بمعنى الفرج على غير قياس
قال الجوهري لانهم فرقوا بين الذكر الذي هو الفعل وبين الذكر الذي
هو العضو **وبألف التزم تقييد** اللفظ الدال عليه كجناح الذي اى لين
الحيات ونار الحرب اى شدتها وتانيته الحرب هو المشهور بخلاف المشهور
في حقيقة فانه يفيد من غير التزام كالحين لجارية وظاهر ذلك
اطلاق جناح على لين الجاذب والنار على الشدة من قبيل المجاز
والتزام هذه الاضافة علامة ميزت المجاز عن الحقيقة والعلاقة
حينئذ المشابهة وهي جناح الة يخففها الطائر شفقة على فراخه
من يقصدها بسو تنبيه اعاد المصنف الباء في وبال التزام دون
ما قبله وما بعده كانه لتوهم انه قيد لما قبله وفيه بعد **وتوقف**
في اطلاق اللفظ عليه **على السمي الآخر** اى توقف جواز استعمال
اللفظ مجازا على وجود مسماه الآخر للحقيق وهذا يسمى في البيع
بالمشاكلة وهي التعبير عن الشيء بلفظ غير لوقوعه في مبعثه
تحقيقا وتقديرا فالبتة يرخوا فامنوا مكر الله فان مكرهم وان
لم يذكر في اللفظ فهو مقدر التقدير فيستفاد من هذا انما
من قبيل المجاز والتحقيق نحو ومكروا ومكر الله اى جازاهم واطلاق
المكر على المجازاة عليه يتوقف على وجود المكر وهو المسمى الآخر
وكان مكرهم ان اليهود ثوابوا على ان يقتلوا بني الله تعالى
عيسى عليه السلام فالقى الله تعالى شبهة على من وكلوا به

قتله ورفع الله تعالى السماء فقتلوا الملقى عليه شبهة فلما ندم
انه عسى ولم يرجعوا الى قوله انا صاحبكم ثم شكوا فيه لما لم يروا
الآخر واما اطلاق اللفظ على معناه الحقيقي فلا يتوقف على **الاطلاق**
على المستحيل فان الاستحالة تقتضى انه غير موضوع له فيكون
مجازا واسأل القرية واطلاق المسؤل عليها لما خوز من ذلك
مستحيل لانها الابنية المجتمعة وانما يسأل اهلها وبعد الاتفاق
على وجود العلاقة في المجاز اختلفوا هل يشترط في انواع المجاز ان
ينقل باعيانها عن العرف او لا بل يكفي بالعلاقة قال المصنف **والمتعارف**
اشتراط السمع من العرف في نوع المجاز فلا يتجوز في نوعه منه كالسبب
للمسبب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا ومقابل المتعارف
وصاحبه ابن الحاجب انه لا يشترط السمع بل يكفي بالعلاقة التي
نظروا اليها فيكفي السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا **وتوقف**
الآدمي في اشتراط وعدمه وخرج بنوعه شئخصه فلا يشترط
السمع فيه اجماعا بان لا يستعمل الا في الصورة التي استعملت العرف
فيها بل هو راجع للمتكلم بشرط عدم خروجه عما اعتبرته العرب
من انواع العلاقة المجازية

مسئلة

المعرب يستل يد الراء المفتوحة **لفظ غير علم** خرج العلم الاعمى
فانه باق على ما كان عليه في الصيغة فلا يسمى معربا وكن ظاهرا
كلامه في شرح المختصر انه يسمى بذلك حيث لم يقل غير علم وخرج
بقوله **استعملته العرب** و **معنى وضع له في غير لغتهم** حد الحقيقة
والمجاز العربيان فان كلا منهما استعملته العرب فمما وضع له في
لغتهم **وليس المعرب** واقعا في القرآن الكريم **قطعا وفاقا الشافعي**

رضي الله تعالى عنه في رسالته **وابن** في تفسيره **والأكثر** من العلماء
ولو كان فيه لا شتم على غير عربي فلا يكون كله عربيا واللازم
باطل لقوله تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا فأن قيل ان العرب واقع
في القرآن كاستبرق وسجيد فارسيتان الاولى اسم لفظ الديار
والثانية اسم للبحر من الطين وقسطاس رومية للميزان مشكاة اسم
تكرم لا تقف وهه هي جسيمة او هندية قولان قال بالاول الرازي
وبالثاني الامدي وابن الحاجب **باب** بان هذه الالفاظ ونحوها
اتفق فيها لغة العرب ولغة غيرهم فيكون مما اتفق فيه اللغتان
كالصابون والسنور واتفق لجميع على وقوع العلم العجمي القرآن
كبرهيم واسمعيلا فلا يسمى عربيا بل هو من توافق اللغتين
مطلقا او اعجمي محض ان وقع في غير القرآن فقط وانما منع من الصرف
على الاول لاصالة وصفه في العجمية وبما تقرر علم ان العرب اعجمي
الاصر وقيل ان العرب واسطة بين العجمي والعربي ويشبه ان الاختلاف
باب يقال ان الاول نظر الى اصله والثاني نظر الى حالته الراهنة
فانك عن ان منصور اللغوي ان كل اسماء الانبياء اعجمية
الاربعة صالح وشعيب وادم ومحمد وعن غيره ان اسماء
الملائكة كلها اعجمية الا اربعة منكر وكبير ومالك ورضوان
تنسبه انما عتبت المصنف المجاز بالعرب لشبهه به حيث
استعملت العرب فيما لم يصفوه له كما استعملهم المجاز فيما لم يصفوه له ابتداء

مسئلة

اللفظ الواحد بعد الاستعمال في المعنى **اما حقيقة** فقط كالله
للحيوان المفترس **او مجاز** فقط كالاسد للرجل الشجاع **او حقيقة**
او مجاز اما باعتبارين لمعنيين مختلفين كلفظ العام المخصوص فانه

حقيقة باعتبار دلالة على ما يقع مجاز باعتبار دلالة
على ما اخرج منه فاما باعتبار وضعين كان وضع لغة لمعنى عام
ثم خصه الشرع او العرف العام او الخاص بنوع من كالتصوم في اللغة
للامساك خصه الشرع بالامساك المعروف والدابة في اللغة
لكل ما يدب على الارض خصه العرف العام بذاته هو افر وخص
كاهل العراق بالفرس فاستعمله في العام حقيقة لغوية مجاز شرعي
او عرفي وفي الخاص بالعكس تنبيه يدخل في اعتبارين اعتبار
الحقيقة والمجاز في الارادة على القول بجواز الجمع بينهما في
مخرج عنه استعمال اللفظ حقيقة ومجاز باعتبار وضع واحد
فانه متمتع للتأني بين الوضع الاول والثاني لا يصدق ان اللفظ
المستعمل في معنى موضوع له من واحد ابتداء وثانيا والا فتصوم
في الامساك الخاص وضع اول في الشرع وثانيا في اللغة **والامان**
اي الحقيقة والمجاز **متفق** ان عن اللفظ الموضوع **قبل الاستعمال**
لانه ما خوذ في حدها ولا يوجد المشروط به من شرط فلا يوصف
اللفظ قبل الاستعمال بشئ منهما بل هو واسطة بينهما **ثم هو** اي
اللفظ المذكور **محمول على عرف المخاطب** بكسر الطاء اي الشارع
او اهل العرف او اللغة **ففي** خطاب **الشرع** اي الشارع **المحمول**
عليه هو المعنى **الشرعي** لانه عرفه اي لان الشرعي عرف الشرع لان النبي
صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات **ثم** اذا لم يكن معنى شرعي
او كان وصرف عنه صار في المحمول على المعنى **العرفي في العام** اي
الذي يتعارفه جميع الناس بان يكون متعارفا من لفظا واحدا
لان الظاهر ان الله لتبادر الى الاذهان **ثم** ان لم يوجد معنى
عرفي او وجد وصرفه صار في المحمول عليه هو المعنى **اللغوي**

للعينه حيث قد ان قيل هذا مخالف لقول الفقهاء ما ليس له ضابط
في الشرع والافى اللغة يرجع فيه الى العرف فانه صريح في تاخير العرف
عن اللغة اجيب باجوبة اجودها ان مراد الاصوليين مدلول اللفظ
ومراد الفقهاء ضبط المعنى المقصود وتحديد ولما يعبرون بلغة
والضابط لا بالمعنى فلم يتوارر على محل واحد تنبيه حاصل
كلام المصنف ان الذي له مع المعنى الشرعي معنى عرفي في عام او معنى
لعرفي او مما يحل او لا على العرف العام **وقال الغزالي والامدي في**
الذي له معنى شرعي ومعنى لعرفي محموله اعلى المعنى الذي يحل عليه
في الاثبات هو المعنى الشرعي وفق ما تقدم لحديث مسلم عن عائشة رضي
الله عنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال صلى الله
عليه وسلم هل عندكم شيء قلنا لا قال اذا الصوم حتى يستبدل به
على صوم النفل بينة في النهار **واختلف الغزالي والامدي في النفي**
وعبارتها النفي وعدل عنه مع ارادته لمناسبة النفي للاثبات فقال
الغزالي اللفظ محمول اعلم يتضح المراد منه اذا لم يمكن جملة على الشرعي
لوجود النفي اذ الشرعي هو الفصل الصحيح والمنزه عنه فاسد فلا يكون
شرعيا كالنفي عن صوم يوم النحر اذ لو حمل على المعنى الشرعي لم يصح
اذ لا نفي الا عما يمكن صومه شرعا ولو حمل على اللغو كان محلا للكلام
على عرف غير المتكلم **وقال الامدي محمول** اعلى المعنى الذي حمل عليه **اللفظ**
لقد رال شرعي بالنفي لحديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهي
عن صوم يومين يوم الفطر ويوم النحر واجيب بان المراد بالشرعي
ما يسمى شرعا بلفظ صلاة او صوما صحيحا كان المعنى المسمى او فاسدا
يقال صوم صحيح وصوم فاسد ويؤيد ذلك قطعهم بحمل الصلاة
على المعنى الشرعي في قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت اب

حيث كما في الصحيحين فاذا قيلت لميضة فدعي الصلاة لان دي
واتركى نهي في المعنى ولم يذكر غير هذا القسم وهو ماله مع
شرعي ومعنى لعرفي ومثال الاثبات منه حديث مسلم عن عائشة
رضي الله عنها قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم
فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال اذا الصوم فيحمل على الصوم الشرعي
فيفيد صحته وهو نفل بينة من النهار وذات بمعنى صاحبة ويوم
لطايفة من الزمان اي صاحبة هذا الاسم وهو اليوم واما القمان
الآخران وهما ماله في المعنى الشرعي وعرفي وماله في المعاني الثلاثة
فلم يتعرض لهما **وفي تعارض المعنى الجواز الرابع** **والحقيقة المرجوحة** اي
والمعنى الحقيقي المرجوح اقوال ثلاثة اولها وبه قال الحنفية لحقيقة
المرجوحة اولى في الحمل لاصالتها لان المحار عند اي حنيفة خلف
عنها لا يصار اليه الا لضرورة وثانيها وبه قال ابو يوسف المحار
اولى لصلته **وثالثها** وعزى للشافعي وهو **المحار** اللفظ **محمل** لا يحل
على احدها لا بقرينة لرجحان كل منهما من وجه تنبيه لوعبر غير
بقوله متساويان كان اولى وبينى على هذه الاقوال ما لو حلف
لا يشرب من هذا النهر فالحقيقة المتعاهدة الكرخ منه فيه لان
لا ابتداء الظاهية فيقتضي ان يكون ابتداء شربه منه كما يفعله كثير
من الرعاء والمجاز الطالب الشرب مما يفتقر به منه كالاناء ولونو
شيئا فحمل يحسن بالاول دون الثاني او العكس وقال الجلال
الهملي ولا يحسن بواحد منهما انتهى وفيه نظر فانه يوم ابتداء على
مختار المصنف وليس كذلك بل المذهب انه يحسن بكل منهما قال الرافعي
ولو قال لا اشرب من ماء الغرات ولا اشرب من الغرات فسواء اخذ
الماء بيده في الاناء فشرب او كرخ منه حنث ثم قال ولو قال لا اشرب

من فركذا ولم يذكر الماء فشرب من ساقيته باخذ الماء منه ففيه
 وجهان أحدهما انه يحتمل كما لو اخذ الماء في اناء افترقا والظاهر
 انه من فروع قاعدة اعمال اللفظ في حقيقة ومجاز لتساويهما في
 فروع قاعدة العمل فان جهة الحقيقة قدم المجاز عليها اتفاقا مثاله
 كما في الروضة كما صلب في كتاب الايمان انه لو حلف لا يأكل من هذه
 الشجرة حمل على الاكل من ثمرها اي فيحتمل به دون ورقها واغصانها
 التي هي الحقيقة المجعولة حيث لا ينفك فتم ان اكل من حمارها حلت
 وان تساوت كل من الحقيقة والمجاز قدمت الحقيقة اتفاقا كما لو كانت
 غالبة **وثبت حكم** بدليل كالاتحاد وذلك الحكم **يمكن كونه مراد من**
خطاب اي فهو **يمكن** يكون الخطاب في ذلك المراد **مجاز لا يدل** البتة
 المذكور على انه اي ذلك الحكم الثابت بالاتحاد مثلا هو **المراد من**
 اي من الخطا بيل **يقى لفظا** **وعلى حقيقة** لعدم الصارفي عن **خلاف**
المراد من الحقيقة واي عبه الله **البحري** من المعترلة في قولها
 يد على ذلك فلا يبقى لفظا وعلى حقيقة اذ لم يظهر مستند الحكم
 الثابت غير مثاله انعقاد الاتحاد على وجوب التمسك على الجامع
 الفاقد للماء يمكن ارادته من قوله تعالى اولامستم الشاء فلم تجا
 ماء على وجه المجاز في الملازمة لانها عند الكرخي والبحري حقيقة
 في الجس باليد مجاز في الجاء فتكون الآية حينئذ مستند الاتحاد
 اذ لا مستند غيرها والا لذكر فلا يدل على ان اللبس ينقض الوضوح
 واجيب بانه يجوز ان يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره
 بذكر الاتحاد واللبس فيها على حقيقة قيدل على نقض الوضوح فان
 قامت قرينة في الآية على ارادة الجاء ايضا دللت على مسئلة
 الجاء ايضا كما قال به الشافعي فيها بناء على الراجح انه يصح ان يراد

باللفظ

باللفظ حقيقة ومجاز

مسألة

الكنائية بالنون لفظا مستعمل في معناه الحقيقي **مراد** **المراد من**
 سواء انقل من الملزوم الي بواسطة ام لا فالاول كقولهم زيد
 كثير الزهاد مراد به كرمه في انه ينقل من كثرة الرمال الى كثرة الطين ومنها
 الى كثرة الضيقان ومنها الى الكرم والملزوم في ذلك كله عادي والثاني
 كقولك زيد طويل النجار مراد به طويل القامة اذ طولها لا يرم لطول
 النجار اي جليل السيف قال في التلويح فيصيح الكلام وان لم يكن له بخار
 وان استحال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه
 وقوله الرحمن على العرش استوى وخرج باستعماله في معناه الحقيقي
 المجاز وبما بعده الحقيقة الصريحة والتعريض **فهي** اي الكناية
حقيقة غير صريحة كما اشهر به كلام صاحب التلخيص وصرح به السكاك
 والسعد التفتازاني والفرق بينها وبين الجمع بين الحقيقة والمجاز ان
 المعنى الحقيقي فيها لم يرد لذاته كما هو وفي الجمع المذكور ارادته نعم
 قد يراد المعنى الحقيقي لذاته فيها عند السكاكي كقوله اذ يستفي فيستوف
 وانت تريد مخاطب وغيره من المودين لان ذلك كلام دال على معنى
 يصدق به تريد مخاطب بسلب الايداء ويلزم منه تريد يد كل مؤد
 وقد اراد به تريد بها ففند ارادة المعنى الحقيقي فيها ارادته
 والانتقال وفي الجمع المذكور لم يرد للانتقال ولا حاجة لقول المصنف
فان لم يرد المعنى اي باللفظ **وانما عبر بالملزوم عن اللزوم** **فهي**
 اي اللفظ حينئذ **مجاز** للعلم به من تعريف المجاز فيهما **والتعريض**
 بمجته **لفظا مستعمل في معناه** الحقيقي والمجاز **والكناية** **ليوضح** بفتح
 الواو والمشددة ولحاء المرحلة اي للتلويح **بغير** اي بغير معناه

ومثل ذلك بقوله تعالى حكاية عن تحليل عليه السلام بل فعله كبير
 هذا نسب الفعل الى كبير الاصنام المتخذة الاله وكانت تعبد معه
 ضنا كان غضب ان تعبد معه فكسرها وضمير فعله يرجع لكبير الاصنام
 وكان الاصل كسرها بقا من حق لم يبق الا الكبير علق القاموس
 في عنقه والقصد بذلك التلويح لقوله العابدون لها بانها لا تصلح
 ان تكون الاله لهم لانهم اذا نظروا بصقوا لحم عليهم عجز كبيرها عن
 ذلك الفعل اي كسرها فصارها فضلا عن غيرهم والاله لا يكون عاجزا
 واذا خضع كبير الاصنام لعبادة غيرهم فالله تعالى احق ان يعصب
 لعبادة غيرهم من ليس بالاله والتشبيح بهذه الآية فيه نظر اذ يلزم
 عليه ان تحليل عليه السلام اخبر بغير الواقع حيث استعمل اللفظ
 في معناه تنبيه تعريف الكناية والتعريض بما ذكر ما خوذ من
 كلام البيايين وهما معا بلان الصريح واما عند الاصوليين والفقهاء
 فالكناية ما احتمل المراد وغيره كانت خلية في الطلاق والتعريض
 ما ليس بصريح ولا كناية لقوله في باب القذف بان الجلال وقاية
 تسمية الكناية حقيقة والتعريض حقيقة ومجازا مع علمهما من توفيق
 الحقيقة والمجاز دفع توهم انها لا يسميان بذلك وقول المصنف
ففي اي التعريض حقيقة ابدأ فيه قصور بل هو ثلاثة اقسام
 حقيقة ومجاز وكناية كما صرح به السكاكي وهذا بالنسبة للمعنى
 الحقيقي والمجازي او الكنائي اما بالنسبة للمعنى التعريضي فلم يملك
 اللفظ وانما افاده سياق الكلام

حروف

اي هذه اعمد الحروف التي يحتاج الفقيه الى معرفة معانيها
 وذكر معانيها في التعبير بها تغليب للاكثر كمن قال الضار

في شرح

في شرح كتاب سيبويه لحرف يطلقه سيبويه على الاسم والفعل
 عليه فلا تغليب وفي خط المصنف عدها بخط القلم الرندي اختصارا
 في كتابه وفي بعض النسخ عطف القلم المعتاد ولم يمس عليه لوضوحه
احدها اذن وهي من نواصب المضارع **السيبويه** وهو موثق الجواب
ولجزاء معا قال **الشلوبين** وهو يفتح اللام وضم القاف الاستاذي
 على وهو بلفظ الاله لسر الابيض الاشتقاق **ايما** قال **الفارسي** غالبا
 فاذا قلت لمن قال اذورك اذا اكرهك فقد اجبت وجبت اكرامك
 جزاء زيارته اي زرتني اكرمتك ومن غير الغالب ان تتمحض الجواب
 كما اذا قلت لمن قال احبك اذا احببك فقد اجبت فقد ومدخول
 اذن فيه مرفوع لاقتفاء واستقباله المسترط في نصها ويتكلف الشك
 في جعل هذا امثالا للجزاء ايضا اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك
 وسياتي عدها من مسالك العلة لان الشرط علة للجزاء **الثاني ان**
 بكسر الزنة وسكون النون **الشرط** وهو تغليب امر على آخر نحو وان
 تعود وانفرد **النفى** نحو ان عندكم من سلطان بهذا ان اردنا الله
 احسن اي ما في الاليتين **والزيادة** ويعبر عنها بالكسبة وهو اولي
 لان الزيادة ليست بمعنى بوضع اللفظ له نحو ما ان زيد قائم بنى
 غدا انتم ما انتم ذهب **الثالث** او العاطفة **للسك** من المسك نحو قالوا
 لبنا يوما او بعض يوم قال بعضهم ويحمل انما هذا الاخر **والدعاء**
 على السامع نحو وانا اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين **والتحخير**
 بين المتعطفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خذ من مالي درهما
 او دينارا ام جاز نحو جالس العلماء او الزهاد وقصر بين مالك
 وغير التحخير على الاول وسماه الثاني بالاباحة وليس الاباحة
 الشرعية لان المقام في معنى او بحسب اللفظ قبل ظهور الشرح
اليه والطالع على جميع الجوامع

بل المراد الا باجبة بحسب العقل او بحسب العرف في اى وقت كانت
وعند اى قوم كانوا وقال الزركشي الظاهر انما قسم واحد لا
حقيقة الاباحة التعيين وانما امتنع في خذورها او دينار القرية
العرفية لا من مدلول اللفظ كما ان الجمع بين العلماء والزهاد وصف
كمال لا نقص **ومطلق الجمع** كالواو وخو جاء لخلافه او كانت له قد راي
وكانت **والنقسم** وهو نوعان تقسيم الكل الى جزئياته نحو الكلمة اسم
او فصل او حرف وتقسيم الكل الى اجزائه نحو السكجيين خل او ماء او
عسل فالكل هو الذي يصدق على كل من جزئياته والكل هو الذي
لا يصدق على كل من اجزائه **وبمعنى الى المساوية** لا لا فتنبض المضاع
بان مضمون نحو لا تستهين الصليب او ادرك المني الى ان ادرك المني
فيما انقادت الامال الا لصا برو **والاضراب كليل** كقولهم وارسلناه
الى مائة الف او يزيد ون اى بل يزيد ون اى اخبر عنهم اولا
بانهم مائة الف نظر لفظ الناس مع علمه تعالى بانهم يزيدون عليها
ثم اخبر عنهم ثانيا بانهم يزيدون نظر للواقع ضارب عن غلط الناس
قال الحريزى والتعريب ظاهر كلام المتن كالمعنى ان الحريزى ابتكر
ذلك قال ابن ابي شريف وهو كذلك فيما يظهر وقول البرماوى
وسيقه الى ذلك ابو البقا وهم لان مولد متاخر عن وفاة الحريزى
بنيف وعشرين سنة وله تعليق على مقامات مشهور فكيف خفي
على البرماوى ذلك مثال ذلك **نحو ما ادى اسلام او روع** يقال
ذلك لمن قصر الزمان بين وراعه وسلامه كما صرح به الحريزى
في شرح الملح فهو من تجاهل العارف ومثله ما ادى اذن
اقام لتعريب الزمان بين الاذان والاقامة وقال ابن هشام

الحق ان اوهناك للشك وهو محصل المعنى المراد من سرعة الوداع
وكان زمانه لها اشتدت مقارنة الوداع لمن السلام اشكل
لحال تنبيه ما ذكر من ان اولها كوريات وقوم ذهب المتأخرين
واما مذهب المتقدمين فيروا لحد الشين او الاشياء وغيره انما
يفهم بالقرائن وقال ابن هشام والسعد التقياراف اذ التحقق **الرابع**
اى بالفتح للزعم **والسكون** للبقاء **التفسير** اما مفرد وهو ما ليس
بجمله ولا يشترط نحو عندى عسيه اى ذهب وهو بدل او عطف بيان
واما بجمله نحو و
او تر مبنى بالطرف اى ائت مذنب **وتقتلنى** لكن اياك لا اقل
فانت مذنب تفسير لما قبله اذ معناه تنظرين الى نظر مفضى ولا
يكون ذلك الا عن ذنب واسم ككن ضمير الشأن وخبرها الجملة
بعده وقد مفعول اقل للاختصاص اى لا اقرئك بخلاف غيرك
ولند القريب او البعيد او المتوسط اقوال اولها للمبرد وبيل
له خبر الصحاحين في آخر اهل الجنة دخولوا دناهم منزلة فيقول
اى رب اى رب وقد قال تعالى فاني قريب وثانيها للسيبويه وصحة
ابن مالك وهو الاصح سواء كان بعيدا حسا او حكما وثالثها
لابن برهان **لننا مسراى بالفتح** **وبالتشديد** اسم **الشرط** نحو قوله
تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **والاستفهام** نحو اياكم زادت هذه
ايماننا **وموصوله** نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ابراهيم
اى الذى هو اسد **ودالة على معنى الكمال** بان تكون صفة لتكملة
جائدة نحو مرت برجل اى رجل او مستقة نحو مرت بعالم
اى عالم اى كامل في صفات الرجولية او العلم او حاله نحو مرت
بزيد اى رجل اى كامل في صفات الرجولية **وموصوله لنده**

ما فيه **ال** غويا ايها الرسل اما اي بالكسر وسكون الباء فحرف
جواب بمعنى نعم ولا يجاب بها الا مع القسم نحو ويسئلونك الحق
هو قد اي وربي وتركك لقلة احتياج الفقيه اليها **السابع**
اذا سمع للماضي طرفا وهو الغالب نحو قوله تعالى نعم الله اذا خرج
الذين كفروا الى وقت اخر اجرم له **ومفعولا به** هذا مذهب طائفة
منهم الا حفص اذا خرج عن الظرفية نحو قوله تعالى واذا ذكرنا الى
بالستم او تفكروا او تذكروا اذا نتم قليلا فكثركم اي اذكروا
حالتكم هذه وقيل انها لا تخرج عن الظرفية وما ورد مما ظاهرهما
يوهم خروجها عن الظرفية فهو موقوف بما يرد به اليها **وبالافتقار**
به نحو قوله تعالى واذا ذكرنا في الكتاب مريم اذا انتدت الحقة انتدنا
ومضاف اليها اسم زمان نحو قوله تعالى ربنا لا تزعج قلوبنا بهذا
هدتنا واسم **المستقبل** فافى **الاصح** نحو فستوف يعلمون اذا اغللا
في اعناقهم وقيل ليست للمستقبل واستعماله فيه هذه الآية لتمكن
وقوعه كالماضي مثل اقم الله **وتروا للتعليل** وهل يكون حرفا بمعنى
وقت التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظه اذا قولان في المعنى
من غير ترجيح ونسب الاول لسبويه وهو الاصح نحو اكرمته زيدا
اذا جاء في اي لمحبة على الاول او وقت محبة على الثاني **والمفاجأة**
بان يكون بعد بنيا او بينهما **وقال سيبويه** وهو حرفا ظرفا
مكان او ظرف زمان اقوال اصمها اولها كما اختار ابن مالك نحو
بنينا وبينهما انا واقفا اذا جاء زيد اي فاحا محبة وقوف في مكان
او زمانا تنبيه استغنى المصنف عن حكاية هذه الخلاف بحكاية
مثله في الاصلية في المفاجأة الآتية بيا وقيل ليست للمفاجأة
وهي في ذلك ونحو زمانا يدع ومعنى المفاجأة كما قال ابن الحاجب

حضور الشئ معك في وصف من او صافك الفعلية **السابع** **والمفاجأة**
بان يكون بين جملتين ثابتهما ابته اثبة **حرفا على الاصح** **وقال**
الاخفش **وان مالكا** فلا محل لما بعدها والمفاجأة هو ما بعدها
خاصة لان المفاجأة معنى من المعاني كالاستفهام والنفي والاصل
فيها ان توردى بالحرف **وقال المبرد** **وان عصفور** **خلف مكان** **وقال**
الزجاج **والزنجشري** **خلف زمانا** تقول خرجت فاذا زيدا واقفا
اي فجاء وقوفه خروجي او مكانه او زمانه وهل القافية لازمة
لازمة او عاطفة لجملة المفاجأة على ما قبلها او للسببية المحضة كفاء
لجواب اقوال اولها للفارسي وغيره وثانيها **الاجف** وثالثها **الزجاج**
وتروا للمستقبل متضمنة معنى الشرط **عليا** فيجاء بالفاء
عوا اذا جاء نظرا للآية ومن غير الغالب عوا اذا امرت سرأى وقت
احرار **وندرم** **مبينا للماضي** نحو واذا راو تجارة اولها والآية
فانها تزل بعد الرقبة والانعصاض **والحال** نحو والليل اذا يغشى
ادغشيان اي طمسه آثارها مقارن له **الثامن الباء الموحدة**
والصاق وهو تعليل شئ بشئ واتصاله به لان الباء تلصق المفعول
بالمفعول **حقيقة** نحو بدرا الى الصق به **ومجازا** نحو مرتت بزيد فان
المروء لم يلصق بزيد وانما الصق بكان يعرب منه **والهدية**
كالهبة في نصير الفاعل مفعولا نحو قوله ذهب الله بنورهم اي اذهب
وفرقت الزنجشري بينهما بان الاول ابلغ لانه يفيد ان الفاعل اخذ
النور وامسكه فلم يبق منه شئ بخلاف الثاني **والاستعانة** وهي
الداخل على الالف الفصل نحو كتبت بالقلم تنبيه ادرام هذه
في السببية الآتية كما قال ابن مالك اولي من عدها قسما براسها
والسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات

١٤٦
 اخذت لهم **والمصاحبة** بان تكون الباء بمعنى مع او يفتي خيا وعن
 مصحوبها الحال وليذا تسمى بالحال خوفه **تعا** قد جاء كم الرسول
 بالحق اي مع الحق او **محقا والظرفية** المكافئة والرمائية خو ولقد
 نصركم الله ببدر ونجسناهم بسحر **واليدلية** بان يحل محلها لفظ
 بدل كقول عمر رضي الله عنه ما يسه في ان لي بها الدنيا اي بدليها
 قالوا حتى استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في العزم فأذن
 له وقال لا تشاقي يا اخي من دعايك وضمير بها راجع الى كلمة
 النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة وافني مصفيا لتقريب المنزلة
 لا للتخفيف **والمقابل** وهي الالة على الاعراض ثمنا لو كان العوض
 كما شترت الغرس يالف او غير كقابك احسانه بضعفه وكقوله
تعا ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا **والمجاورة** كمن خوفه **تعا** واسال
 به خبر اي عنه **والاستعلاء** كقوله **تعا** ومن اهل الكتاب
 من ان تأمنه بقتظا راي عليه **والقسم** نحو بالله لا فعلن كذا
والغاية كالي خوفه **تعا** وقد احسن في اي اي جعل
 الا احسان منبرها الى وبعضهم ضمن احسن معنى لطف **والتاكيد**
 وهي الزائدة مع الفاعل او المفعول او المبتدأ او الخبر كقوله بالله
 شهيد او فري اليك بخذ الخلة وبحسبك درهم واليسن الله بكاف
 عبده **وكنا التبعية** كمن خوفه **تعا** عينا يشربها عباد الله
 اي منها **وفاقا للاصمعي والفارسي وابن مالك** وقبل ليست
 للتبعية ويشرب في الآية بمعنى يروي او يلته فجازوا الباء
 للمبينة **السايع بل للعطف** مع اضراب ان وليها مفرسوا
 اولية موجبا خو جاء زيد بل عمرو و اضراب زيد ابل عمرا
 فتقل حكم المصطوف عليه فيصير كانه مسكوت عنه الخ

المصطوف

١٤٧
 المصطوف ام غيره خو ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب زيد ابل عمرا
 فتقر حكم المصطوف عليه ويجعل منه المصطوف **والاخر** يا اي
 وتكون للاضراب فقط دون العطف اذ اولها جملة وبذلك علم
 ان الاضراب اعم من العطف لا مابينه بخلاف ظاهر كلام المصنف
 والحاصل ان بل للعطف والاضراب ان وليها مفرس وللاضراب فقط
 بهذا المعنى **اما لا بطل** لما وليته خو قوله **تعا** يقول به جنة بل
 جاءهم بالحق فلجأ في الحق لاجنون فيه **اولا نقال من غرض الى**
آخر نحو العاشري بفتح الموحدة وسكون الياء التحيية وفتح الدال
 اسم ملازم للنصب والاضافة الى ان وصلتها بمعنى غير ذكر
 نحو هري خوانه كثير المال يدي اي غير ان يخل **ومعنى من اجل** على الاصح
 ذكر ابو عبيدة والشافعي فيما رواه ابن حبان في صحيحه عنه **وعليه** خبرا
 افصح من نطق بالفارسية **اي من قريش** اي الذين هم افصح من نطقها
 وانا افصحهم وخص بالفناء بالذكر لغرضها على غير العرب والمعنى
 انا افصح العرب وقيل ان يدي فيه بمعنى غير وانه من تأكيد المدح بما يشبه
 الذم وقيل هذا الحديث لا اصل له **الحادي عشر ثم للتشريك** في الاعراب
 والحكم اتفاقا **والمهمل على الصحيح** خلافا للفراء **الترتبية** الذكر والمؤنث
خلافا للبيان ابي عاصم تقول جاءني زيد ثم عمرو اذا اشارك زيدا
 في الجمي وتراخي مجيئه عن مجيئه وقيل قد تكون زائدة ولا تكون
 عاطفة فلا تكون لشي من ذلك كقوله **تعا** حتى اذا ضاقت عليهم
 الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله
 الا اليه ثم تاب عليهم فانها زائدة لان مدخولها جواب اذا وقال
 الفراء لا تفيد المهمل كقول الشاعر
 تكفر الرديني تحت العجاج لا جرى في الانا بيب ثم اضطرب

قوله تعا ولدينا كتاب ينطق بالحق
 الآية فما قبل بل فيها على حاشية

١٤٩
اذا اضطراب الرجح يعقب جري الزحف في الانابيب والردني نسبة الى
ردنية وهي ما بين العقدتين وقال الصادي لا تفيد الترتيب كقوله
تعالى فاليوم جرحهم ثم الله شهيد على ما تفعلون اذ مشادة الله
متقدمة على المرجح وقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجا وجعل قبل خلقنا واجيب عن الاول بان اذ فيه لمجرد الظرف
وبان جوابها مقدم راي تاب عليهم و ثم تاب عليهم بالية ومضاه
استخدام التوبة ومعنى المقدر انشاها وعن الثاني بان توسع في ما يقع
فيه موقع الفاعل عن الثالث بانها استعملت فيه للترتيب الاخبار ك
لا الوجوه بان ترتب الخبر لا الخبر عنه كقول الشاعر
ان من سادتم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده

وهذه الجواب يفوت به التراخي واجيب باجوبة اخر عن الآية الثانية
منها ان العطف على محذوف اي من نفس واحدة انشاها ثم جعل
منها زوجا ومنها ان العطف على واحدة بنا ويلها يتوحد
اي انفرت ثم خلقت حواء من قصيراه وبانها قد توسع في ما يقع
في ذلك موقع الواو **الثاني عشر حتى لا فتيا الفاية غالبا**
وهي حينئذ اما جارة الاسم مرتج نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او
مؤول من ان والفعل نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليك
موسى اي الى رجوعه واما عاطفة الرفع او دني نحو مات الناس
حتى الانيا وقدم للحاج حتى المشاة واما ابتدائية بان يستأنف
بعدها جملة اما اسمية نحو

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة **اشكل**
او فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه **وتكون للتعليل** نحو اسلمتني
قد خل لجة **وندر استعمال حتى للاستثناء** نحو

ليس

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود ومال يدك قليل
اي الا ان تجود وهو استثناء منقطع تنبيه يؤخذ من صنع القصة
ان مجيئ التعليل ليس بغالب ولا نادرا بل كثير قال الزركشي وغيره
ويجوز جعل حتى هنا بمعنى الى ودجلة بفتح الدال وكسر هاء زبداد
والا شكل ما فيه بياض وجملة **الثاني عشر** وهي حرف على الاصح
خلاف الكوفيين في دعوى اسميتها **للتكثير** وتكون على القولين
نحو قوله تعالى يا ايها الذين كفروا لو كانوا مسلمين اذ يكثرون
تمنى ذلك يوم القيمة اذ عاينوا حالهم وحال المسلمين **والتعليل**

الارب مولود وليس له اب وزد ولو لم يلد له ابوان
اراد عيسى وادم عليهما السلام واختار ابن مالك ورودها
للتكثير اكثر **ولا يختص باحدها** اي التكثير والتعليل **خلاف**
لزام ذلك اي انها تختص بالتكثير وهو ان درستوية ولو كان
والزحرفي وغاه ابن خروف وابن مالك لسيبوية ولم يعمدوا
بهذا البيت ومثله ونزع منها تختص بالتعليل وهو قول الجمهور
وقرروا في الآية ان الكفا رتبة هم اهل ال يوم القيمة فلا
يفيقون حتى يتمنوا ذلك الا في احيان قليلة وقيل انها حرف
ايات لم توضع لتكثير ولا لتعليل واما مستقار ذلك من القرائن
واختار ابو حيان **الرابع عشر على الاصح انها قد تكون اسما**
بقلة **بمعنى فوق** وذلك اذا دخل عليها من نحو وعدت من على
السطح اي من فوقه وقال ابن خروف والشلوبين تكون اسما
دائما وقال السيرافي تكون حرفا دائما ولا مانع من دخول حرف
على حرف اي في اللفظ بان يقه رله مجرور محذوف **وتكون**

يكثر **حرف الاستعلاء** اي للعلو لاطلبه حاسا نحو كل من عليها
 فان او معنى خوفنا بعضكم على بعض واما على في توكلت على الله نحو
 فجلها الرضى من العلو المجازي واللائق بالادب عدم التعبير =
 بالاستعلاء مطلقا فمعنى توكلت على الله لزمت تفويض امر اليه
والمصاحبة مع خوفنا في المال على حبه اي مع حبه **والمجاورة** نحو
 رضى عليه اي عنه **والتعليل** نحو وتكبروا الله على ما هداكم لهداه
 اياكم **والظرفية** كفي خوود خل المدينة على حين عطفه من اهله
 في وقت عطفه **والاستدراك** ككن نحو فلان لا يدخل الجنة
 لسوء فعله على انه لا يبا من رحمة الله اي لكنه **والزيادة** اي التوكيد
 نحو حديثا الصالحين لا اخلف على من اي مينا تنبيه قد يكون
 ايضا بمعنى الى نحو حقيق على ان لا اقول وبمعنى من نحو قوله
 تعا اذا اكثروا على الناس يستوفون **اما علا** **يفعل**
 اتفاقا نحو قوله تعا ان فرعون علا في الارض ولصلا بضمهم على
 بعض فقد استعملت علا في الاصح اقسام **الظرفية** **الخامسة عشر**
الفاء العاطفة **الترتيب المصنوع** نحو قوله تعا اما قد علم
والذكر وهو ان يكون ما بعد الفاء مرتبا في الذكر دون المعنى
 على ما قبلها سواء كان تفصيلا له نحو انا انشانا من انشاء فجعلا من
 ابكارا عرابا جمع عروب وهي كسنة وقيل المحبة لزوجها اترابا اي
 متفقان في السن ام لا خوكم من قرية اهلكناها باسنا بياتا
 وهم قاتلون وقال ابن هشام هو عطف مقفول على مجمل نحو
 قوله تعا فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله
 جهنم الاول اظهر وليسما ايضا الترتيب الاخبار **والتعقيب**

ش

١٥١
فعل **مستحب** **حسب** تقول قام زيد ففعل واذا عقب قيامه قام
 زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم بالبصرة ولا بينهما
 وتزوج فلان فولد له ان لم يكن بين الزوج والولادة الامدة
 لعل مع خطة الوطى ومقدمة **والسببية** ويلزمها التعقيب نحو
 فوكم موسى ففرض عليه وخرج بالعاطفة الرابطة للجواب فقد
 تترقى عن الشرط نحو ان يسلم فلان فهو يدخل الجنة قد لا يتسبب
 عن الشرط نظر الظاهر نحو قوله تعا ان تقه بهم فانهم عبادك
السادس عشر **في الاظرفين** المكاني والزماني فالاول نحو قوله
 تعا وانتم عاكفون في المساجد والثاني نحو قوله تعا واذكروا
 الله في ايام معدودات هذا مثل الحقيق فيهما ومثل المجازي قوله
 تعا وكم في القصاص حياة وقوله تعا يدخل من يشاء في رحمته
والمصاحبة مع خوف قوله تعا **والتعليل** على قوله في زينة اي معها
والتعليل نحو قوله تعا فذ كن الذي تشق في اي لاجله
والاستعلاء اي العلو نحو قوله تعا لاصلينكم في حد وبع الغن
 اي عليها قاله الكوفيون وابن مالك فان الصلب ينشئ عن
 الظهور والاشهار والظرفية المجازية يجعل لحد ع ظرفا للصلب
 لتكنه عليه تمكن المظروف من الظرف **والتوكيد** وهي الزائدة
 نحو قوله تعا وقال اركبوا فيها اي اركبوها **والتعريض** عن
 اخرى فخذ وقه قال الجلال المحلي خورهدت فيما رعبت والاصل
 زهدت ما رعبت فيه انتهى قال ابن ابي شريف فيه نظر لان
 زهد يقع في معنى ومنه حديث ابن ماجه وغيره ازهد في الدنيا
 عبك الله وازهد فيما عند الناس يحيل الناس والذي مثل
 به صاحب المعنى للتعريض ضربت فيمن رعبت قال اصله ضربت

فخرج

تسع بالاسرار وانكم غيرهم
 وجعلوا الزمخشروا غيره للظرف

١٥٢
 من رغب فيه **وبمعنى الباء** خو قوله تعالى جعل لكم من انفسكم
 ازواجاً ومن الانعام ازواجاً اي ذكر وانثى يذوقكم فيه
 اي يكثر لكم بسبب هذا العمل بالتقوى وهو سبب البقاء وجعلها
 الرخصة في هذه الآية للظرفية المجازية مثل قوله تعالى وكم في العظام
 حياة **وبمعنى الخ** خو قوله تعالى فردوا اليهم في افواههم اي اليها
وبمعنى من خو قول القائل هذا ذراع في الثوب اي منه يعني فلا يمينه
 لقلته **السابع عشر في التعليل** فينصب المضارع بها بان مضمرة
 خوجبت كي انظر ك اي لا نظراً لعلته لحيث ان ذهاباً وان كان
 مجيء اليه علة لنظم اليه خارجاً **وبمعنى ان المصدرية** بان يدخل
 عليها اللام خوجبت كي تكرم اي لان فهي مصدرية لا
 تعليلية واللام يد عليها حرف التعليل **الثامن عشر في الاسم**
لاستغراق افراد المضاف اليه المنكر كقوله تعالى كل حزب بما لديهم
 فرحون كل امرء بما كسب رهين **والمعرف المجموع** خو كل العالمين
 حادث ومنه ان كل من في السماوات والارض الا اني الرحمن
 عبد او كلمتم آتية يوم القيمة فردوا **لاستغراق اجزاء المضاف**
 اليه **المفرد المعرف** خو كل زيد او الرجل حسن اي كل اجزائه
 فان قيل هذا هو الاصل في معنى كل وقد يتخلف فتاتي مضافة
 الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة السبعة غير الى
 عمر وابن دكوان كذا لك يطبع الله على كل قلب متكبر متكبر
 قلب وقد تاتي مضافة الى المفرد **والمعرف** والمراد استغراق الاجزاء
 خو قوله تعالى كل الطعام كان حل لبي اسرائيل اجيب عن الاول
 بانه على تقدير كل بعد قلبه ليعلم افراد القلوب كما هي اجزاءها
 وعن الثاني بانه من قبيل المعرف الجنس وهو في المعنى

لا انكفة

١٥٣
 كالانكفة **التاسع عشر في الاسم** لجارية تأتي **التعليل** وهي مكسورة مع
 كل ظاهر نحو لزيد الامع المستغاث فتفتح نحو بالله ومفوعة
 مع كل مضمرة نحو لنا الامع يا المتكلم فمكسورة نحو لي مثال
 التعليل خو قوله تعالى وانزلنا عليك الذكر لتبين للناس اي
 لا جد ان تبين لهم **والاستغراق** هو الواقعة بين معنى وذات
 نحو النار للكافرين اي عذابها يستحق لهم وخو الغرض للمؤمنين
والاختصاص هو نحو لجنة للمؤمنين لان النار ليست مختصة للكافرين
 وان كان تأمدها مختصاً بهم بخلاف لجنة لا تكون الا للمؤمنين
والملاك خو قوله تعالى ما في السموات وما في الارض قال
 ابن الحنابل والفرق بين الثلاثة ان ما لا يصلح له التملك اللام
 فيه لام الاختصاص وما يصلح له التملك التملك ولكن اضيف
 اليه ما ليس يملوك له الكلام مع لام الاختصاص الاستحقاق
 وما عدا ذلك اللام فيه الملك **والصيرورة اي المال والعاقبة**
 كقوله تعالى فالنقطة ان فرعون ليكون لهم عدوا وحزناً فلهذا
 عاقبة التقاطع له لعلته ادهى تبينه **والتملك** نحو وهبت
 لزيد ثوباً اي ملكته اياه **وتشبيه** اي التملك خو قوله تعالى
 والله يجعل لكم من انفسكم ازواجاً وجعل لكم من ازواجكم بنين
 وحفلة **وتوكيد النفي** وهي الداخلة في خبر كان او يكون للمقنين
 خو قوله تعالى وما كان ليعذبهم وانذرتهم لم يكن الله ليفعل لهم
 ففي في هذا او نحو توكيد نفي الخبر الداخلة عليه المضمرة فيه
 المضارع بان مضمرة **والتعدي** خو قوله تعالى وتله العجبين
والتاكيد وهي زائدة كان تأتي لتقوية عامل ضعفاً بالتأخير
 خو قوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعجبون او كونه فرعاً في العمل

ولم يعطوها للاختصاص في المثال
 الا وكما في لجنة للمؤمنين

خوف قوله تعالى ان ربك فعال لما يريد واصله فعال ما **ويجوز**
 الى خوف قوله تعالى ان ربك اوحى اليها اي اليها **وبمعنى** على كقوله
 تعالى ويجزون للاذقان اي عليها **وبمعنى** في نحو ونضع للوازن
 بالقسط ليوم القيمة اي فيه **وبمعنى** عند نحو قوله تعالى بل كنوا
 بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتحقيق الهم في قراءة الحمد وهو
 قراءة شاذة اي عند ما جاءهم **وبمعنى** بعد كقوله تعالى اقم الصلاة
 ادلوك الشمس اي بعد **وبمعنى** من نحو سمعت له صراخا اي منه
وبمعنى عن كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عنهم
 لو كان اي الايمان خبرا ما سبقونا اليه ولو كانت اللام في هذه
 الآية للتبليغ لقبل ما سبقونا اليه وضمير كان واليه للايمان
 وخرج بالخارج لما زمة خوف قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته
 وغير العاملة كلام الابد كقوله لا نتم اشد رهبة تنبيه
 اعلم ان دالة حرف على معنى حرف اخر مذهب الكوفيين اما
 البصريون فذلك عندهم على تضمن الفصل المتعلق به ذلك لحرف
 ما يصلح معه معنى ذلك لحرف على الحقيقة لان النقص عندهم
 في الفصل اسهل منه في لحرف **العشر** **ون** **لولا** **حرف** **مضاه** **في الجملة**
الاسمية امتناع **جوابه** **لوجود شرط** **خو** **لولا** **زيد** **اي** **موجود**
 لا هتاك امتنع الالهانة لوجود زيد فزيد الشرط وهو مبتدأ
 مخذوف لخبر لزيد وما ومعناه **في** **الجملة المضارعة** **اي** **المضارع** **صدا**
التوضيح بمضاهة ومجهولان وهو الطلب كشيء خو لولا استغفر
 الله اي استغفره ولا به وزاد بعضهم الفرض ايضا وهو
 طلب بلين خو لولا اخر تني اي توخرني الى اجل قريب ومعناه
في **الجملة الماضية** **اي** **الماضي** **صدا** **رها** **التوبيخ** **خو** **قوله** **تعالى**

لولا جاءوا عليه باربعة شهداء وحجهم الله تعالى على عدم المجئ
 بالشهداء بما قالوا من الافك وهو في الحقيقة محل التوبيخ **وقيل**
 اي قال البروي **وتر** **لولا** **اللفظ** بمنزلة لم كقوله تعالى فلو لا
 كانت قرية امتت اي فما امتت قرية اي اهلها عند مجئ العذاب فغفوا
 ايمانها الا قوم يونس وورد بانها في الآية للتوبيخ على ترك الايمان
 قبل مجئ العذاب وكانه قيل فلو لا امتت قرية قبل مجئ فغفوا
 ايمانها والاستثناء حينئذ منقطع فالافيه بمعنى لكن وقيل ترد لولا
 ايضا للاستفهام كقوله تعالى لولا انزل عليه ملك وورد بانها فيه
 للتخفيف اي هلا انزل بمعنى ينزل **لما** **اي** **العشر** **ون** **لولا**
 اي حرف شرط **لما** **اي** **كثير** **اي** **لتطبيق** **معنى** **ماضي** **على** **معنى** **ماضي**
 خو لوجاء زيد لا كرمته **ومل** **المستقبل** **اي** **لتعلق** **مستقبل**
 على مستقبل خو احسن الي زيد ولوا ساء وعلى كورد شرط **لما**
قال **سيبويه** **لوحرف** **لما** **اي** **لفعل** **كان** **سبق** **اي** **لانقضاء** **ما**
 يستمع وهو لجواب **لوقوع** **غيره** **وهو** **الشرط** **وقال** **الخير** **اي** **غير**
 سيبويه من المربين هي **حرف** **امتناع** **اي** **لامتناع** **الشرط** **وكلام**
 سيبويه السابق ظاهر في هذا ايضا فلا خلاف في المعنى بين
 القولين و مراد سيبويه وغيره ان انقضاء الشرط والجواب
 هو الاصل وبقاء الجواب على حاله مع انقضاء الشرط عارض
 في بعض الصور الآتية وهذا هو المشهور بطريق رامة العربية
 فسقط **مطابق** **بذلك** **ما** **قيل** **والصواب** **ان** **لولا** **تعرض** **لها** **الى**
 امتناع الجواب **ولا** **الى** **ثبوته** **وانما** **لها** **تعرض** **لامتناع** **الشرط**
وقال **ابو علي** **الشلوبين** **لان** **لولا** **على** **امتناع** **الشرط** **ولا** **على**
 امتناع الجواب بل هي **لجورد** **الربط** **اي** **لجورد** **ربط** **الجواب**

بالشرط كان واستفادة ما ياتي من انتقاءها او انتقاء الشرط
فقط من خارج وتبعه على ذلك ابن هشام كخضار وحى ورد في
المعنى **والصحيح** عند المصنف في مفاد **لوقفا** **الشيخ الامام**
والله متاع ما يليه متبا او متفيا **واستلزامه** اى ما يليه **التاليه**
متبا كان او متفيا فالافتقار اربعة لانها اما متبا ان تحولوا
زيد الاكرمه او متفيا ان تحولوا لم يحى ما اكرمه او الاول
صبت والثاني متفيا تحولوا قصد في ما خبيته وعكس تحولوا لم يحى
عشت عليه **ثم ينسب التالي** ايضا وهو الجواب **ان ناسبا** المتقدم وهو
الشرط بان لزمه عقلا او عادة او شرعا **ولم يخلف** **المقدم** شرط
غيره في مناسبه الجواب له **لو كان فيهما** اى السموات والارض **الآية**
الا الله اى غير **فسد** فسادهما اى خروجهما عن نظامهما
المشاهد مناسبا لتعدد الآلهة الملزوم الفساد له على وقف
العادة لا عند تعدد الحكم من التمايز في الشئ وعدم الاتفاق
عليه ولم يخلف التقه في ترتب الفساد غير فينتفى الفساد
بانتقاء التقه والمفاد بلونظر الى الاصل وهو انتقاء الجز
الاتقاء الشرط كما سبق هذا تقرير كلامه وقال ابن الحاجب
في اماليه ان هذه الآية سيقته لنفى التقه في الآلهة
بامتناع الفساد لان امتناع الفساد لا امتناع الآلهة لان خلاف
المفهوم من السياق لانه يلزم من انتقاء تعدد الآلهة انتقاء
الفساد لوزوق ذلك وان لم يكن تقه في الآلهة لان المراد
بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله
الآله الواحد سبحانه انتهى **لا ان خلفه** اى الحقيقة ثم غيره
في ترتب التالي عليه فلا يلزم من انتقاء المقدم انتقاء التالي

كقول

كقولك في شئ **لو كان** هذا الشئ **انسانا** **فان كان** **حيوانا** **فان كان** **الحيوان**
مناسب للانسان للزوم الحيوان للانسان عقلا لانه جزؤه ويخلف
الانسان في ترتب الحيوان غير كالحمار فلا يلزم من انتقاء الانسان
عن شئ انتقاء الحيوان عنه لجواز ان يكون غير انسان اذ لا يلزم
من انتقاء الاخصر انتقاء الأعم **ويثبت** التالي متفيا كان او متبا
على حاله مع انتقاء المقدم متفيا كان او متبا **ان لم يأت** اى ثبوت التالي
انتقاء المقدم **وناسبا** اى ثبوت التالي انتقاء المقدم اما **الاول**
كلو لم يخف لم يعص لما خوذ مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
او عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صريحا ولم يخف الله لم يعصه رقب
عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلونظر الى
فترتب ايضا في قصده والمعنى انه لا يعصى الله اصلا لامر الخوف
وهو ظاهر ولا مع انتقائه اجلال الله تعالى ان يعصيه وقد اجتمع
فيه الخوف والاجلال رضي الله عنه وهذا الاثر واحد
المشهور بين العلماء قال الشيخ بهاء الدين اخو المصنف في شرح
التلخيص كغير من المحمدين كالحافظ عبد الرحيم العراقي ورواه
لم يجلد في شئ من كتب الحديث بعد الفحص الشديد **او المساواة**
اى بالمناصب **كلو لم تكن** **ربيبتي** لما حلت لي للرضاع **المأخوذ**
من قوله صلى الله عليه وسلم في ربه بظلم المهرملة بنت ام سلمة
وهي هند لما بلغه حد النساء انه يريد ان يتكلمها بناء على تجوزهن
ان ذلك من خفا نفسه انما لو لم يكن ربيبتي في حجري ما حلت لي
انما لابنة اخي من الرضاع رواه الشيخان رقب عدم حلها على
عدم كونها ربيبتي بالمبين بكونها ابنة اخي من الرضاع
المناصب هو له شرعا مناسبه للاول سواء المناصب

١٥٨
 حرمة للمصاهرة حرمة الرضاع والمفني انما لا يحل في اصله لان بها
 وصفين لواحق كل منهما حرمت به كونها ربيبة وكونها ابنة افي
 من الرضاع وقوله في جري على وفق الآية وقد تقدم الكلام عليها
 في المنطوق والمفهوم وانما جرى على الغالب تشبيها قال لجلال المحلى
 ويجمع بين ما تقدم في اسمها من انه هودرة وبين ما في مسلم عنها انما
 بنت ام سامة كان اسمها برة فسمي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زينب وقال لا تتركوا انفسكم **الله** اعلم باهل البر منكم بان لها
 اسمين قبل التخصيص انتهى وهذا بناء منه على اتحاد مسمى الاسمين
 وليس كذلك فاما ابنتان لام سامة من ابنة سامة زينب وبرق
 ولادة احدهما بالحصة والاخرى بغيرها بنت على ذلك ابن سعد
 ونقله عنه النووي في تهذيبه واتفق **او** بالمناصب **الادوية** **كقوله**
 في امرأة عرض عليك نكاحها **وانت اخوة النسب** بيني وبينها
لما حلت لي للرضاع بيننا بالاخوة تشبيه هذا المثال انقلب
 على المصنف فصار جواب شرط جوابا باسما منه والنص
 ليكون للادوية لو انت اخوة الرضاع لما حلت للنسب رتب
 عدم حل المنكوحة على عدم اخوتها من الرضاع المبين باخوتها
 من النسب المناسب هولها شرعا فيرتب ايضا في قصده على اخوتها
 من الرضاع المفا ويلو المناسب هولها شرعا لكن دون مناسبة
 للاول لان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب والمفني
 انما لا يحل في اصله لان بها وصفين لواحق كل منهما حرمت به
 اخوتها من النسب واخوتها من الرضاع وقد جردت لو فيها
 ذكر من الامثلة عن الزمان على خلاف الاصل فيها لان اصلها
 ان تدل على الاستناع في الزمان فان كان ما ضيا فهو الغالب

او مسبقا

١٥٩
 او مسبقا بخلاف الغالب اما امثلة تقيية اقسام هذا القسم
 الذي هو انتقاء الشرط فقط الشامل للمناسبات الاولى والمساق
 والادوية فتقولوا انت زيد الاثنى عليك فيثنى مع عدم الاهانة
 بالاولى لو ترك العبد سؤال ربه لا عطاه فيعطيه مع السؤال
 بالاولى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما
 فقدت كلمات الله اى فلا تنفقه مع انتقاء ما ذكر بالاولى تشبيه
 استشكل قوله **الله** ولو علم الله فيهم خيرا لاسمهم الآية بان الاستدلال
 به على هيئته قياس انتزاعي وهو لو علم الله فيهم لاسمهم خيرا
 ولو اسمهم لتقولوا سحر لو علم الله فيهم خيرا لتقولوا وهذا مخالف
 لان الذي يحصل منهم يتقديرون ان يعلم الله فيهم خيرا هو التقييد
 لا التوقي وارجب بجوابين الاول ان الوسط مختلف تقدير
 لاسمهم اسماء نافعا ولو اسمهم اسماء غير نافع لتقولوا فيه
 نظر الاستدلال انتقاء الاسماء عنهم مطلقا لان الجملة الاولى افاضت
 انتقاء الاسماء النافع والثانية انتقاء غير النافع والادوية باطل
 لبوت اسماءهم في الجملة قطعا والا فلا تكلف الثاني ليس المراد
 من الآية الاستدلال بل بيان السببية على الاصل في لو ان
 سبب انتقاء اسماءهم خيرا هو انتقاء العلم بالخير فيهم وحاشية
 فالكلام قد تم عند قوله لاسمهم ويكون قوله ولو اسمهم
 كلاما مستانفا اى ان التوقي لازم بتقدير الاسماء فكيف
 يتقديرون فهم من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه **وتقولوا**
 خوقوله **الله** فلوان لنا كره فكون من المؤمنين اى ليت لنا **والله**
 بفتح العين المهمل وسكون الراء وهو طلب بلين ورقق نحو
 لو تنزل عنه فافكرمك **والتحضيض** بمهمله فمعجمتان وهو

طلب بحث وازعاج نحو لو سلم فتدخل الجنة اي هلا تسلم فينتجيب
 المضارع بعد فاء جوابها لذلك بعد ان مضمة **والنقلين** **وحيث**
 السائق وغيره ردوا مسائل بالاعطاء **ولو نطقوا** اي يصدقوا
 ما تيسر من كثير او قليل ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه خير
 من العدم وهو بكسر المجهمة للبق كالحاف الفرس والحف للحمل وقد
 بالاحراق اي الشيء كما هي عادة ثم فيه الثاني قد لا يؤخذ وقد
 يرمى اخذ فلا ينفع به بخلاف المشوي قال الزركشي ولحق ان النقل
 مستفاد مما بعدها لانها انتهي بل لحقا انه كغيره مما ذكر مستفاد
 منها بواسطة ما بعدها فنبهه قد ترد مصدرية ايضا نحو قوله تعالى
 يوم اخرجهم ليعرفوا **سنة الثاني والعشرون** **لن حرف فاعل**
 المضارع **ونصب** **للفظة** **واستعمال الزمان** **ولا تقيده** **تأكيده**
ولا تبيده لقوله تعالى موسى عليه السلام لن تراني ومعلوم
 انه كغير من المؤمنين يراه في الآخرة وقد ورد في الحديث المتواتر
 ان اهل الايمان يرونه تعالى في يوم القيمة **خلافا لمن زعمه**
 اى افادتها ذلك وهو الزمخشري ذهب في الكشاف الى الاول
 وفي الامور ترجع الى الثاني كما في قوله تعالى لن يخلقوا ذنبا باوقول
 تعالى ولن يخلق الله وحده واجيب بان استفادة ذلك في هذين
 وعندهما من خارج كما في قوله تعالى ولن يمتنوه ابد او كون ابد
 فيه للتوكيد خلافا في الظاهر ولا تبيد قطعا فاما اذا قيد
 النفي نحو لن اكلم اليوم انسيا ولن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع
 النيا موسى **وتدبر** **لله** **عابه** بواسطة الفقد بعدها وهو الاح
وقا **لا** **لن** **الشرح** **وان عصفور** **بضم العين** **كقوله** **تعالى** **رب**
 بما انعم علي فلن آلون ظهير المحرمين قالوا معناه فاجعلني

لا اكلم

٩

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الثالث

من الأدلة الشرعية في الإجماع وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة نبينا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم في عصره من الأعصار على أي أمر
كان تنبيه يؤخذ من هذا الحد أنه لا يشترط في الإجماع اتفاق ثلاثة
فأكثر لأن مجتهد ليس بمقابل مفرد أضيف إلى معرفة فيعلم الاثنين والأكثر
لا يقال ويعلم الواحد مع أن قوله ليس إجماعا لأننا نقول يمنع منه لفظ
الاتفاق لأنه لا يكون إلا من اثنين فأكثر والمراد بالأمة أمة الإجابة
لأمة الدعوة ويخرج بذلك اتفاق الأم السالفة فليس حجة في الأصح
وعلى مقابلة فالكلام فيما هو حجة الآن ويخرج بقوله بعد وفاة محمد
الإجماع الواقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينعقد وقوله =
اتفاق يعنى الأقوال والأفعال وقوله في عصره يخرج به ترهم اجتماع كلهم
في جميع الأعصار إلى يوم القيمة بل يكفي وجوده في عصر ثم يصير حجة عليه و
على من بعدهم وقوله على أي أمر كان يعنى الإثبات والنفي في الأحكام =
الشرعية كحل النكاح والعقلية كحدوث العالم واللغوية ككون الغاء =
للعقيب والرؤية كتدبير الجيش كما سيأتي فهو حجة كما جزموا به في الأولين
ورجوه في الآخرين وشر في المصنف هذا الحد باني عليه معظم مسایل
الحد ودلائلها كما زعمه الزركشي إذ منتهما لا يؤخذ منه ككون الإجماع حجة
وكونه قطعيا تارة وظلنا أخرى وكون خرقة حراما وناهيك بحسن ذلك
فقال فعلم من أخذ المجتهد في الإجماع اختصاصه بان لا يتجاوزهم إلى غير
هم وهو أي الاختصاص بهم اتفاق فلو غيره باتفاق غيرهم اتفاق وفي وقاف
غيرهم لهم خلاف نبه عليه بقوله واعتبر قوم وفاق العوام للمجتهدين مطلقا
في الحكم المشهور والحقق واعتبر قوم وفاقهم في المشهور دون الحنفى كدقائق =

الفقه

الفقه واعتبار وفاق العوام للمجتهدين إنما هو بمعنى إطلاق الأمة أجمعت
لا بمعنى افتقار الحجة اللازمة للإجماع إليهم أي العوام الأمامية في قوله
بالثاني ويؤيد قوله التفرقة بين المشهور والحقق على القول الثاني واعتبر قوم
أخرون وفاق الأصول للمجتهدين في الفروع لتوقف استنباط الفروع على
الأصول والصحيح المنع لأنه عام بالنسبة إليها والتكلم في الإجماع على مسئلة
كلامية كالأصول وعلم من اعتبر مجتهد الأمة الإجابة كما مر اختصاص =
الإجماع بالمسلمين لأن الإسلام شرط في المجتهد المتأخوذ في تعريفه والتعبير
بالمجتهد هنا وكذا ركن الثاني قريبا أولى من قول الجلال المحلى في الموضعين
بالاجتهاد خرج إجماع من نكوه ولو ببدعة كمنكرى البعث ولو بلغ رتبة الاجتهاد
لعدم قبوله في حجة شرعية فإن لم نكوه ببدعته لم ينعقد الإجماع الأب
على الأصح وعلم أيضا من اعتبر الاجتهاد بالعدل أن كاذب العدل لا يصح
في المجتهد وعدمه أي الاختصاص بالعدل أن لم تكن ركنًا في المجتهد وهو
الأصح كما يأتي في بابة بمحصل بما ذكرنا في اعتبار وفاق الفاسق قولين أحدهما
لا يعتبر مطلقا وثانيهما يعتبر مطلقا وراو عليها قوله وثالثها أي الأقوال في
الفاسق يعتبر وفاقه في حق نفسه دون غيره فيكون إجماع العدل حجة
عليه أن وافقهم وعلى غيره مطلقا ورابعها يعتبر وفاقه أن بين ما خله
في مخالفة العدل بخلاف ما إذا لم يبينه إذ ليس عنده ما يمنع عن أن
يقول شيئا بغير دليل أما الفاسق المتناول فكالعدل لأنه يخرج عن الفسق
بتأولي وقد مر عن رضى //

الشافعي يقول شهادة أهل الأهواء الخطأ بيه وعلم أيضا من قوله
مجتهد الأمة أنه لا يحد من اتفاق الكل لأن إضافة مجتهد إلى الأمة يفيد
العموم وهذا القول أصح الأقوال وعليه الجمهور فتنتزعا لفظة الواحد
وثانيها أي الأقوال ينظر الاثنان دون الواحد وثالثها تنظر الثلاثة دون

الواحد والاثنتين **ورابعها** بضر بالغ **عدد التواتر** دون من لم يبلغه
اذا كان غير من لم يبلغه **عدد التواتر** اكثر منهم ويخرج بذلك ما اذا تعادلا
فلا اجماع قطعاً **وخامسها** تضر مخالفة من خالف **ان ساء الاجتهاد في**
مذاهبه بان كان للاجتهاد فيه مجال بان لم يثبت فيه نص كقول ابن عباس
رضي الله عنهما بعلم القول فان لم يثبت فيه الاجتهاد كقوله بجواز ربا
الفضل فلا تضر مخالفته لو روى النص وهو الاحاديث في الصحيحين وغيرهما
اذ لا يسوغ الاجتهاد في مقابلة النص ويقال ابن عباس رجع عنهما **سادسها**
تضر مخالفة من خالف ولو كان واحداً في **اصول الدين** لخطورة دون غيره
وسابعها لا يكون الاتفاق مع مخالفة البعض **اجماعاً** بل يكون **حجة** اعتبار
اللاكث وثامنها انه اجماع وحجة وتاسعها انه ليس بحجة ولا اجماع وعاشرها
انه لا تضر مخالفته الاقل وحادي عشرها ان رفع المخالفة نص لم تعتبر والا
اعتبرت وثاني عشرها لا تعتبر مخالفة تابعي الصحابي **وعلم** من اطلاق مجتهد
الامة **انه** اى الاجماع **لا يختص بالخاصة** لصدق مجتهد الامة في عصر
بغيرهم **وخالف الظاهرية** فقالوا يختص بهم لكثرة غيرهم كثره لا تنضبط
بشعبه اتفاقهم على شيء **وعلم** من قوله بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم
عدم انعقاده اى الاجماع **في حياة النبي صلى الله عليه واله وسلم** لانه
ان وافقهم بقول او فعل او تقرير فالحجة في ذلك والا فلا اعتبار بقولهم ودونه
وعلم من قوله في عصر **ان التابعي المجتهد** وقت اتفاق الصحابة **معتبر بهم**
لانه من مجتهد الامة في عصر **فان نشأ التابعي بعد** اى بعد اتفاقهم و
صار مجتهد **افعل الخلاف** اى فاعتبار وفاته لهم مبنى على الخلاف في انقراض
العصر ان قلنا يشترط اعتبار والا وهو الاصح فلا يعتبر وعلم من اعتبار كل
الامة **ان اجماع كل من اهل المدينة الشريفة ومن اهل البيت النبوي** وهم
فاطمة وعلي والحسن والحسين رضي الله تعالى عنهم **والخلفاء الاربعة**

وهم

وهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم وعن الشيخين
ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما **ومن اهل الحرمين** مكة والمدينة **ومن**
اهل مصرين الكوفة والبصرة غير حجة في المسائل الست لانه اتفاق
بعض مجتهد الامة لا كلهم تنبيه قد يقال الذي علم انما هو انتقاء
الاجماع لا انتقاء الحجة ولا يلزم من انتقاءه انتقاؤها فالمناسب ان يقول
غير اجماع وليس بحجة على الصحيح **واجيب** بان الاجماع يلزم جميعه فاذا
انتفت انتفى **وعلم** ان الاجماع **المذكور بالا حجة** لصدق التعريف به **وهو**
الصحيح اى فيما ذكر من المسائل السبع قيل ان الاجماع في الاخير ليس بحجة
لان الاجماع قطع فلا يثبت غير الرجوع وقيل هو حجة في الستة الباقية اما الاولى
فالحديث الصحيحين انما المدينة كالذكر تنفيضها وينص عليها والخطا خيست
فيكون منفيان اهلها والكبر هو الزرق الذي ينفع به النار والكور موقد نار هـ
وينص بالتحية على الاشهر اى يخلص واما الثانية فلقله تعالى انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم **تطهير** او الخطا رجس هـ
فيكون منفيان عنهم واما الثالثة فلقله صلى الله عليه واله وسلم عليكم بسنتي
وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى **تسكوا** بها وعضوا عليها
بالنواجذ فثبت على اتباعهم فيتفق عنهم الخطا واما الرابعة فلقله صلى الله عليه
واله وسلم افندوا بالذين من بعدى ابي بكر وعمر امر بالاعتداء بهما
فيتفق عنهما الخطا واما الخامسة والسادسة فلان اجماع من ذكر فيها اجماع
الصحابة لا زهم كانوا بالحرمين وانتشروا الى مصرين واجيب عن الاولى بجواز
صدور الخطا منهم لعدم عصمتهم والحديث مسوق لبيان فضيلة على غيرها
ماعد امكه وعن الثانية يمنع كون الخطا رجسا والرجس قيل هو العذاب و
قيل المستقذر وعن الثالثة يمنع اتفاق الخطا لعدم عصمتهم وعن الرابعة يمنع
اتفاقه ايضا وعن الخامسة والسادسة بالمنع ايضا وعلى تقدير التسليم فنية

تخصيص الدعوى ببعض الصحابة ويرد الوجه المقابل في السابقة يمنع
كون الاجماع قطعيا مطلقا فقد يكون قطعيا وقد يكون ظنيا ومع كونه
قطعيا قد يكون قطعي الملالة فقط وكونه قطعي الدلالة لا يستلزم كونه قطعيا
السند وعلم من اطلاق مجتهد الامة **انه لا يشترط في المجتهدين عدد التواتر**
لصدق مجتهد الامة بما دون ذلك **وخالف في ذلك امام الحرمين** فشرط ذلك
بطريق ان العادة تحكم بان هذا العدد الكثير من العلماء لا يجتمعون على
القطع الشرعي الا عن قاطع فوجب الحكم بوجوب قاطع بلغهم في ذلك **وعلم**
من لفظ الاتفاق **انه لو لم يكن في العصر المجتهد واحد لم يجتمع به** اذ اقل
ما يصدق به اتفاق مجتهد الامة اثنان تنبيه بل الذي علم انما هو انتفاء
حجيته وبقاى فيه ما تقدم **وهو** اى عدم الاصباح به **هو المختار** لان انتفاء
الاجماع عن الواحد وقيل يجتمع به وان لم يكن اجماعا لانحصار الاجتهاد فيه
وعلم من قوله في عصر ان انقراض العصر موت اهله لا يشترط في
انقضاء الاجماع لصدق تعريفه مع بقاء المجتهدين ومعا صرتهم **وخالف الامام**
احمد وابن فورك وسليم الرازي والاشعري **فشرطوا في انقضاء الاجماع**
انقراض اهل العصر وهل المراد انقراضهم **كلهم او غالبهم او اهلهم** كلهم
او غالبهم **اقوال اعتبار العاين والنادر** هل يعتبران اولا او يعتبر العاين
دون النادر او النادر دون العاين كما يستفاد من جمع المسلمين فمن
اعتبر وفاق العاين والنادر من مشترط الانقراض قال يشترط انقراض كل
اهل العصر ومن لم يعتبر وفاق العاين من مشترط الانقراض قال لا
يشترط انقراض علماء اهل العصر كلهم وسبق اعتبار العاين في قبوله و
اعتبر قوم وفاق العوام وسبق عدم اعتباره وقوله فعلم اختصاصه
بالمجتهدين وسبق اعتبار النادر في قوله وانه لا بد من الكل واما عدم
اعتباره دون النادر وعكسه فقوله من ضم المصنف احدى المسئلتين

١٦٣
الى الاخرى واستدل هو لاعلى اشتراط الانقراض في الجملة بان يجوز ان
يطر البعض ما يخالف اجتهاده الاولى فيرجع عنه جواز ابل وجوبا واجيب
يمنع جواز الرجوع عنه الاجماع عليه **وقيل يشترط انقراض العصر في**
الاجماع السكوتي لضعفه بخلاف القول واختار هذا القول الامة **وقيل**
يشترط الانقراض ان كان فيه اى المجمع عليه مهلة بخلاف ما لا مهلة
فيه كقتل نفس واستباحة فرج فلا يشترط فيه انقراض عصر المجتهدين بل
ينعقد قبل انقراضهم لانه لا يحصل الا بعد اتمام النظر **وقيل** يشترط الانقراض
ان يبق منهم اى المجتهدين كثير كعدد التواتر فان بقي منهم عدد قليل دون
عدد التواتر انعقد الاجماع قبل انقراضهم وعلم من اطلاق اتفاق **انه لا يشترط**
في انعقاد الاجماع **قما دى اى الطول الزمن** عليه لصدق تعريفه مع انتفاء
القما دى عليه كان مات المجتهدون عقبه كسقوط سقف عليهم او غرق او نحو
ذلك **وقما دى زمن الاجماع اشترطه امام الحرمين في الاجماع الظنى** ليستقل
الراى كالاجماع القطعي وشرط معه في البرهان تردد الخوض في الواقعة ولو اجابوا
في واقعة ثم تناسوها الى غيرها فلا اثر لقما دى الزمن عندك والمداد في
طول الزمن على العرف وسياق التمييز بين الاجماع الظنى والقطعي وعلم من
اجماع امة محمد صلى الله عليه واله وسلم ان **اجتماع الامم السابقين** على امة
محمد صلى الله عليه واله وسلم **غير حجة** في ملته تنبيه الذي علم انما هو انتفاء
الاجماع وفيه مأمور **وهو** اى كونه غير حجة وهو **الامم** عند الجمهور لا اختصاص
دليل حجية الاجماع لهذه الامة لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يجتمع امتي
على ضلالة وقيل انه حجة بناء على ان شرعهم شرع لنا وسياق الكلام فيه في
الكتاب الخامس انشا الله تعالى وعلم من اطلاق الاجتهاد في الاجماع **انه**
قد يكون عن قياس لان الاجتهاد الماخوذ في صدق لا بد له من مستند كما
سياق والقياس من حليته وهذا هو الاصح كما عليه الجمهور **خلافا لما في جواز**

والله تعالى تنبيه الاطلاق والتفصيل راجعان الى كل من الجواز والوقوع
ووجه المنع في الجملة من غير تفصيل بين الجواز والوقوع والحق ان القياس
لكونه ظنيا في الاغلب يجوز مخالفته لارجح منه فلو جاز الاجماع عنه لجاز
مخالفة الاجماع واجيب بانه انما يجوز مخالفة القياس اذا لم يجمع على ما ثبت
به وقد اجمع على تحريم شحم الخنزير قياسا على لحمه وعلى اباحة اراقه نحو
الزيت اذا وقعت فيه فأرة قياسا على السمن وعلم من اطلاق الاتفاق
المجتهدين ان اتفاقهم في عصر على احد القولين لهم قبل استقرار الخلاف بينهم
بان نفي الزمان بين الخلاف والاتفاق جائز ولو كان الاتفاق من الحوادث
بعد اى المختلفين بان ما تواروا ونشأ غيرهم لصديق حد الاجماع بكل من
الاتفاقين والجواز ان يظهر مستند جلي يجتمعون عليه وقد اجتمعت الصحابة
على دفعه صلى الله عليه واله وسلم في بيت عائشة رضي الله عنها بعد اختلافهم
الذي لم يستقر **واما الاتفاق بعد** اى استقال الخلاف بان يعضى بعد الخلاف
ومن يعلم ان كل من قابل مصمم على قوله وقول المصنف منهم اى المختلفين متعلق
بالاتفاق المقدر في كلامه والاصل واما الاتفاق منهم بعد استقرار الخلاف
وقوله **فنه الامام الرازي** مطلقا **وجوز الامد** مطلقا انقلاب والواقع
ان الذي في المحصول للامام الجواز والذي في الاحكام للامد المنع ولم يوجد
فيها غير ذلك **وقيل يجوز ان يكون مستندهم في الاختلاف قطعا** فلا يجوز حادزا
من الفاء القاطع تنبيه لم يرجح المصنف هنا شيئا وقال في شرح المختصر
الاصح عند اصحابنا المنع وقال امام الحرمين اليه ميل الامام الشافعي ورجح
النووي في شرح مسلم الجواز وهو المعتمد ومحل الخلاف اذا لم يشترط انقراض
العصر فان شرطنا جاز الاتفاق مطلقا استقرار **واما الاتفاق من غيرهم** اى

المختلفين

المختلفين في قولين بعد استقرار الخلاف بان مات المختلفون ونشأ غيرهم
فالاصح انه **مستند ان طال الزمان** الذي وقع فيه الاختلاف اذ لو انقضى وجه
في مقسوطه الظاهر المختلفين بخلاف ما اذا انقضى فقد لا يظهر لهم ويظهر
لغيرهم وقيل يجوز مطلقا وهذا هو المعتمد الجواز ظهور لسقوط الخلاف لغير
المختلفين دونهم مطلقا طال الزمان او قصر علم من اطلاق الاتفاق **ان التمسك**
بقول ما قيل حق لانه تمسك بما اجمع عليه مع ضمنية ان الاصل عدم وجوب
ما زاد عليه مثاله اختلاف العلماء في دية الذي الكتاني الوحبة على قاتله
فقيل كدية مسلم وقيل كنصفها ونحو وجوب الزايد عليه بالبراءة الاصلية اما
الذي المجوسى ونحوه ففيه ثلثا عشرة دية مسلم فان دل دليل على وجوب الاكثر
اخذ به كما في غسالات ولوغ الكلب قيل انها ثلاث وقيل سبع ودل حديث
الصحيحين على سبع فاخذ به **اما الاجماع السكوتي** بان يقول بعض المجتهدين
حكما وسيكت الباقون عنه بعد العلم به فلا ينكرون عليهم ولا يوافقونهم
الى اخر ما سياتى من كون السكوت مجردا عن امارة رضى وسخط ومن مضى
مهلة عادة وكون المسئلة اجتهدية تكليفية **فانما** اى الاقوال فيه انه
حجة لاجماع وبه قال الصيرفي واولها ليس بحجة ولا اجماع لاحتمال السكوت
لغير الموافقة كالخوف والمهابة والمتردد في المسئلة ونسب هذا القول القاضي
ابوبكر الشافعي وقال انه اخرا قوله وقال امام الحرمين انه ظاهر مذهبه ولهذا
قال ينسب الى ساكت قول وهو من عباراته الرشيدة انهن وثانيها انه حجة واجماع
لان سكوت العلماء في مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة **ورايها** انه حجة **يشترط**
الانقراض لان ظهور المخالفة بينهم بعد خلاف ما قبله **وقال ابن ابي عمير** انه حجة
ان كان فتيا لاحكام لان الفتيا بحت فيها عادة فالسكوت عنها رضى بها بخلاف الحكم
وسادسها وبه قال **ابو اسحاق الشافعي** اى انه حجة ان كان حكما لا فتيا
لصدوره عادة بعد البحث مع العلماء بخلاف الفتيا وسابعها وبه قال قوم انه

حجة ان وقع في **ما يفتوت اسد رآله** كباحة قرج و اوراقه ثم لان ذلك لخطره لا
يسكت عنه الاراض به بخلاف غيره وثامنها وبه قال قوم انه حجة ان **كل**
الساكنون اقل من القائلين نظر الأكثر بناء على ان مخالفة الأقل لا تضروا سماعها
وبه قال امام الحرمين انه حجة فيما يدوم وسميت وقوعه دون غيره نقله عنه
البرماوى **والصحيح** انه حجة مطلقا وهو ما اتفق عليه القول الثانى والثالث
وقال الرافعى انه المشهور عنه الاصحاب وهل هو اجماع فيه وجهان **وفي تسميته**
اى السكوتى **اجماعا خالف** **الغزالي** وهو ما اختلف فيه القول الثانى والثالث قيل
لا يسمى لاختصاص مطلق اسم الاجماع القطعى اى المقطوع فيه بالموافقة وقيل
يسمى وهو الاصح لشمول الاسم له وهو لا ينافى شمول الاجماع كواغما يقيده بالسكوت
لانصر اى المطلق الى غير كما ان الحدث يشمل الاكبر وان كان مطلقه ينصرف
الى الاصغر **وفي كونه** اى الاجماع السكوتى **اجماعا حقيقة** تردد للعلماء مثاره
اى منشأه ان **السكوت** **المجرد** عن اشارة رضى اى موافقة **بخط** بضم السين
واسكان الخاء وبفتحها خلاف الرضى **مع بلوغ** المجتهد **بين الكل** الواقعة ومضى
مهالة النظر عادة في تلك الواقعة مع سكوتهم من **مسئلة اجتهادية تكليفية**
قال فيها بعضهم حكم وعلم به الساكنون **وهو صورة** الاجماع السكوتى وقوله **هل**
يغلب بضم الياء وكسر اللام المشددة اى يرجع **على الموافقة** اى موافقة
الساكنين للقائلين او لا قولان احدهما نعم وهو الاصح نظر للعادة في مثل
ذلك فيكون اجماعا حقيقة لصداق حكم عليه وان نفى بعضهم مطلق
اسم الاجماع عليه وثانيهما لا فلا يكون اجماعا حقيقة فلا يحتج به فلو اقترن
السكوت بامارة الرضا كان اجماعا قطعيا او السكوت لم يكن اجماعا قطعيا
ولو لم تبلغ المسئلة كل المجتهدين او بلغتهم ولم تقض مدة مهالة النظر فيعادة
او مضت المادة والمسئلة غير اجتهادية بان كانت قطعية او لم تكن تكليفية
نحو عمار افضل من حذيفة او بالعكس فلا يكون من محل الاجماع السكوتى

واغا

وانما فصل السكوتى باماعن المعطوفات بالواو والخلاف في كونه حجة واجماعا
واتبعه بقوله **وكذا الخلف** جار فنيا لم ينتشر ما قيل بأن لم يبلغ الكل لاقطعا ولا
ظنا ولم يعرف فيه مخالف قيل انه حجة لعدم ظهور مخالف فيه وقال الأكثر
وهو الاصح ليس حجة لاحتمال ان لا يكون غير القابل خاض فيه ولو خاض
فيه لقال بخلاف قول ذلك القابل وقال الامام الرازى ومن تبعه انه حجة
فيما نعم به البلوى كقضاء الموضوع بحسب الذكر لانه لا بد من خوض غير
القابل فيه ويكون بالموافقة لانتفاء ظهور المخالفة بخلاف ما لا نعم به البلوى
فلا يكون حجة فيه تنبيه لم يزد المصنف في شرحه على هذه الاقوال الثلاثة
فيكون مقاده هنا الخلاف في اصل الحجية من غير رعاية التفاصيل السابقة
في السكوتى وعلم من قوله على اى امر كان **انه** اى الاجماع **قد يكون** **في امر**
دينوى كتدابير الجيوش وامور الرعية **في امر دينى** كصلاة وزكاة وصوم وفي
عقلى **لا توقف صحة** اى الاجماع **عليه** كحدث العالم ووحدة الصانع فانه
لا يتوقف عليها صحة الاجماع لامكان تاخر معرفتها عنه فان توقف صحة الاجماع
عليه كشوت البارى والنبوة ولم يحتج فيه بالاجماع والالزام الدور وقد علم
ايضا انه قد يكون في لقوى ككون الفاء للتعقيب وعلم من اطلاق التعريف
ان الاجماع لا يشترط فيه امام معصوم خلافا للرافضة في قولهم يشترط ولا
يخلوا الزمان عنه وان لم تعلم عينه لكنهم يقولون ان الحجية في قول الامام المعصوم
من غير نظر الى وفق غيره له في التعبير عنهم باشتراط معصوم في غير انعقاد
الاجماع تسمي وان الاجماع لا بد له من **مستند** من كتاب أو سنة أو اجماع او
قياس **واللام** **يكن** **لقيد الاجتهاد** الماخوذ في حكم **معنى** اى فائدة **وهو الصحيح**
فان القول في الدين بغير مستند خطأ وقيل يجوز ان يحصل من غير مستند
بان يلهموا الاتفاق على صواب وادعى قائله وقوع صور من ذلك كما قال المصنف
معتزضا به على الامدى في قوله والخلاف في الجواز دون الوقوع

مسألة
الصحيح في الإجماع **مكانه** وقيل لا يمكن عادة كالإجماع على أكل طعام واحد
واجب بأن هذا الإجماع لهم عليه الاختلاف في شهورهم ودواعيهم بخلاف
الحكم الشرعي إذ يجمعهم عليه الدليل لأن كثير من الأدلة يختلف فيه المجتهدون
فياخذ كل منهم بما ينظر له منه **الصحيح** أنه بعد مكانه **حجة في الشرع**
يجب العمل به على كل مكلف قال تعالى ومن يشاقق الرسول الآية توعد
فيها على اتباع غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم أو فعلهم
فيكون حجة وقيل لا يكون لقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فمن دونه إلى الله
والى الرسول اقتصر في الرد إلى الكتاب والسنة واجب بأن الكتاب
أيضاً دل على حجيته فالعمل به رد إلى الكتاب **الصحيح** أنه بعد حجيته
قطعي فيها حيث **اتفق المعتبرون** بفتح الموحدة على كونه إجماعاً كأن صرح
كل من المجعدين بالحكم الذي اجمعا عليه من غير أن يشذ منهم أحد
لا حالة العادة خطأهم جملة **لا حيث اختلفوا** في أنه إجماع **كالسكوت** أي
فلا يكون قطعياً كالسكوت **وما نذكر مخالفة** فهو على القول بأنه إجماع محجة
به ظن للخلاف فيه وهذا هو الأرجح في السكوت والرجوع فيما نذكر
مخالفة **وقال الإمام الزاكي والامام** أنه ظن **مطلقاً** على التفصيل =
السابق فان المجعدين على ظن لا يستحيل خطأ وهم والإجماع عن قطع
غير محقق **وخرقه** أي الإجماع القطعي وكذا الظن عند من اعتبره بالمخالفة
حرام للتوعد عليه بالتوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين في الآية
السابقة وثبوت الوعيد على المخالفة يدل على المتابعة وتحريم
المخالفة **فعلم** من تحريم مخالفة الإجماع **تحريم أحداث** قول **ثالث**
في مسألة اختلف أهل العصر فيها على قولين **وتحريم أحداث التفصيل**
بين مسألتين لم يفصل بينهما أهل العصر **ان خرقاه** أي ان خرق

الثالث

الثالث والتفصيل الإجماع بخلاف ما إذا لم يخرقاه **وقيل** القول الثالث
والمفصل **خارقان مطلقاً** لأن الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق
على امتناع العمل عنهما وعدم التفصيل بين مسألتين يستلزم
الاتفاق على امتناعه واجب بأن الاستلزام ممنوع فيها لأن عدم القول
بالشئ قولاً بعد ما مثاله القول الثالث الخارق ما قيل ان لا في
سقوط الحد وقد اختلف الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالحد و
قيل يشاركه كافي فاستقاط الحد به خارق لما اتفق عليه القولان من
أن له نصيباً ومثاله غير الخارق ما قيل أنه محل متروك الشبهة فهو
الأعمد أو عليه الحق وقيل محل مطلقاً وعليه الشافعي وقيل محرم مطلقاً
والفارق موافق لمن لم يخرق في بعض ما قاله ومثاله التفصيلي الخارق
ما لو قيل بتوريث العمة دون الحالة أو عكسه وقد اختلفوا في توريثهم مع
اتفاقهم على أن العلة في التوريث أو في عدمه كونهما من ذوي الأرحام
فتوريث أحدهما دون الآخر خارق للاتفاق ومثاله غير الخارق ما لو
قيل أن الزكاة تجب في مال الصبي دون الحلي المباح وعليه الشافعي وقيل
قيل تجب فيها وقيل لا تجب فيهما فالمفصل موافق لمن لم يفصل في بعض
ما قاله وعلم من تحريم خرق الإجماع **أنه يجوز عند الأكثرين أحداث** أي
أظهار دليل **تحكم أو تأويل** ليوافق غيره من الأدلة أو أظهر **علة** أخرج
حكم غير ما ذكره الجمهور من دليل وتأويل **وعلة الجواز** بعد ذلك أن
لم يخرق ما ذكر ما ذكره بخلاف ما إذا خرقه بأن قالوا لا دليل ولا تأويل
ولا علة في غير ما ذكرناه **وقيل** لأحداث ما ذكر مطلقاً لأنه من غير سبيل
المؤمنين المتوعد على اتباعه في الآية واجب بأن المتوعد عليه ما خالف
سبيلهم لا ما لم يتعرضوا له كما نحن فيه وعلم من تحريم خرق الإجماع **أنه**
متنع أي بدأ كل الأمة في عصر **معاً** أي بكتاب أو سنة لا عقلاً خرقه

ليس

اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الايمان والخرق يصادق بالفعل والقول
كما يصدق الاجماع بهما فلا يتوهم ان المردة بالفعل لا تكون خرقا لاجماع
وهو امتناع ارتدادهم سمعا الصحيح الحديث الترمذي وغيره ان الله لا يجمع
امتي على ضلالة وقيل يجوز ارتدادهم شرعا بمعنى انه لا يمتنع شرعا كما يجوز
عقلا وليس في الحديث ما يمنع من ذلك لانقاء صدق الامة وقت الارتداد
واجيب بان معنى الحديث انه لا يجمعهم على ان يحكم منهم ما يفضلون به
الصادق بالارتداد فيمنع ان يقع منهم لانه اجتماع على ضلالة واحكام
بنفيه ولا يمتنع على الامة اتفاقها في عصر على جهل اى عدم علم ما اى
شيء لم تكلف به بان لم تعلمه كتفضيلهم عما را على حذيفة او عكسه
على الاصح لعدم اجتماعهم على الخطا فيه وقيل يمتنع والالكان الجهل
سببلا لها فيجب اتباعها فيه وهو باطل واجيب بمنع انه سبيل لها
لان سبيل الشخص ما يختاره من قول او فعل وعدم العلم بالشيء
ليس من ذلك اما اتفاقها على جهل ما كلفت به فمتنع قطعاً في جواز
انقسامها اى الامة **فرفقتين** في كل من مسئلتين متشابهتين **كل** من
الرفقتين **مخطئ في مسألة** من المسئلتين كاتفاق احدى الفرقتين على
وجوب الترتيب في الوضوء وعلى عدم وجوبه في الصلاة الفائقة والفرقة
الاخري على عكس ذلك **تورد العلماء** **مشارا** اى مدركه ومنشأه **هل**
يقال **اخطأت** تلك الامة نظرا الى مجموع المسئلتين فيمتنع الانقسام
الى ما ذكر لانقاء الخطا عنها بالحديث السابق او لم يخطئ الا بعضها
نظرا الى كل مسألة على حدة فلا يمتنع وهو الاصح كما رجحة الامامى و
قال ان الأكثرين على الاول علم من حرمة خرق الاجماع الذي من شاء
الامة بعد ان لا يخرجه **انه لا اجماع يضاد** اى يعارض **اجماعا سابقا**
عليه اى لا يجوز انعقاد اجماع على حكم اجتمع على ضاه لانه يستلزم تعارض

قاطعين

قاطعين بناء على ان الاجماع قطعي **خلافا للبصري** اى عبد الله في تجويزه
ذلك لافى وقوعه فهو موافق على عدم وقوعه قال لانه لا مانع من كون
الاول مغيا بوجوب الثاني **وعلى الصحيح** من ان الاجماع قطعي **انه لا يعارضه**
دليل لا قطعي ولا ظني نعم كان او اجماعا **لا تعارض بين قاطعين** للاستحالة
ذلك ولا فيحور معارضته بظني آخر **وان موافقته** اى الاجماع **خير من**
الاخبار بحيث لا يوجد للاجماع دليل سواه **لا يدل على انه** اى الاجماع **عنه**
اى عن ذلك الخير لجواز ان يكون عن غيره ولم ينقل لنا استغناء بنقل
الاجماع عنه **بل ذلك** اى كون الاجماع عنه هو الظاهر **ان لم يوجد غيره**
بعينه اذ لا بد له مستند كما مر فان وجد فلا يكون الظاهر ان الاجماع
عن ذلك الخير لجواز ان يكون الاجماع عن ذلك الغير واما ابو عبد الله
البصري انه يتعين ان يكون عنه تنبيهان الاول ان محل الخلاف كما قال
القاضي عبد الوهاب في خبر من الاحاد فان كان متواترا فهو عنه جزميا
الثاني ان عطف هاتين المسئلتين على ما قبلها وان لم ينسأ على حرمة
خرق الاجماع تسمعا ولو ترك منها انه وان سلم من ذلك مع الاختصار
وبل هنا انتقالية لا ابطالية

خاتمة

باحا المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة وهو ما يعرفه منه
الخواص والعوام من غير قبول للتشكيك فيهما وفي تنبيهه على ان
الضرورة في قولهم المعلوم من الدين بالضرورة ليس معناه استقلال
العقل بالادراك بل دليل لان احكام الشرع عند الاشعرك لا تعرف الا بدليل
سمعى كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر **كاف قطعاً** لان جماعه
يستلزم تكذيب النبي صلى الله عليه وسلم فيه وما اوهمه كلام الامامى
وابن الحاجب من ان فيه خلافا ليس بمراد لها **اولا** المجمع عليه المشهور

بين الناس **النصوص** عليه المعلوم من الدين بالضرورة كحل البيع جاحد
كافي في الاصل لما روي الجواز ان يحق عليه وفي غير النصوص من المشهور
ان رد قيل وهو المجهول يكفر جاحد لشهرته حيث كان معلوما من الدين
بالضرورة وقيل لا يجوز ان يحق عليه ولا يكفر جاحد المجمع عليه الخوف الذي
لا يعرفه الا خواص كفساد الحج بالجماع قبل الوقوف ولو كان الخوف منصوصا
عليه كاستحقاق بنت الابن السادس مع بذت الصلب فانه قضى به
النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري ولا يكفر جاحد المجمع عليه
من غير الدين كوجود بغيه اذ قطعاً

واله

كتاب الرابع

من الالة الشرعية القياس وهو لغة التقدير والمساواة واصطلاحاً
حمل معلوم على معلوم بمعنى متصور اي الحاقه به في حكمه وقوله **لمساواة**
مضاف للمفعول اي لمساواة الاول الثاني تنبيه المراد بالحمل الحاق المعلوم
الاول بالمعلوم الثاني وهو الاصل في حكمه والمراد بالعلم مطلق الادراك
فيستأول اليقين والاعتقادي والفظي والمراد بمساواته اي الاول الثاني
فيعلة حكمه بان توجد بينهما في الاول **عند الحامل** وهو المجتهد مطلقاً او
مفيد ولهذا قال قال العراقي ولم يعبر بالمجتهد ليتناول المقلد الذي يقيس
على اصل امامه ووافق ما في نفس الامرام لا بان ظهر عطله فتناول الحد
القياس القاسم كالصحيح **والرخص** المحذود **بالصحيح** اي قصر عليه
خلف من الحد الاخر وهو عند الحامل فلا يتناول في الاصحح لانصراف
المساواة المطلقة الى ما في نفس الامر والفساد قبل ظهور فساده معمول به
كالصحيح سواء ادخل في الحد ام لا تنبيه حد ابن الهمام القياس بانه
مساواة حمل الاخر فيعلة حكم شرعي له وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه
احصر من الحد الاول واقترب الى مدلول القياس اللغوي الذي مر بيانه وسالم

ما اورد

ما اورد على الاول من ان الحمل فعل المجتهد فيكون القياس فعلاً مع انه دليل
نصبه الشرع نظر فيه المجتهد كالنص لكن جواب الايراد انه لا تنافي بين
كون المجتهد ونصب الشارع اياه دليلاً وهو اي القياس **حجة في الامور الشرعية**
كالادوية والاغذية قال الامام الرازي اتفاق استدل اليه ليرد من
عهدته **واما غيرها** كالشرعية **منعها** قوم نيه عقلاً قالوا لان القياس
طريق لا يؤمن فيه الخفاء والعقل مانع من سلوك ذلك وورد بان العقل
مرجح لترك القياس لانه محيل له وكيف يحيله اذ اطن الصواب فيه **منعها**
على ابو محمد بن احمد **ان جازم الظاهر** **شرعاً** قال لان النصوص تستوعب
الحوادث كلها بالاسماء اللغوية من غير احتياج الى استنباط وقياس و
رد بان ذلك ممنوع **ومنع داود** ابو سليمان الظاهر **غير الجلي** منه بخلاف
الجلي الصادق بقياس الاولى والمساوي كما يعلم مما ياتي واقتصر في شرح
المختصر على انه لا ينكر قياس الاولى وهو ما يكون ثبوت الحكم فيه للفرع
اولى منه في الاصل كما ياتي **وابو حنيفة** منع القياس في اربعة اشياء **في**
الحدود والكفارات والرخص والتقديرات قال لانها لا يدرك المعرف بها
واجيب بان يدرك في بعضها فيجوز في القياس اما في الحدود وقياس
النباش على السارق في وجوب القطع فيها بجامع اخذ مال القير من خزن
خفيه واما في الكفارات فيقياس القاتل عمداً على القاتل خطأ في وجوب الكفارة
فيها بجامع القتل بغير حق واما في الرخص فيقياس غير الحرم من كل جامد ظاهر
قال غير محترم فيها في الاستنجاء به على الحجر الذي هو رخصة بجامع الجود
والطهارة فان قيل ففي الامم ومختصر البويطي ولا يتعدى بالرخص موضعها
اجيب بانها وان وافقتاه في الرخص لا تطلق ذلك فيها بل بقياس بما اذا لم يدرك
المعنى فيها كما علم من الجواب واما في التقديرات فيقياس فيها نفقة الزوجة على
الكفارة في تقديرها على الموسر عداً من كفاية الحج والموسر عداً كما في كفارة

الاستثنائات المذكورة وقد مر توجيهه **وليس النص حجة للحكم ولو**
جانب الترك **لعمري بالقياس** لا جانب الفعل كقولك لشخص اعتق غانا لحسن
خلقته فإنه ليس امر باعتق كل غانم من انصف بحسن الخلق بالقياس على
غانم ولا في جانب الترك كقولك انترك صحبة زيد لنفسه فإنه ليس امر
بترك صحبة غير زيد من الفسقة بالقياس على زيد فلا يتعدى الحكم
بالنص على العلة الى غير محل الحكم المنصوص عليه دون ودود التقيد بالقياس
بخلاف التبعي اي الحسن في قوله انه امر بترك الجاني اذ لا فائدة لذكر العلة
الا لذلك حتى لو لم يرد التبعي بالقياس به تفيد الامر بالقياس في هذه
الصورة اي صورة النص واجيب بمنع الحصر لموازاة ان تكون فائدتها بين
مدرك الحكم ليكون اوقع في النفس **وثالثها** وهو قولنا اي عبد الله البصر
التفصيل اي انه امر به في جانب الترك دون الفعل والفرق ان الملة في الترك
المفسدة انما يحصل الفرض من انعدامها بالامتناع عن كل فرد فرد مما يصدق
عليه العلة وهي الاسكار مطلقا سواء كان بمنع ام بغيره والعلة في الفعل المصلحة
ويعمل الفرض من حصولها بفرد واجيب بان قوله يكفي عن كل فرد مما يصدق
عليه العلة ممنوع بل يكفي الامتناع عن كل فرد مما يصدق عليه المصلح ثم شرع
المصنف في اركان القياس بقوله **وان كانا** **اربع** مقيس عليه وهو الاصل
ومقيس وهو الفرع ومعنى مشترك بينهما وهو الجامع وحكم المقيس عليه
بتعدى بواسطة المشترك الى المقيس وهو الجواز والمنع ولما كان يعبر عن
الاولين منها بالاصل والفرع على خلاف في ذلك ذكر ذلك الخلاف في ضمن
تقديمها فقال الاول **الاصول** والاختلاف في المراد به على اقوال فقل **وهو محل**
الحكم المشبه برفع المشبه نعت المحل ومحل النعت الحكم هو المقيس عليه
وهذا القول هو الاصح عنه الفقهاء وكثير من المتكلمين **وقيل دليل** اي دليل
الحكم وبه قال بعض المتكلمين **وقيل حكمة** اي حكم المحل لا نفس المحل وبه
قال الامام فاذا قيل النبيذ مسكر فيحرم قياسا على الخمر بدليل قوله حرمت الخمر

المستثنائات

الغلة في مجتمها لان ذكره هناك اسبب من ذكره عظمهم له هنا والمنع فيه
راي امام الحرمين والجواز راي الامام الرازي وانما فيه عليه هذا لئلا
يظن انه اغفل **والصحيح** ان القياس **حجة** لعل كثير من الصحابة متكررا
شاي عام مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك من الاصول العامة وقاف
عادة لقوله تعالى فاعتبروا واعتبار قياس الشيء بالشيء لانه افتعال من العبور
وهو موجود في القياس او المراد العبور بالنظر الى انتقال الذهن من النظر من
حال شيء الى النظر في حال آخر **الامر بالمعروف والنهي عن المنكر** وهي التي ترجع
الى العادة والخلفه وهي الجبلة فيمتنع القياس فيها على الصحيح كقول مائة الحمل والثفا
والحيض واكثرها فلا يجوز بثبوتها بالقياس فلا يقياس النفس على الحيض وان
اقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر لانها لا يدرك المعنى فيها فيرجع فيها الى قول
الصادق في خبره الشامل للاستقرار الذي هو مستند الشافعي وغيره في الاقل
والاكثر وقيل يجوز لانه قد يدرك تنبيه عطف الخليفة على العادة قيل عطف
تفسيره والوجه للتنايرهما كما علم من التقدير فالعادي في نحو اقل الحيض كمية
العدد وهو المضاف والخلق في الدم الخارج من اقصى الرحم حلقة وهو
المضاف اليه **والاقل** **الكم** فلا يجوز بثبوتها بالقياس لان منها ما لا يدرك
معناه كوجوب الدية على العاقلة له وقيل يجوز بمعنى ان كلامنا الاحكام صالح
لان يثبت بالقياس بان يدرك معناه ووجوب الدية على العاقلة له معنى
يدرك وهو اعانة الجاني فيما هو معد ورفقه كما يعان الغارم لاصلاح ذات البين
فيما يصرف اليه من الزكاة ورد بان هذا لا يكفي في ادراك المعنى في وجوب الدية
على خصوص العاقلة الذي هو المقصود **والا لقياس** على اصل **منسوخ** في فمتنع
على الصحيح لانتفاء اعتبار الجامع بالنسخ وقيل يجوز لان القياس مظهر لحكم
الفرع الكمين ونسخ الاصل ليس نسخا للفرع ورد بان المنسوخ لم يبق له وجود
للشع فيلحق به الاحكام بقياس ولا غيره **خلاف البعدين** جواز القياس في

لا سكارها فالاصل على القول الاول الخ لانه محل الحكم المشبه به وعلى الثاني
حرمة الجنس لا سكارها لانه دليل الحكم وعلى الثالث التحريم لانه حكم المحل
ولا يضرب في الاصل الذي يقاس عليه ان يكون له دليل **دال على جواز**
القياس عليه اي على الاصل بخصوصه **بنوعه او شخصه ولا الاتفاق**
على وجود العلة فيه اي في الاصل بل يكفي قيام الدليل على وجودها فيه
خلافا لراعيهما بالتشبيه وزاعم اشتراط الاول هو عثمان البتي بفتح الموحدة
وبالتاء المشاة فوق سنية الى بيع البتوت جمع بت وهو الثياب كان يبيعها
بالبصرة وقيل الى البت موضع بنواحي البصرة وهو عثمان بن مسلم فقيه
البصرة في زمن ابي حنيفة وراعي اشتراط الثاني هو بشر المريسي بفتح الميم
نسبة الى مريسي من قري مصر وهو بشر بن عتاب كان من المتبدعة فنفذ
الاول لا يقاس في مسائل البيع مثلا الا اذا قام دليل على جواز القياس فيه و
عند الغاية لا يقاس فيما اختلف في وجود العلة عن بل لا بد من الاتفاق على ان
حكم الاصل محل من الاتفاق على ان علة كذا او ما اشترطه مردودا لدليل
عليه **الثاني** من الاركان القياس **حكم الاصل** وله شروط عند الجمهور
ومن شروطه الاولى حذف من اي وشروطه وهو فرد مضاف فيهم جميع
الشروط الشرط الاول **ثبوته** اي ثبوت حكم الاصل **بغير القياس قيل**
وبغير الاجماع اذ لو ثبت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لغوا
للاستثناء عنه بقاس الفرع فيه على الاصل في الاول وعند اختلافها غير
منعقد لعدم اشتراك الاصل والفرع فيه في علة الحكم والاتحاد بقياس
التفاح على البر في الربوية بجامع الطعم ثم قياس السفرجل على البر والاختلاف
اقياس الرقيق وهو اسناد محل الوطى على جب الذكر في فسح التكاح بجامع
فوان التمتع ثم قياس الجذام على الرقيق فيما ذكر وهو غير منعقد لان فوات
التمتع غير موجود فيه والقول بانه لا يثبت حكم الاصل بالاجماع الا ان يعلم
مستنده النص ليستند القياس اليه مردود بانه لا دليل عليه ولا يضر احتمال

ان يكون

ان يكون الاجماع عن قياس لان كون حكم الاصل حينئذ عن قياس مانع
من القياس والاصل عدم المانع **والشرط الثاني** **كونه غير متعبد فيه بالقطع**
اي اليقين كما ذكره الفخر لان ما تعبد فيه بالقطع انما يقاس على عمله ما يطلب فيه
القطع كالعقاييد والقياس لا يفيد اليقين واعتراض بانه يفيد اذ اعلم حكم
الاصل وما هو العلة فيه ووجودها في الفرع واعتراض ايضا بانه لا يتأخر
الاحتجاج به الا لمن يقول بعدم جزئياته في العقليان كالغزالي بخلاف من يقول
بجزئياته فيها كما رجه المصنف لان المطلوب فيها اليقين كما ذكره الامام الرازي
وغيره فلا يقال الاحتجاج بانه لا يفيد اليقين **والشرط الثالث** **كونه شرعا ان**
استلحق حكما **شريعيا** بان طلب بالقياس اثباته فخرج غير الشرعي من الغوى و
العقلي فانه على تقدير جواز القياس فيها وهو الاصح لا يسمى شرعيا بل لغويا
ان كان المطلوب اثباته حكما لغويا وعقليا ان المطلوب اثباته حكما عقليا ولما
ذكر الامدي وغيره هذا الشرط بناء على امتناع القياس في العقليات والغروبات
كما صرح به زاد المصنف فيه القيد المذكور ليعني على شرطته مع جواز القياس
فيها المرجح عنده **والشرط الرابع** **كونه غير فرع** **اذ لم يظهر الواسط على تقدير**
اكونه فرعاً فائدة كقياس التفاح على السفرجل والسفرجل على البطيخ والبطيخ على
التفاح والقشاعة البر فلا فائدة للوسط فيها لان نسبة ماعذ البر اليه بالطعم دون
الكيل والقوت فان ظهرت للوسط فائدة جاز كونه فرعاً كقولك التفاح ربيع قياسا
على الزبيب بجامع الطعم والزبيب ربيع قياسا على التمر بجامع الطعم مع الكيل
والتمر ربيع قياسا على الادز بجامع الطعم والكيل والقوت الغالب ثم يسقط الكيل
والقوت عن الاعتبار فيثبت ان العلة الطعم وحده وان التفاح ربيع كالبر ولو قيس
ابتداء عليه بجامع الطعم لم يسلم ممن يمنع عليه الطعم في التمر فظهر للوسط
التدريج فائدة وهي السلامة من منع عليه الطعم في التمر فتكون تلك القياسات
المتوسطة صحيحة **وقيل** يشترط كونه غير فرع **مطلقا** سواء ظهر للوسط فائدة

ام لا لان العلة في القياسين ان اتحدت كان الثاني لغوا واختلفت كان الثاني غير
 منعقد ودفع المصنف ذلك بانه قد يظهر للوسط الذي هو الفرع في الاول
 والاصل في الثاني مثالا فائدة كما مر لكن اعترض على المصنف بأن في قوله هناع قوله
 قبل ومن شرطه ثبوته بغير القياس تكرار واجاب عنه في منع الموانع بما لا يشق
 وقد اقتصر البيضاوي تبعا للامام الرازي على قوله ومن شرطه ثبوته بغير قياس
 واقتصر ابن الحاجب تبعا للامد على قوله وكونه غير فرع فجمع المصنف بينهما من
 غير تأمل وقوع في التكرار فان اشتراط ثبوت الاصل بغير قياس هو بعينه اشتراط
 كونه غير فرع فهما عبارتان معناهما واحد وان اختلف اللفظ هما وتقييد الثاني
 بما اذا لم يظهر للوسط فائدة اخذ من كلام الجويني في السلسلة كما بينه في شرح
 المختصر لا طائل تحته اذ غاية ما ذكر السلامة من منع العلية مع ما فيه من
 الاطالة ويعني عنه بتقدير منع العلية اثباتها بطريقها وعلى تقديره اعتبارها فكان
 ينبغي حمل اطلاقه عليه لان يحكى بقيل ويصرح فيه بمطلقا وهم لم يصرحوا بذلك
 والشرط الخامس **ان لا يعدل بالبناء للفاعل والمفعول عن سائر اى طريق**
القياس فاعدل عن مسنده اى خرج عن منهاجة لا يقاس على محله لتقدير
 التقديرية حينئذ ومنهاجة هو ان يعقل المعنى في الحكم ويوجد في محل آخر
 يمكن تقديرته اليه والعدول عن ذلك اما بان لا يعقل المعنى في الحكم كالاعداد
 الركعات ومقادير الحدود وكشهادة خزيمة رضى الله عنه قال صلى الله عليه واله
 وسلم من شهد له خزيمة فحسب فلا يثبت هذا الحكم كغيره وان كان اعلامه
 رتبة في المعنى المناسب لذلك من التدين والصدق كالصديق رضى الله عنه
 وقضيه شهادة خزيمة رواها ابو داود وابن خزيمة وحاصلها ان النبي صلى الله
 عليه واله وسلم اتبع فرسان اعرابي محمد البيع وقال هلم شهيدا يشهد علي
 فشهد خزيمة بن ثابت اى دون غيره فقال له النبي صلى الله عليه واله وسلم فاحملك
 على هذا ولم تكن حاضر امنا فقال صدقت بما جئت به وعلمت انك لا تقول الا حقا

فقال

فقال صلى الله عليه واله وسلم من شهد له خزيمة او شهد عليه فحسبه هذا
 لفظ ابن خزيمة ولفظ ابي داود فحصل النبي صلى الله عليه واله وسلم شهادته كشها
 رجلين وذكر اهل السير ان ذلك الفرس هو المسمى من خيل النبي صلى الله عليه
 واله وسلم بالمرحز حسن سهيله اوبان يعقل المعنى لكن لم يتعد الى محل
 آخر كخص السفر لما امتنع تعليلها بما يتعدى وهو مطلق المشقة لعدم انضباط
 مرتبة منها تعتبر مناطا للحكم تعذبت مشقة السفر وهي غير منضبطة ايضا فاعتبرت
 مظنها وهي السفر لانضباطها مناطا للحكم فامتنعت التعذية تنبيه كون شهادة
 خزيمة من القسم الاول وهو ما جرى عليه الامد كى ومن تبعه بناء على ان مفيد
 الاختصاص هو النص فقط وجعله ابن الهمام في تحريره من القسم الثاني بناء
 على ان مفيد الاختصاص ليس هو النص وحده بل هو مع دليل مع التعذية
 وهو تكريم خزيمة لاختصاصه بفهم حل الشهادة للنبي صلى الله عليه واله وسلم
 استنادا الى اخباره كادلت عليه القصة والتعذية تبطل ذلك والشرط السادس
 ان لا يكون **دليل حكمه** اى الاصل **شاملا لحكم الفرع** للاستقناء بذلك
 الدليل عن القياس مثال شمول الدليل لحكم الفرع الاستدلال على ربوية النبي
 لقوله صلى الله عليه واله وسلم الطعابا بالطعام مثلا يمثل ثم تقاس الذرة عليه
 بجامع الطعم مع الشمول للطعام للذرة كالبر والشرط السابع **كون الحكم في الاصل**
متفقا عليه والا فيحتاج عند منعه الى اثباته فينتقل الى مسألة اخرى وينتشر
 الكلام ويفرق المقصود **قبل من كل الامة** حتى لا يساقى المنع بوجه **والاصح بين**
الحصين فقط لان البحث لا يحدوها على اشتراط اتفاق الخصمين فقط **الاصح انه**
لا يشترط اختلاف الامة غير الخصمين في الحكم بل بجواز اتفاقهم فيه كالخصمين و
 قيل يشترط اختلافهم فيه لتمكن الخصم الباحث من حكم الاصل لان المتفق
 عليه لا يمكن الخصم منعه **فان الحكم متفقا عليه بين اى الخصمين ولكن**
لعلين مختلفين كما في قياس حلى البالغة على حلى الصبية في عدم وجوب الزكاة

فان عدمه في الاصل متفق عليه فينا وبين الحنفية والعلّة فيه عندنا كونه
حلياً مباحاً وعندهم كونه مالاً صبيته **وهو** اي القياس المشتمل على الحكم المذكور
مركب الاصل سمي بذلك التركيب الحكم فيه اي نيابة على علّة الاصل بالنظر
للتخصيص وقال الامدّي الاشبه انه اسما سمي بذلك لاختلاف الخصمين في تركيب
على العلّة في الاصل **او** كان الحكم متفقاً عليه بينهما **العلّة يمنع الخصم وجودها**
في الاصل المقيس عليه كافي قياساً ان تزوجت فلانة فهي طالق على فلانة
التي تزوجها طالق في عدم وقوع الطلاق بعد التزوج فان عدمه في الاصل متفق
عليه بين الشافعية والحنفية والعلّة تعليق الطلاق قبل ملكه والحنفي يمنع وجودها
في الاصل ويقول هو مبني **فركب الوصف** سمي بذلك لتركيب الحكم فيه اي بنائه
على الوصف الذي منع الخصم وجوده في الاصل وقال ابن الرهام المراد بالوصف في
قولهم مركب الوصف هو وجود العلّة في الاصل فان وجودها فيه وصف لها
ومع كونه مركباً انه مختلف فيه فاحدها يشبه والاخر ينفيه وهذا ان القياسان
المذكوران لا يقبلان **لأن** منع الخصم وجود العلّة في الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني
مخلاف الخلاف في قولهم يقبلان نظر الاتفاق الخصمين على حكم الاصل
تنبيه المراد بالخلافين اصحاب علم الخلاف وهو علم يفيد معرفة القدر الكافي
من اقسام الاعتراضات والجوابات والموجبات منها وغير الموجبات **ولو سلم**
الخصم **العلّة** للمستدل اي سلم انها ما ذكره **فثبت المستدل وجودها** في الفرع
او الاصل حيث اختلفا فيه **او سلمه** اي سلم وجودها **الخصم المناظر** ولو اسقط
المناظر كان اولي لايهامة ان المسلم ثانياً غير المسلم **ولا انتهى من الدليل** على
الخصم وجود العلّة التي منع وجودها في الاصل وقيام الدليل عليه بتسليمه
تعيين احدي العليتين المختلفتين **فان لم يتفقا** اي الخصمان **على الاصل** من حيث
الحكم والعلّة **ولكن دام** اي طلب المستدل اثبات حكمه اي الاصل المقيس
عليه بدليل من كتاب او سنة او اجماع ثم اثبات العلّة بطريق **فالاصل** قوله **اي**

الاثبات

الاثبات الصادر من المستدل لقيامه مقام اعتراف الخصم به وقيل لا يقبل بل لا بد
من اتفاقهما على الاصل للكلام عن الانتشار تنبيه اعترض كلام المصنف بما ذكره
سابقاً من اشتراط اتفاق الخصمين على حكم الاصل المستدل **اي** بالنظر لما ذكره هنا من
من قبول اثبات حكم الاصل الذي لم يتفق الخصمان عليه اذا طلب المستدل اثباته
بالدليل واجيب بما ذكره هنا الاينافي ما قدمه من تصحيح اتفاق الخصمين على حكم
الاصل لان ما هنا محله اذا ذكر المستدل حكم الاصل معتزلاً بدليل من نص او اجماع
ابتداء بحيث يتمتع على الخصم منعه وما مر محله اذا لم يكن كذلك فان اتى المستدل
بدليل على وجه يقبل المنع **والصحيح** في القياس انه لا يشترط فيه **الاتفاق** اي اجماع
على دليل حكم الاصل اي على انه محصل **او النص على العلّة** اي ولا يشترط ان
يرد نص على عين تلك العلّة لانه لا دليل على اشتراط ذلك بل يكفي اثبات التحليل
بدليل وقدره انه لا يشترط الاتفاق على وجود العلّة خلافاً لمن زعمه وانما فرق
بين المسئلتين لمناسبة عمليتين لان الخلاف في اشتراط وجود علّة الحكم انساب
بالاصل الذي هو محلها والخلاف في اشتراط الاتفاق على ما ذكر انساب بالحكم
وانما لم يستغن عن ذلك مع انها تستلزمها البيان المقابل للاصح فيها لانها
لا تستلزم المقابل في تلك **الثالث** من اركان القياس **الفرع وهو المحل المشبه**
بالاصل كالنبيذ المشبه بالخم وهو قول الفقهاء وهو الاصح **وقيل حكمه** اي حكم
المشبه وهو تحريم النبيذ ومثاله وهو قول المتكلمين والاول مبني على الاول من
اقوال الاصل والثاني على الثالث فان قيل بناء الحكم على الحكم مشكل لانه يقتضي
قايدهما والحكم خطاب الله وهو شئ واحد اجيب بان حكم الفرع غير حكم الاصل
باعتبار المحل وباعتبار ما يدل عليهما وباعتبار علم المجتهد بدليلهما والفرع شروط
ولم يستوفها المصنف ولذلك اتى بمن في قوله **ومن شروطه** اذ بقي منها ان لا يعارض
كناية اول الشروط **وجود تمام العلّة** التي في الاصل **فيه** حتى لو كانت العلّة ذات

اجزاء الشرط اجتماع اجزائها في الفرع ليقعد الحكم اليه ويصدق الستمام
 بوجودها في الفرع من غير زيادة او معها فالاول الاسكاد في قياس النبيذ على الخمر
 والثاني كالابناء في قياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما فان لم توجد العلة بتامها
 في الفرع لم يكن تقديمية حكم الاصل للفرع بواسطة علة الاصل تنبيه عدل المصنف
 عن قول ابن الحاجب ان يساوي في العلة علة الاصل لهما انه ان الزيادة تنحصر
فان كانت علة الاصل قطعية بان قطع بعلة الشئ في الاصل وبوجوده في الفرع
 كالاسكار والابناء في مامر **قطعي** قياسها متى كان الفرع فيه تناوله دليل الاصل
 فان كان دليل الاصل ظنيا كان حكم الفرع ظنيا **او كانت العلة ظنية** بان ظن عليه
 الشئ في الاصل وان قطع بوجوده في الفرع **فقياس الادون** اي فهو قياس ظني
 ويسمى قياس الادون **كالنفق المقيس على البر** في باب الربا **بجامع الطعم** الذي
 جعله الشافعي علة الاصل ويحتمل ما قيل انها القوت او الكيل وليس في التفاع
 الا الطعم فتثبت الحكم فيه ادون من ثبوته في البر المشتمل على الاوصاف الثلاثة
 فادونية القياس من حيث الحكم لا من حيث العلة لما سبق من اشتراط وجود
 تمامها في الفرع تنبيه القطعي يشتمل قياس الادون والمساوي اي ما يكون ثبوت الحكم
 فيه في الفرع اولى منه في الاصل او مساويا كقياس الضرب للوالدين على التأفيف
 وقياس احراق قال اليتيم على اكله في التحريم فيها **والفرع تقبل المعارضه فيه** وهي
 مقابلة الدليل بدليل اخر مما منع الاول في ثبوت مقتضاه **بمقتض** اي بدليل مقتض
نقض الحكم او ضده الحكم لا بمقتض خلاف الحكم **وقوله على المختار** راجع لتقيض وضه
 ولوقعه كان اولى وكل من الثلاثة منصوب بمقتض والاولان مضافان الى مثل
 ما اضيف اليه الثالث كما نقره وقيل لا يقبل والا لا تغلب منصب المناظرة اذ بصير
 المحترض مستدلا وبالعكس وذلك خروج عما قصد المتناظر ان بالمناظرة
 من معرفة نظر المستدل لاثبات مقتضاها المودى الى مامر وصورته

لها

في الفرع

179
 في الفرع ان يقول المحترض للمستدل ما ذكرت من الوصف وان اقتضى
 ثبوت الحكم في الفرع فعنه ما وصف اخر يقتضى نقيضه او ضده مثال النقيض
 المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالوجه فيقول المعارض مسح في الوضوء
 فلا يسن تثليثه لمسح الحنف ومثال الضد الوتر واضب عليه النبي صلى الله عليه
 واله وسلم فيجب كالتشهد فيقول المعارض موقت بوقت صلاة من الحسن يسن
 كالغير واما المعارضه بمقتض خلاف الحكم فلا يقدح قطعا وان اقتضت عبارة
 المصنف جريان الخلاف فيها العام منافاتها للدليل المستدل كما يقال اليامين
 الفاجرة قول يا ثم قائله فلا يوجب الكفارة كشهادة الزور فيقول المعارض قول
 مؤكدا للباطل يظن به حقيقته فيوجب التقرير كشهادة الزور تنبيه سيئة ان
 النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان كالقيام وضده وان الضدين لا يجتمعان و
 يجوز ارتفاعهما كالسواد والبياض وان الخلافين يجتمعان ويجوز ارتفاعهما سر
 كالحلاوة والسواد **والمختار** في دفع المعارضه المذكورة زيادة على دفعها بكل
 ما يعترض به على المستدل لا ابتداء لدفعه قول المعارض في تثليث مسح الراس
 بالفرق بابداء خصوصية في الاصل لاجلها امتنع التثليث وهي ادلة الخلاف
 مالية الحنف **قبول الترجيح** لوصف المستدل على وصف المعارض مخرج من مرجحات
 القياس الآتية في الكتاب السادس لتعين العمل بالراجح وقيل لا يقبل الترجيح لان
 المقترن في المعارضه حصول اصل الظن وهو لا سدفع بالترجح وردبانه لو صح
 هذا الدليل لا يقتض منع قبول الترجيح مطلقا لان الترجيح انما يفيد رجحان ظن
 على ظن وذلك خلاف الاجماع على قبول الترجيح مطلقا **والمختار** بناء على قبول الترجيح
 ان **لا يجب الايمان** من المستدل **اي الترجيح** ابتداء لان الترجيح على معارضة
 خارج عن الدليل وقيل يجب لان الدليل لا يتم بدون دفع المعارض وردبانه لامتناع
 بحيث لا حاجة الى دفعه قبل وجوده وقوله **لا يقوم** منصوب عطف على وجود
 اي ومن شرط الفرع ان توجد تمام العلة فيه وان لا يقوم **القاطع على خلافه**

أي خلاف الفرع في الحكم فان القياس ظن فلا يصح القياس حينئذ **وقال** انه في
مقابلة القاطع **وان لا يقوم خبر الواحد** على خلافه اما اذا قام خبر الواحد على خلاف
حكم الفرع فانه يقدم على القياس كما سبق في تعارض خبر الواحد والقياس **س**
وليس أي الفرع **الاصل** فيما يقصد فيه المساواة من غير العلة او جنسها ليسا
حكمه أي الفرع حكم **الاصل** فيما يقصد من عين الحكم او جنس له مثال المساواة
في عين العلة قياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الشدة المطرية فانها موجودة في
في النبيذ بعينها نوعا لا شخصا ومثال المساواة في جنس العلة قياس الطرف على
النفس في ثبوت القصاص بجامع الجنابة فانها جنس لا تلافها ومثال المساواة في
عين الحكم قياس القتل بثقل على القتل بمعد في ثبوت القصاص فانه فيهما واحد والجلد
ككون القتل عمدا عدوانا ومثال المساواة في جنس الحكم قياس بضعة الصغيرة على مالها
في ثبوت الولاية للاب ولجد بجامع الصغر فان الولاية جنس لولايتي النكاح والمال
تنبيه التقسيم الى العين والجنس ليس له كثير معنى لانه مفهوم من المساواة
فان خالف الفرع **الاصل** في عين العلة او جنسها او خالف حكم **الاصل** في عينه
او جنسه **فقد القياس** لانقاء العلة عن الفرع في الاول وانقاء حكم
الاصل عن الفرع في الثاني واشترائط المساواة في العلة يعني عنه اشتراطه
سابقا وجود تمام العلة في الفرع ولو قال هناك من عينها او جنسها المقصود
بالذكر هنا لولاه مع السلامة من التكرار ومن الوقوع هنا فيما عدل عنه هناك
من لفظ المساواة وعبارة ابن الحاجب ان يساوي في العلة علة **الاصل** فيما يقصد
من عين او جنس وان يساوي حكمه حكم **الاصل** فيما يقصد من عين او جنس **و**
اجواب المصنف على المستدل **بالخالف** الحكم في فرعه حكم **الاصل** يكون **بيان الاتحاد**
بان يقيم المستدل الدليل على عدم مخالفة الفرع اصله مثاله ان يقيس الشافعي
ظها را الذي على ظها را المسلم في حرمة وطخ المرأة فيقول الحنفى الحرمة في المسلم تنهى
بالكفارة والكافر ليس من اهل الكفارة اذ لا يمكنه الصوم فيها لفاد نيته فلا تنتهي

لحرمة

لحرمة في حقه فاختلف الحكم فلا يصح القياس فيقول الشافعي يمكنه الصوم بان يسلم
ويأتي به ويصح اعتاقه واطعامه مع الكفر اتفاقا فهو من اهل الكفارة فالحكم متحد و
القياس صحيح وقوله **ولا يكون** منصوب عطف على وجود أي ومن شروط الفرع
لا ان يكون **منصوصا** عليه **بموافق** أي بنص موافق للقياس للاستثناء حينئذ
بالنص عن القياس **خلاف الجوز** اقامة **اليلين** فالاكثر على مدلول واحد فانه
لا يشترط ان لا يكون حكم الفرع منصوصا عليه فيجوز عنده اجتماع نص وقياس
على حكم واحد وهذا هو المختار كما رجحه المصنف في شرح المختصر فان قيل كيف يصح
القول بذلك انه ان اريد ان كلا منهما يفيد العلم بالمدلول فحال لانه تحصيل
الحاصل وان اريد بالاستظهار على المدلول فهذا لا يخالف فيه احد فلا فائدة في
القياس اجيب بان فائدته عنده معرفة العلة وان لا يكون حكم الفرع منصوصا
عليه **بخالف** أي بنص يخالف القياس لتقديم النص عليه **الاقرية النظر** وهو
التميز ورياسة الذهن في المسائل فيجوز حينئذ القياس المخالف للنص لانه صحيح
في نفسه ولم يعمل به لمعارضه النص له وبدل لصحته قولهم اذا تعارض النص
والقياس قدم النص وان لا يكون حكم الفرع **متقدما** على حكم **الاصل** في الظهور
للمكلفين لا بالنظر الى تقديمه في الوجود في نفس الامر فانه لا يتصور في الحكم الا ربح
كقياس الوضوء على التيمم في وجوب النية فان الوضوء تعبد به قبل الرجوع والتيمم
انما تعبد به بعد ها اذ لو جاز تقديمه للزم ثبوت حكم الفرع حال تقدمه من غير دليل
وهو ممتنع لانه تكليف بما لا يعلم لكن لو ذكر ذلك الزاما للمخضم جاز كما قال الشافعي
للمصنفية طهارتان أي يفتقران لتساوي **الاصل** والفرع في المعنى **وجوز** أي تقدمه
الامام الرازي **بمنه** وجود **دليل آخر** يستدل اليه الفرع المتقدم بناء على جواز
دليلين او ادلة على مدلول واحد وان تأخر بعضها عن بعض كعجرات النبي صلى الله
عليه وآله وسلم المتأخرة عن المعجزة المقارنة لا ابتداء الدعوى **ولا يشترط** في الفرع
ثبوت حكمه **بالنص** جملة لا تفصيلا **خلاف القوم** في اشتراطهم في ثبوت حكم الفرع

ورد نص عليه مجمل ويطلب بالقياس تفصيله قالوا قلولا العلم بورد بداهة
 الجدل حجة لما جاز القياس في توريثه مع الاخره ورد اشتراطهم ذلك بالعلماء من
 الصحابة وغيرهم قاسوا انت على حرام تارة على الطلاق وتارة على الطهارة وتارة
 على الایلاء بحسب اختلافهم فيه فمن قاس على الطلاق كملى رضى الله عنه قال
 انها تحرم ومن قاس الطهارة كابن عباس رضى الله عنهما قال بوجوب الكفارة ومن
 قاس على الایلاء كابن بكير وعمر رضى الله عنهما بوجوب الایلاء ولم يوجد فيه نص لاجل
 ولا تفصيلا ولا يشترط في الفرع انتفاء النص او اجماعه في حكمه فيجوز القياس
 مع موافقتها واحدهما له خلافا للفرع او الامد في اشتراطهما انتفاءهما مع
 تجويزهما دليلين على مدلول واحد وعلا ذلك بان الحاجة تدعو الى
 القياس عند فقد النص والاجماع وان لم تقع مسألة القياس بعد
 خلافا ما مر عن ابن عبيد ان من منعه القياس ما لم يضطر اليه واجيب
 بان ادلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك لكن في نفي المصنف اشتراط
 انتفاء النص مخالفة لقوله او لا ولا يكون منصوصا وجزم في شرح
 المختصر مما هنا من نفي الاشتراط الرابع من اركان القياس **العلة** ويعبر
 عنها بالوصف الجامع بين الاصل والفرع ما حوذة من العلة بمعنى المرض
 لان تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في المريض وفي معناها حيثما اطلقت على
 في كلام ائمة الشرع اقوال تبني عليها ما يلى منها ثبت حكم الاصل بها
 ومنها جوار كونها حكما شرعيا وقد مر الكلام على السبب ان العلة والسبب
 بمعنى وعرفه في شرح المختصر كالامد بالوصف الظاهر المنضبط المعرف
 للحكم **قال اهل الحق** وهو اهل السنة هو المعروف للحكم فمضى كون الاسكار
 مثالا انه معرفاى علامة على حرمة المسكر كالحز والنبيذ **وحكم الاصل**
 على قول اهل الحق ثابت بها اي بالعلة لا ثابت بالنص خلافا للحنفية في قولهم
 ان حكم الاصل ثابت بالنص لانه المفيد للحكم واجيب بانه لم ينفى بقاء كونه

شيء

محله اصلا يقاس عليه والمفيد لذلك انما هو العلة اذ هي منشأ التعدية المحققة
 للقياس معرفتين لشيء واحد من جهة واحدة على انه لاخذ وير في اجتماع معرفتين لشيء
 واحد عند من يجوز اجتماع ادلة على مدلول واحد **قيل العلة المؤثرة** في الحكم بناء
 على انه يتبع المصلحة او المفسدة وهو قول المعتزلة بنوع على اصلهم الفاسدين اعني
 المحسن والقيم العقليين وقولهم ان الحكم حادث بناء على تغيرهم الكلام الغنى **قيل**
الفرع هو المؤثر فيه اي في تعلقه لاقية نفسه لانه عند الفرع كغيره من الاشياء
 قد يمتنع التأثير فيه **بازن الله** اي يحمله اياها مؤثرة لا بالذات وبما تقر من
 ان التأثير في التعلق لا في الحكم ضعف ما رده الرازي على الفرع الى بان العلة حادث
 والحكم قديم والقديم لا يؤثر فيه الحادث **وقال الامد** اي وابن الحاجب العلة **الباعث**
 على الحكم وقال انه مراد الشافعية في قولهم حكم الاصل ثابت بها اي انها باعث عليه
 وان مراد الحنفية ان النص معرف له فان كلا لا يخالف الاخر في مراده ونبه ابن الحاجب
 في ذلك قال المصنف ونحن معاشرة الشافعية انما نفسر العلة بالمعرف ولا نفسرها
 بالباعث ابدا ونشد النكير على من يفسرها بذلك لان الرب تعالى لا يبعث شيئا
 على شيء اطلاقا فعالة تعالى لا تعلل بالاعراض فان قيل قد نقل عن الفقهاء انهم قائلون
 بان افعاله تعالى تابعة للحكم والمصالح تفضلا لا وجوبا كما تقول المعتزلة وقال تعالى
 وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون واجيب عن ذلك بانها مشتملة على حكم
 ومصالح مقصودة للشارع من شرع الحكم نفوذ تلك المصالح والحكم عليها لانها
 تابعة لها في الوجود حتى تكون علة غائبة باعثة له تعالى ومن عبر من الفقهاء
 فيها بالباعث اراد انها باعثة للمكلف على الامتثال **وقال تكمون** العلة **دافعة** للحكم
 اعم متعلقه غير رافعة له مثاله العدة فانها ترفع حل النكاح من غير الزوج ولا
 ترفعه كما لو كانت عن شبهة بل الزوجية باقية منها ولكن منعت حل الاستمتاع
اورافعة للحكم اي لتعلقه مثاله الطلاق فانه يرفع حل الاستمتاع ولا يدفعه

بحوازل النكاح بعد الطلاق بنكاح جديد **وقاعدة الامرين** اي الدافع والرفع
مثاله الرضاع فانه يدفع حل النكاح ويرفعه اذا طرأ عليه تكون العلة
وصفا حقيقيا وهو ما يتحمل في نفسه من غير توقف على عرف او غيره من لغة
او شرع وان كان تعريف الوصف للحكم لا يستفاد الا من الشرع **ظاهر** اي
متميز عن غير لا خفيا **منضبطا** لا مضطربا كالطعم في باب الربا فانه وصف
حقيقي لانه مدرك بالحس و **ظاهر منضبطا** و **وصفا** **فيما مضى** لا يختلف
باختلاف الاوقات كالشرف والحيثية في الكفاءة **وكذا** تكون العلة **في الاصح**
وصفا لغويا كتعليل حرمة النيبذ بانه يسمى خمر كما مشتد من ماء العنب بناء
على ثبوت اللغلة بالقياس ومقابل الاصح يمنع تعليل الحكم الشرعي بالامر اللغوي **او**
حكما شرعيا سواء كان المعلوم كذلك كتعليل جواز رهن المشاع بجواز بيعه
ام امر حقيقيا كتعليل حياة الشرع بجرمته بالطلاق وحله بالنكاح كاليه وقيل لا تكون
العلة حكما شرعيا لان الحكم لا يكون علة فانما يكون معلولا ورد بان العلة بمعنى المرف
ولا يمنع ان يعرف حكم حكما او غير **وثالثها** التفصيل في المعلوم بين الشرعي والحقيقي فان
كان المعلوم حكما شرعيا جاز **وان كان المعلوم حقيقيا** امتنع ان تكون العلة حكما
شرعيا **وتكون** العلة **وصفا** **مركبا** كتعليل وجوب القود بالقتل العمد والعدوان المكاف
غير ولد ولا حاجة ان يقال غير ولد والخروج الولد بالمكاف اذ معنى المكافاة ان يفضل
القاتل المقتول باصلية واسلاما وخود لا وقيل لا يكون علة لان التعليل بالمركب
يؤدى الى المحال اذ بانتفاء جزء تنفي عليه فبانتفاء اخر يلزم تحصيل الحاصل وهو
اعلام المصدوم لان انتفاء الجزء علة لعدم العملية ورد بان هذا اللزوم انما ياتي
في الحلل العقلية لا المعرفات كما هنا وكل من الانتفاآت هنا معرف لعدم العملية ولا
استحالة اجتماع معرفات على شئ واحد **وثالثها** يجوز ان تكون وصفا مركبا
لكن بشرط ان لا **تزيد** الاجزاء **على خمس** حكاها الشيخ ابو اسحاق الشيرازي كما ورد

عن بعضهم

عن بعضهم مبررا عن الصفات بالاجزاء وحكاها عن حكايته الامام في الحصول بالمعنى
سببه وكانها تصفحت في نسخة كما قال المصنف قال اي الامام ولا عرف لهذا المحصر
حجة وقد يقال حجته الاستقراء من قائله تنبيهه تأنيث العدد عند حذف المعدود
المذكور كما هنا جاز عدل اليه عنه المصنف عن الاصل اختيار اثم شرع في شرط الخاق
بالعلة بقوله **ومن شرط الخاق** بحكم الاصل **بها** اي بسبب العلة اي بواسطتها
فليس قوله بها متعلقا بالخاق ليكون الباء للتعديلية ولا بد ان يكون **اشتمالا** **على**
حكمة اي مصلحة مقصودة ومعنى اشتمالها عليها الكون بها دالة عليها اعمالا وطالبية
لها بحيث تبقى النفس عند ذكر مانع الحكم منشوفة الى الحكمة لقولنا الاسكار بوجوب
الحل فانه مشتمل بالمعنى المذكور على حكمة وهي حفظ العقل **تبعا** اي تحمل المكلف
على الامثال للحكم المشتمل على تلك العلة **وتصلح** **شاهدا** اي من حيث انها عبارة
عن جلب مصلحة او تكميلها او دفع مفقاة او تقليد **الاناطة** اي تعليق **الحكم** **بالعلة**
كحفظ النفوس فانه حكمة ترتب وجوب القود على عليته السابقة فان من علم ان
من قتل اقصر منه انكف عن القتل وقد لا ينكف عنه لو طين نفسه على تلغها وهذه
الحكمة منعت المكلف من القاتل وولى الامر على امثال الامر الذي هو ايجاب القود
بان يمكن كل منهما وارث القاتل من القود ويصلح شاهد الاناطة وجوب القود بعلمته
فيلحق حين وجود شرط الخاق بسبب العلة وهو اشتمالها على الحكمة المذكورة
القتل يقتل بالقتل بمقدرة وجوب القود لا بشرط اشتمالها على الحكمة المذكورة
فمعنى اشتمالها عليها كونها ضابطا لها كالسفر في حل القصر مثلا تنبيهه قوله تبعا
على الامثال اي حيث يطلع عليها وسياتي انشاء الله تعالى انه يجوز التعليل بالاطلاع
على حكمته **ومن ثم** اي ومن اجل اشتراط اشتمال العلة على الحكمة السابقة **كان**
مانعا اي العلة **وصفا** **وجوبا** **بما يحل بحكمها** كاليدين على القول المبرور بان مانع من
وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي يخبر بحكمة العلة لوجوب الزكاة المطل
بملك النصاب وهي الاستثناء بملكه لاحتمال اية وفاء دينه به ولا يضر خلوه للثال

عن الحاق الذي الكلام فيه لان التمثيل المانع باعتبار مانعية العلة من غير نظر
للحاق بسببها تنبیه مانع العلة المذكور هنا يصير عنه الاصوليون بمسانع
السبب ولا يذكرونه الا مقيد بخلاف المانع اذا اطلق فانه ينصرف لمانع الحكم
ومن شروط الحاق بالعلة ان يكون وصفا **صائبا** اي شاملا **لحكمه** كالسفر للحلل به
جواز القصر والعطر فانه وصف مشتمل على حكمه وهي المشقة فلا يصل القصر والعطر
بنفس الحكمه في اصح الاقوال لعدم انضباطها فان مراتب المشقة لا تنحصر وتختلف
باختلاف الاشخاص والاحوال تنبیه هذا الشرط علم من قوله اشتغالها على
حكمة فان قيل ذكره ليدكر الخلاف بعد اجيب بانه يمكنه ذكره بدون ذلك **وقيل**
يجوز في العلة كونها نفس الحكمه لانها المشروع لها الحكم **وقيل يجوز ان انضبطت**
وهذا ما اقتضاه كلامه في مجتبه المناسبتة ووجه الامدى وابن الحاجب وغيرها
لانقاء المحذور ومن شروط الحاق بالعلة ان تكون العلة **عندما في الحكم الشبوتي**
كقول الشاعر مثلا حكمه كذا العدم كذا **وقال الامام الرازي** وخلاف **اللامدى** لكن
المصنف عكس هذا في شرح المختصر فقال وفاقا **اللامدى** وخلاف **الامام الرازي**
وحكى بعضهم عن الامام قولين اخداها الجواز وصححه البيضاوى وتبعه المصنف
في شرح المختصر والثاني المنع وهو ما ذكره المصنف هنا فان قيل الامام والامدى كل
منها بنما قاله عارضا به ورأى الامد ان العلة بمعنى الباعث ورأى الامام ان العلة
بمعنى المعرف فلم يتوارى على محل واحد اجيب بان الخلاف بينهما ثابت ولو مع البناء
لذلك **تنبیه** يجري الخلاف بينهما فيما جزؤه عدى لانه عدى ومن امثلة
تعلييل الشبوتي بالعدم ما يقال يجب قتل المرتد لعدم اسلامه وان صح ان يقال لكفره
كما يصح ان يصبر عن عدم العقل بالجنون لان المعنى الواحد قد يصبر عنه بعبارتين
منفية ومثبتة ولا مشاحة في التعبير ويجوز وفاقا تعلييل العدى بمثله كتعلييل عدم
تفاد التصرف بعدم العقل وتعلييل العدى بالشبوتي كتعلييل عدم التصرف بالاسراف
وتعلييل الشبوتي بمثله كتعلييل حرمة الظربا سكارها **والاضافه** وهو ما يتوقف تعلقه

على غيره

على غيره كالبوة **عدي** كما هو قول اكثر المتكلمين وسياتي تصحيحه في آخر الكتاب
وعليه ففي تعلييل الشبوتي به كتعلييل ولاية الاجبار بالابوة لخلاف المتقدم كذا
قاله الامام الرازي والامدى لكن تقدم المصنف في مجتبه المانع التمثيل للوجودى
بالابوة وهو صحيح بعض الفقهاء نظر الى انها ليست عدم شئ ومرجع القياس اليهم
فلا يناسبهم ان يقال فيه والاضافه عدى **وجوز التعلييل** بما يحبو صفا **لا يطلع**
من حكمته ظاهر كتعلييل الربا بالطعم وغيره كالكيل ويترجم من ذلك انه لا تخلو اعلية
من حكمه لكن في الجملة لقوله **فان قطع بانتفاءها الحكمه في صورة** من الصور
كوجوب استبراء الصغيرة المشروع لبراءة الرحم المقطوع به فيها **قال الغزالي**
وتنبیه محمد ابو سعيد **ابن يحيى** النيسابورى **يثبت الحكم** فيها وهو وجوب الاستبراء
في الصغيرة **للمظنة** اي لظن وجود الحكمه فيها **وقال الجليليون** لا يثبت اذ لا عبرة
بالمظنة عند تحقق الماء ثمة مثاله من ممكنه على البحر ونزل منه في سفينة قطعت
بمسافة القصر لحظة من غير مشقة ويجوز له القصر في سفره هذا تنبيه للجليلين
هم اصحاب علم الجدل وهو تعارض بحركتين متنازعين لتحقيق حق وابطال باطل
اول تغليب ظن كما قاله الغزالي **والعلة القاصرة** وهي التي لا تقضى محل النص **منها**
اي تعلييل بها **قوم** من فقهاء العراق قالوا لا يصلحها **مطلقا** سواء ثبت بنص ام لا
منها المنفية ان لم تكن ثابتة **بنص او اجماع** قالوا جميعا لعدم فايدتها وحكاية القاضي
ابي بكر الباقلاني الاتفاق على عدم جواز الثابتة بالنص معترضة بحكاية القاضي عبيد
الوهاب لخلاف فيه كما اشار الى ذلك المصنف بحكاية الخلاف **والصحيح جوازها**
مطلقا وبه قال مالك والشافعي واحمد واختاره الامام الامدى واعترض ابو زيد
الحنفي بان العلة القاصرة لا فائدة في التعلييل بها لاعمالها عملا وأشار المصنف الى
جوابه بقوله **وفائدتها** من اوجه اربع الاول **معرفة المناسبتة** بين الحكم ومحلها
فيكون ادعى القبول من حكم لم تعلم علتها بأن كان تعبديا والثاني **منع الحاق**
محل محلها المشتمل محله على وصف متعدي لمعارضتها له ما لم يثبت استقلاله

بالعلية والثالث **تقوية النص** الدال على معلولها كونه ظاهرا لا قطعيا فزيادة قوة النص يصير كان هذا دليلين عضد كل منهما الآخر بخلاف القطعي فانها لا تقوية لانه غنى عنها والرابع **ما قال الشيخ الامام** والدالمصنف وهو زيادة **الاجر للمكلف عند قصد الامثال الاجل** فيزيد نشاطه فيه حينئذ بقوة الاذعان لقبول معلولها ومن صورها ما ضبطه بقوله **والعلة القاصرة لا تعد** لها عند واحد من ثلاثة اشياء **عند كونها محل الحكم او اجزائه الخاص** بأن توجد في غيره **او وصفه اللازم** بان لا يتصف به غيره لاستحالة التعدد حينئذ مثال الاول تحليل حرمة الربا في الذهب يكونه ذهباً وفي الفضة كذلك ومثال الثاني تحليل نقض الوضوء في الخارج من السبيلين بلطريق ومنها ومثال الثالث تحليل حرمة الربا في النقدين لكونهما قيم الاشياء وخروج بلخاص واللازم غيرهما فلا يتبقى التعدد عنه كتحليل الحنفية النقض في الخارج من السبيلين بخروج الجنس من البلدان الشامل لما ينقض عندهم من الفصد ونحوه وكتحليل ربوبية البر بالطعم فان الطعم وصف غير لازم اذ هو موجود في غيره من المطعومات **ويصح التحليل بحجج الاسم واللقب** والمراد به ما ليس بمشتق ولا شبه صورته بدليل مقابلته بهما كما كان او اسم جنس او مصدر كتحليل الشافعي عنده نجاسة بول ما يؤكل لحمه بانه بول كبول الادمي **وقال ابي اسحاق الشيرازي** وخلاف الامام الرازي في نفيه ذلك قال بان افعال الضرورة انه لا اثر في حرمة الخمر لتسميته خمر بخلاف ما سماه من الخمر للعقل فهو تحليل بالوصف **المشتق** الماخوذ من الفعل كالسارق والقاتل **نوقا** صحة التحليل به تنبيه قوله **وفاقا ممنوع** ففي التقريب لسليم الرازي حكاية قوله بالمنع به على ذلك الرزكشي وقد يقال ان الخلاف اذا كان واهيا لا يعتد به **واما نحو الابيض** الماخوذ من الصفة كالبياض **ففيه سور** وسياتي الخلاف فيه تنبيه قوله تبعا للامال المحلى في قوله الماخوذ من الصفة مع قوله الماخوذ من الفعل يجوز ان يكون المراد الفعل

كونه

والصفة

والصفة الخويين والامان اذ دائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق وان لا يكون المراد ذلك بل المراد بالفعل الفصل الغروي وهو الحدث الصادر باختيار فاعله وبالصفة المعنى القايم بموصوفها بغير اختيار كالبياض والسواد للابيض والاسود فقط بذلك ما اعترض به البرماوي على شيخه الرزكشي بان ذلك الاشتقاق لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين ووجه كونهما ووجهها من الشبه الصوري انه لامناسبة فيها لجانب مصطلحة والادب مفتحة **وجوز الجمهور التحليل للحكم الواحد** اي بالشخص **بعلتين** فاكثر مطلقا وهذا هو الاصح لان العلة الشرعية علامات لامانع من اجتماع علامات على شئ واحد ما الواحد بالنوع فيجوز تعدد علاله بحسب تعدد اشخاصه بخلاف كتحليل حل قتل زيد بالردة وعمره بالقود ويكر بالزنا **وادعوا** اي ادعى الجمهور **وقوعه** كاذب المس والمس والبول المانع كل منها من الصلاة مثلا وجوز الاستاذ ابو بكر **ابن فوركان والامام الرازي** **والعلة المنصوصة دون المستنبطة** لان الاوصاف المنصوصة دل الشرع على تعددها فكانت الممارات بخلاف الاوصاف المستنبطة الصالح كل منها للعلية واجيب بان استقلال كل منها يتبين باستنباط العقل فاستوت المنصوصة والمستنبطة **ومنه** اي التحليل بعلتين فاكثر **امام الحرمين شرعا** **مطلقا مع تجويزه عقلا** قال لانه لو جاز شرعا لوقع لولونادرا كنه لم يقع واجيب على تقدير تسليم لزوم منع عدم الوقوع وسند المنع ما تقدم من اسباب الحدث من النقض بكل منها والامام يجعل الحكم فيها متعديا اي الحكم المستند الى واحد منها غير المستند الى اخر وان اتفاقا **وقيل يجوز اجتماع العلة في التعاقب** بان تكون احداها في وقت والاخرى في وقت دون المحية للزوم الجمع بين التقيضين بخلاف المتعاقبين فان الذي يؤخذ بالثانية مثلا مثل الاول لا عينه **والصحيح** عند المصنف تبعا للقاض في التقريب **القطع بالثبوت** اي القاطن للعقل **عقلا مطلقا** اي في التعاقب والمحية والمنصوصة والمستنبطة **الزوم الحال** من وقوعه اي وقوع تعدد العلة **كجمع التقيضين** فان الشئ باسناده الى كل واحد من العلتين

١٤٩

يستثنى عن الاخرى فيلزمه ان يكون مستقنيا عن كل منهما وغير مستثنى عنه
 وذلك جمع بين النقيضين ومنهم من قصر الجمع بين النقيضين على المعية دون
 التحاقب واجيب من حرمة الجمهور بان الجمع بين النقيضين انما يلزم في العلة
 العقلية المفيدة لوجود المألوف فاما الشرعية التي هي معرفة مفيدة للعالم به فلا
 وعلى المنع حيث قيل به فاما ذكر المجيز من التعداد اما ان يقال فيه العلة مجموع الامرين
 مثلا واحدا هما لا بعينه كما قيل بذلك او يقال فيه يتعد الحكم كما عن امام الحرمين
 ومال اليه المصنف **والمتعار** اي على المرجوع من تفسير العلة بالباعث **وتوع حكيم**
بعلة واحدة اذا كان متعلقا **اشارة لفعل كالسرقة والقطع والعزم** حيث يتلف
 المبروق اي لوجوبها **او** كان متعلقا **فانها** اي منها **الفصل كالحيف** فانه علة مانعة
للمصوم والصلاة وغيرهما كالطواف وقراءة القرآن اي حرمتها وقيل بمقتضى تحليل
 حكمين بعلة بناء على اشتراط المناسبة فيها لان مناسبتها الحكم يحصل المقصود كما
 في السرقة المرتب عليها القطع نجرانها والعزم جبر الماتلف من المال **والاشارة** يجوز تحليل
 حكمين بعلة **ان لم يقض** اي كالسرقة اثباتا والحيف نفي كما ذكره المصنف بخلاف
 ما اذا تضاد كالتأبيد لصحة البيع وبطلان الاجارة لان الشيء الواحد لا يناسب
 المتضادين بناء على ان العلة بمعنى الباعث كما مر وجوابه من طرف المختار بالمنع
 وسنده انه لا مانع من ان يناسب الوصف حكيم متضادين لجزئين مختلفتين
 كالتأبيد فانه مناسب لصحة البيع لانه ينقل ملك الرقبة والمنفعة ومناسب
 لبطلان الاجارة لانها لا تقطع تعلق المورع عن الرقبة اما اذا فسر العلة بالمعرف
 كما هو الحق فلجواز متفق عليه كما نقله المصنف في شرح المختصر عن الامدي وابن
 الحاجب كضروب الشمس فانه علة لجواز الافطار ووجوب المغرب **ومنها**
 اي من شروط الاطلاق بالعلة **ان لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت حكم**
الاصل سواء فسر بالباعث ام بالمعرف لان الباعث على الشيء والمعرف له
 لا يتاخر عنه لان الباعث لو تاخر لزم وجوده من اللزومين محال لكن الشارح انما يتم اذا
 فسر بالذي يحصل به التعريف اما اذا فسر بما من شأنه التعريف فلا ادسب احده

العلتين

العلتين بالتعريف مانع من حصول التعريف بما بعده لانه تحصيل المصالح بخلاف
 تفسير المعرف بما من شأنه التعريف لان تعريف المتأخر حينئذ جائز وواقع
 اذا حادث معرف القديم كالعالم لوجود الصانع **خلافا لقوم** من العراقيين في
 تجويزهم تاخر ثبوت العلة عن حكم الاصل بناء على تفسيرها بالمعرف كتحليلهم
 ولاية الاب على الصغير الذي طرأ عليه الجنون بالجنون مع ان الولاية ثابتة له
 قبل طرأته **تنبيه** التمثيل بذلك اولى من تمثيل الجلال المحلى بقوله كما يقال عرق
 الكلب نجس كلها به لانه مستقدر فان استقدر انما يثبت بعد ثبوت
 نجاسته انتهى لان الاستقدار لا يستلزم النجاسة ولان ثبوته قد يقارن
 ثبوتها **ومنها** اي من شروط الاطلاق بالعلة **ان لا تعود على الاصل** الذي استنبطت
 منه **بالابطال** لانه منشأؤها فابطالها ابطال له كتحليل الحنفية وجوب الشاة
 في الزكاة بدفع حاجة الفقير فانه يجوز لاخراج قيمة الشاة وذلك مقتضى الابطال
 حكم اصلها وهو وجوبها عينا بالتخصيص بين دفعها او قيمتها واجيب من جهتهم بان
 هذا ليس عودا بالابطال بل هو توسع له لانه يستنبط من النص معنى يعمه
 كافي لخط عن المكاتب مع الايتاء واجيب بان ما قاله خروج عن الجنس والنوع
 بالكلية بخلاف الخط مع الايتاء **وقد عود** على الاصل **بالتميز** له **لا بالتعميم**
قولان للشافعي بالجواز وعدمه قيل يجوز التخصيص له وهو الاصح لكن غالبا
 فلا يشترط عدمه كتحليل الحكم في آية اولامستم النساء المحارم فلا يقتض
 لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك فيشترط عدم التخصيص فيقتض لمس المحارم
 الوضوء عملا بالعموم اما التعميم فيجوز الفرد به قطعا كتحليل الحكم في خبر الصبي
 لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان يتشوش الفكر فانه يشتمل غير الغضب
 ويخرج بزيادة غالبا لتحليل نحو الحكم في خبر النبي عن بيع اللحم بالحيوان بانه بيع
 ربوي باصله فانه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من مأكول وغيره كما هو واحد
 قول الشافعي لكن اظهرها المنع نظر العموم فائدة قال القاضي ابو الطيب الطبري

٧
 بان المسمى قلته
 التمتع اي التلذذ
 فانه يخرج من
 النساء صح

ليس لنا حديث اى حديث في حديث الصحيحين مشتمل على علة تعود على
اصلها بالتعميم الا هذا الحديث بالاجتماع تنبيه لوقال المصنف بالتخصيص
قولان لا التعميم كان اولى لان التعميم لا خلاف فيه ومن شروط الالحاق بالعلة
ان لا تكون العلة المستبقة وهي الحاصلة عن راي المجتهد **معارضة بمعارض**
مناف لمقتضاها موجود ذلك المناق في **الاصل** المقتبس عليه اذ لا عمل لها مع
وجوده الا بمرجح قال المصنف مثاله قول الحنفى في نفي التيسير في صوم رمضان صوم
عين اى صوم يوم معين فينادى بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعى
فيقول صوم فرض فيحتاج فيه ولا يبنى على السهولة انتهى قال الجلال المحلى وهو
مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا ولا موجودا في الاصل انتهى واجيب بان الاول
ممنوع لان البناء على الاحتياط الذي هو مقتضى كون الصوم فرضا ينافى البناء على
السهولة الذي هو مقتضى كونه نفلا والثاني مسلم قال الشيخ الخالد ولم اقف على
مثال مطابق لهذه المسئلة وقد قال المصنف ليس في هذا الكتاب اشكال فيها
قيل ويشترط ان لا تكون العلة معارضة بمناف موجود **في الفرع** ايضا بان
ثبت فيه علة اخرى توجب خلاف الحكم الثابت بالقياس على اصل آخر
قال المصنف مثاله قولنا في مسح الراس ركن في الوضوء فيسن تثلثه كفعل
الوجه فيعارض الحضم فيقول مسح فلا يسن تثلثه كالمسح على الحفنين
انتهى قال الجلال المحلى وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا لاستحباب
التثليث فان الاول يقتضى استحبابه والثاني يقتضى عدم استحبابه وانما ضعف
هذا الشرط وان لم يثبت الحكم في الفرع عند انتقائه لان الكلام في شروط العلة
وهذا شرط الثبوت الحكم في الفرع لانه العلة التي الكلام فيها وانما قيد المصنف
المعارض بالمنافى لانه قد لا ينافى كما سيأتى قريبا في قوله والمعارض هنا الى اخره
فلا يشترط اتفاق ويعوز ان يكون هو علة ايضا بناء على جواز التحليل ببلتين
ومن شروط الالحاق بالعلة ان لا تعالف اى العلة **نفسا واجمالا** لتقدمها

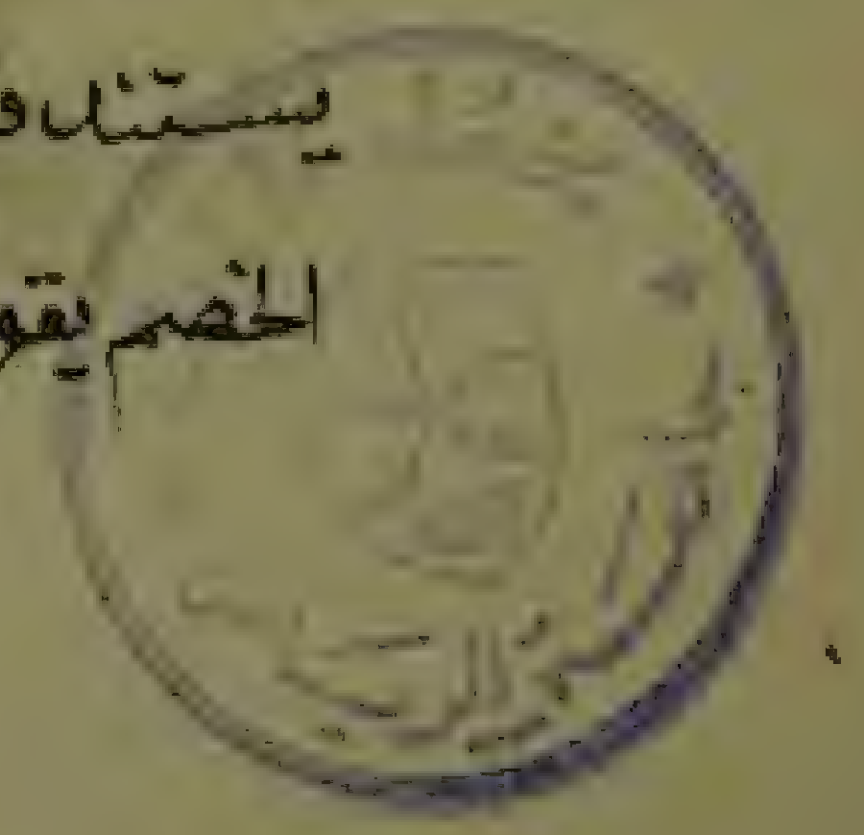
بكل واجيب بكونه منافيا
لحصول المناقاة بينهما فاقضاء
صح

على

على القياس لانه لا يقاد من هاهنا مثال مخالفة النص قول الحنفى المردة مالكة
لبعضها فيصح تكاثرها بغير اذن وليها قياسا على بيع سلعها فانه مخالف للحديث
ابي داود وغيره ايما مردة تكلمت نفسها بغير اذن وليها فتكلمها باطل ومثال
مخالفة الاجماع قياس صلاة المسافر على صومه وعدم الوجوب بجامع السفر
الثاني فانه العلة مخالفة للاجماع فانه قام على عدم اعتبارها في الصلاة فانها
واجبة على المسافر مع مشقة السفر تنبيه عبارة الجلال المحلى بجامع السفر
المشقة قال شيخنا زكريا قد وقع التعبير به في كلام الفقهاء وغيرهم والقياس
الثاني لان فعله ثلاثي مجرد ولم اره في شئ مما وقفت عليه من كتب اللغة وباعيا
ولا تلا فيلزم به او من شروط الالحاق بالعلة **ان لا تعالف** اى العلة **بإرادته**
اى النص **ان نأفت الزيادة معتنيا** بان يدل النص على علة وصف وبغيره
الاستنباط قيد افيه منافيا للنص فلا يعمل بالاستنباط لان النص مقدم عليه
وفاقا للاصل في هذا الشرط بغيره وغير الاعدى اطلق الشرط عن هذا
القيد وقال الهندى وتبعه المصنف وانما يتجه اى الاطلاق عن القيد
المان كور بناء على ان الزيادة على النص نسخ وهو قول الحنفية كما مر في محله **ومن**
شروط الالحاق بالعلة ان تعين اى العلة بان تكون وصفا معينا لان العلة
منشأ التعدية المحققة للدليل ومن شأن الدليل ان يكون معينا لا مبهما
فكذلك فنشأ **خلافا لمن اتفق بطلية** وصف **بهم** من امرين مثلا **مشتراك**
بين المقيس والمقيس عليه فانه يقول المبهم المشترك يحصل المقصود ويشهد
له تحليل الحديث بمس الرجل من الخنثى فرج الرجال والمرأة من الخنثى فرج
النساء فانه يحدث الماس اذا كان احسبيا لانه اماما من فرج اولامل اجسبي
او اجنبية فحصل الحديث بمبهم ولكن قال الهندى اطبق الجمهور على فساد **ومن**
الالحاق بالعلة ان لا تكون العلة وصفا مقادرا اى مفروضا لا حقيقة له **وفاقا**
للإمام الرازي قال لا يجوز التحليل به خلافا لبعض الفقهاء مثاله قولهم الملك

معنى مقدر شرعي في المحل اثر اطلاق التصرفات انتهى وكان الامام يذاع في
 كون الملك مقدر او يجعله محققا شرعا ويرجع كلامه الى انه لا مقدر يصل به
 كما افهمه عنه التبريزي فينتفي الحاق به كاقصده المصنف واجيب بان جعل
 المقدر محققا لا يخرج عن كونه مقدر كيف وكلام الفقهاء طامع بالتعليل بالمقدر
 اقول نعم احدث وصف مقدر قائم بالاعضاء يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج
 ورجح هذا شيخنا الشيخ زكريا في مختصر هذا الكتاب وقد يقال القول بالاشتراط
 طريقة الاصوليين والقول بصدقه طريقة الفقهاء ومن شروط الحاق بالعلة
دليل احكام الفرع لعمومه او خصوصه على المحل للاستثناء حيث ان عن القياس
 بذلك الدليل اوقيل لا يشترط ذلك وهو الاصح لجواز تعدد الادلة ورجحه شيخنا
 الشيخ زكريا في مختصره لهذا الكتاب مثال الدليل في العموم حديث مسلم الطعام
 بالطعام مثلا بمثل فانه دل على علية الطعم فلا حاجة على القول الاول في اثبات
 ربوية التفاع مثلا الى قياسه على البر بجامع الطعم للاستثناء عنه بعموم الخير
 ومثاله في الخصوص خبر من قاء او رصف فليست فانه دل على علية الخارج النجس
 للاستثناء عنه بخصوص الخبر ولم يقل الشافعي بنقض الوضوء بالقبح والرفاع
 لضعف هذا الحديث **والصحيح** انه لا يشترط في العلة متواترة تنبئ في ذكر هذا في
 الشر وط العلة صحيح لكن الانسب ذكره في شروط حكم الاصل ولا يشترط فيها
انتفاء مخالفة مذهب الصحابي اي مخالفتها له ولا يشترط فيها القطع لوجودها
في الفرع بل يكفي الظن بذلك لانه غاية الاجتهاد فيما يقصد به العمل وقيل يشترط
 القطع بها لان الظن يضعف بكثرة المقدمات فيما يزول وامام مذهب الصحابي
 فليس بحجة فلا يشترط انتفاء مخالفة العلة له وعلى تقدير رجحيته فذهب الذي
 خالفته العلة المستنبطة من النص في الاصل فان علل هو بغيرها يجوز ان
 يستند فيه الى دليل يدل على استنباط ما علل به الصحابي من اصل خبره
 الخصم يقول الظاهر اسناده الى النص المذكور **واما انتفاء المعارض للعلة**

المستنبطة القطع بحكم الاصل
 بان يكون دليله قطعيا من كتاب
 او سنة صحيح



المستنبطة

المستنبطة غير المتنافي لها **فينبغي على جواز التعليل بحكم واحد بعلمين** ان قلنا
 بجواز وهو راي الجمهور وهو الاصح كما مر فلا يشترط اتفاق ولا فيشترط بناء
 على منع ذلك ولانه لا محل للعلة حينئذ لا يبرح **والمعارض هنا** بخلافه فيما مر
 مخرج وصف بالمتنافي **وصف صالح للعلة اصل احية المعارض** بفتح الراء للعلة
 وان لم تكن مثله من كل وجه **غير متناف** للمعارض به بالنسبة الى الاصل
 المقدس عليه لانها وصفان ليس بينهما تناقض ولا تضاد **ولكن يقول الامر**
الى الاختلاف بين المناظرين في التفاع مثلاً فنحن الشافعي هو ربوي كالسهر
 بعلة الطعم وعند الحنفي المعارض بان العلة الكيل ليس ربوي لانتهاء الكيل
 فيه وكل منها يحتاج الى ترجيح وصفه على وصف الآخر **لا يلزم المصترض**
نفي الوصف الذي عارض به وصف المستدل اي لا يلزم المصترض ان يبين ان
 الوصف الذي ابداه في الاصل منتف عن الفرع كان يقول للمستدل الوصف الذي
 عارضت به وصفك في الاصل منتف في الفرع لحصول المقصود من هدم ما جعله
 للمستدل العلة بمجرد المعارضة وقيل يلزمه ذلك مطلقا ليقيد انتفاء الحكم عن
 الفرع الذي هو المقصود **وقال الشافعي** وهو مختار الامدي وابن الحاجب ولم يتعقبه
 المصنف في شرح المختصر يلزم المصترض بيان انتفاء الوصف عن الفرع **ان صرح**
بالفرق بين الاصل والفرع في الحكم فقال مثلاً لا ريب في انتفاء بخلاف البر وعارض
 علية الطعم فيه لانه بتصرفه بالفرق التزمه وان لم يلزمه ابتداء بخلاف ما
 اذا لم يصرح به **ولا يلزمه ابتداء اصل** يشهد لوصفه بالاعتبار على المختار لما مر
 وقيل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كان يقول العلة في البر الطعم دون القوت
 بدليل الملح والتفاع مثلاً ربوي اجيب عن هذا القول بان مجرد المعارضة بالوصف
 الصالح للعلة كاف في حصول المقصود من الهدم **ولم يستدل الدافع** اي دفع
 المعارضة بعد تقديرها وقبولها من المصترض بواحد من اربعة اوجه الاول
بالتمنع اي منع وجود الوصف المعارض به في الاصل ولعم بالقبح كان يقول في دفع

معارضة الطعم بالكيل في الجواز مثلا لا نسلم انه مكيل لان العبرة بصادرة زمن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذ ذاك موزونا ومعه وداو الثاني
القدح في علية الوصف المعارض به ببيان خفاؤه او عدم انضباطه والثالث
المطالبة للمعارض بان يطالبه المستدل بالثاني اي بتأثير الوصف الذي ابداه
المعارض معارض الوصف المستدل ان كان مناسبا او الشبهة ان كان غير
مناسب هذا ان لم يكن دليل المستدل على العلية سببا ان كان مناسبا او سببا
لحصول معارضة الشيء بمثله بخلاف البر فحجرا الاحتمال قاذح فيه فلا مطالبة
له بذلك لان الوصف يدخل في السبر فحجرا احتمال كونه مناسبا وان لم تثبت مناسسته
فيه وعلى المستدل بيان الحصر فيما ذكره ليتم له طريق السير تنبيهه اعاد للمصنف
الباء في قوله وبالمطالبة لدفع ايهام عود الشرط وهو قوله ان لم يكن الى ما قبل
مدخولها ومن امثله ان يقال لمن عارض القوت بالكيل مقدم على غيره لم قلت ان
الكيل مؤثر والرابع ببيان استقلال ما عداه اي الوصف المعارض به من كونه
مستقلا في صورة ولو كان البيان بظاهر من نص عام واجماع واذا بين ذلك بطل
كون الوصف المعارض به في موضع التعليل هذا اذا لم يتعرض اي المستدل
للتعميم كان يبين استقلال الطعم المعارض بالكيل في صورة بحد يث مسلم
الطعام مثلا بمثل والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعميم فقال فتشيت ربوبية
كل معلوم خرج عما نحن فيه من القياس الذي هو بصدد الدفع عنه الى اثبات الحكم
بالنص تنبيهه اعاد للمصنف الباء في وبيان لطول الفصل ولو قال المستدل
للمقضى ثبت الحكم في هذه الصورة مع انتفاء وصفك الذي عارضته به وصف
عنها لم يكن المستدل ذلك في الدفع ان لم يكن اي يوجد معه اي مع انتفاء
وصف المعارض عن تلك الصورة وصف المستدل فيها الاستواء المستدل
والمعارض في انتفاء وصفها بخلاف ما اذا وجد وصف المستدل فيها فيكون في الدفع
بناء على احتياج تعليل الحكم بعلمتين الذي صححه المصنف كاقدم وقيل لم يكن

مطلقا

مطلقا بناء على جواز التعليل بعلمتين وتقدم انه الرابع قال المصنف في انتفاء وصف
المستدل زيادة على عدم الكفاية الذي اقتصر واعليه وعند اي المستدل
ينقطع بايراد الصورة التي ليس فيها وصف وظاهره ولو جوز التعليل بعلمتين
لاعترافة بالمعارضة فيها حيث ساوى وصفه وصف المعارض فيما قدح المستدل
به فيه ولعدم انعكاسه لوصفه حيث لم يتفق الحكم مع انتفاءه والانعكاس
مشرط بناء على امتناع التعليل بعلمتين والمستدل قد يكون ممن يرى التعليل بعلمتين
فلا يترتب على الانعكاس انقطاع وكان المصنف ذكره تقوية للاول لا تعليل
ثانيا ولو ايد المعارض في الصورة التي اتى المستدل وصفه فيها اي وصفا مختلفا
الوصف المتفق سمي ما ابداه المعارض تعدد الوضع لتعدد الموضوع اي المبني عليه
لحكم عند المعارض من ذكره وصفا بعد وصف آخر وبالبناء فائدة الالغاء
وهي سلامة وصف المستدل عن القدح فيه تنبيهه هذا اوضح من قول ابن الحاجب
فسد الالغاء لانه لم يفسد واثبت المعارض بما خلفه اعتراف منه بصحته لكن
يزيل فائدته كما مروا مما تزول فائدة الالغاء ما لم بلغ المستدل الوصف الخلف
بفتحتين بغير دعوى قصوره او بغير دعوى من اي مستدل مسلم وجود المظنة
المحال بها لوجوده ضعف المعنى فيه الذي اعتبرته المظنة له بان لم يتعرض للمستدل
للخلف اصلا او اعترض له بدعوى قصوره او بدعوى ضعف معنى المظنة فيه
تنبيهه لو قال المصنف او دعوى ضعف معنى المظنة لكان ضم واحضرا ما اذا ان
المستدل الخلف خلافا لمن رجمهما اي الداعوتين الخلف ايضا بناء على امتناع
التعليل بالقاصرة وفي الثانية على تأثير ضعف المعنى في المظنة فلا تزول فيها فائدة
الالغاء الاول مثال تعدد الوضع ما ياتي فيما يقال يصح امان العبد للمحرى كالحري
بجامع الاسلام والتكليف فانها مظنتا اظهر مصلحة الايمان من بذل الامام
فيعرض الحق باعتبار الحرمة معها فانها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية
لاستغال الرقية بخدمة سيده فيلحق الشافعي الحرية بثبوت الامان بدونها في

العبد المأذون له في القتال اتفاقا فيجب الخفي بان الاذن له يخلف الحرية
لانها مظنة بذلك وسعه في النظر في مصلحة القتال والايان **ويكفي دفع المعارضة**
بالوصف الذي ابداه المعترض **رجحان وصف المستدل** على الوصف الذي
ابده المعترض عرج من المرجحات الآتية في الكتاب السادس ككون وصف
المستدل انسابا او اشبا من وصف المعترض **بناء على منع التعدد للصلة**
الذي صححه المصنف وقول ابن الحاجب لا يكفي مبنى على رجحه من جواز التعدد و
قد تقدم مراد انه الراجح فيجوز ان يكون كل من الوصفين علة **وقد يعترض على**
المستدل باختلاف جنس المصلحة في الفرع والاصل **وان اتحد ضابط الاصل**
والفرع كقول المستدل يحده الاطلاق كالزاني يباح مع ايلاج فرج في فرج مشتبه طبعها
محرم شرعا فيعترض الخصم بان الحكمة مختلفة فانها في الفرع وهو اللواط الصيانة
عن زوالته وفي الاصل وهو الزنا دفع اختلاط الانساب فتفاوتت الحكمة في نظر
الشاعر فيجوز لذلك ان يختلف حكم الزنا واللواط بان يقتصر الحد على الزنا فيكون
خصوصه معتبرا في علة الحد **فيجاب** عن هذا الاعتراض باختلاف جنس المصلحة
بجذوف خصوص الاصل وهذا اختلاط الانساب في المثال المذكور **عن الاعتبار**
في العلة بطريق من طرف ابطالها فيسلم ان العلة هي القدر المشترك فقط كما مر في
المثال لامع خصوص الزنا فيه **واما العلة** لانتفاء الحكم اذا كانت وجود مانع
من ثبوت الحكم كتنفي القصاص عن الاب يقتل ولله المانع وجودي وهو الابرة او
كانت العلة انتفاء شرط كانتفاء رجم البكر الزاني لعدم الاحصان المشروط
في وجوب الرجم لانتفاء الحكم في وجود المانع في الاول وفي انتفاء الشرط في الثاني
فلا يلزم من كونه كذلك وجودا مقتضى الحكم وهذا هو الاصح **وقال الامام**
الرازي واتباعه لانه اذا تنفي الحكم مع وجود المقتضى كان انتفاؤه مع عدمه
اولى **وخلافا للجمهور** في قولهم يلزم وجود المقتضى والا بان جاز انتفاؤه
كان انتفاء الحكم حينئذ لانقائه لما فرض من وجود مانع وانتفاء شرط

واجب

واجب بانه يجوز ان يكون لما فرض ايضا جواز دليلين مثلا على مدلول واحد
فان قيل هذا الجواب انما يناسب القول بجواز تعدد العلة وهو خلاف ما صححه
المصنف اجيب بان المجيب لا يلزم مذهبنا لانه هادم

مسالك العلة

جمع مسالك بمعنى الطريق اي هذا مبحث الطرق الدالة على عملية الشيء **الاول** من
مسالك العلة **الاجماع** كالاجماع على ان العلة في خبر الصحيحين لا يحكم احدهما بين اثنين
وهو غرضيان بتشويش الغضب للفكر فيقاس بالغضب غير مما يشوش الفكر نحو
جوع وشبع مفطين وكالاجماع على ان العبرة في تقديم الاخ الشقيق في الارث على
الاخ للاب اختلاط البنتين فيه فيقاس به تقويمه عليه في ولاية النكاح وصلاة
الجنارة وغورها تنبيهه انما قدم للمصنف الاجماع على النص تبعاً لابن الحاجب
لتقدم الاجماع على النص عند التعارض على الاصح الآتي في مبحث الترجيح وعكس
البعضاوي لان النص اصل الاجماع **الثاني** من مسالك العلة **النص الصريح** بالاحتمال
غير العلة تنبيهه قابل للمصنف بالصريح الظاهر وابن الحاجب ادرج فيه الظاهر
وكل صحيح **مثل العلة كذا فلسبب كذا فمن اجل كذا** اقوله تعالى فمن اجل ذلك
كتبنا على بني اسرائيل الاية **فنعو كذا** التعليلية نحو قوله تعالى لا يكون دولة
ونحو ان كقوله تعالى اذن لا ذنالك ضعف الحياة وضعف الهمة تنبيهه ما عطف
بالفاء دون ما قبله في الرتبة بخلاف المعطوف بالواو والنص **الظاهر** ما احتمل
غير العملية احتمالا مرجوحا **كاللام** حالة كونها **ظاهرة** كقوله تعالى اقم الصلاة
للدولة الشمس **فقد** في اعموية **نحو ان كان كذا** كقوله تعالى ولا تطع كل حولا
مبين الى قوله ان كان ذامال وتبين الى لان **فالباء** كقوله تعالى فيارجة من الله
لست لهم **الفاء** في كلام الشارع ويكون فيه في الحكم كقوله تعالى والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما وفي الوصف كخبر الصحيحين في الحرم الذي وقصته نافته لا تمسوه
يطيب ولا تخمروا راسه فانه يبيح يوم القيمة ملبسا **الفاء** في كلام **الراي الفقيه**

غيره اي فالفاء في كلام الراوي غير الفقيه وتكون الفاء في الراوي بتسمية
 في الحكم فقط كقول عمران بن حصين سهرى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 فسجد رواه ابوداود وغيره فالسجود فان قيل كيف عمل بقول
 الراوي سهرى فسجد ونحوه مع انه اذا قال هذا منسوخ لا يعمل به لجواز كونه
 عن اجتهاد اجيب بان هذا من قبيل فهم اللفاظ لغة لا يرجع فيه للاجتهاد
 بخلاف نحو هذا منسوخ ولهذا اذا قال امر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يكن او نهى عن كذا يعمل به جملة على الرفع لا على الاجتهاد ومن قال من المتأخرين
 كالسعد التفتازاني انها في ذلك الوصف فقط لان الراوي يحكى ما كان في
 الوجود لم يرد بالوصف فيه الوصف الذي يترتب عليه الحكم كما في الاول
 فالفاء فيما ذكره للسيبويه التي هي بمعنى العلية تنبيه انما لم تكن المذكورة
 من الصريح لمحيتها الغير التعليل كالمعاقبة في الامم والعداية في الباء والعطف
 في الفاء كما مر في مجتد الحروف **ومنه** اي من الظاهر ان المكسورة الهزرة
 المشددة النون كقوله تعالى ان النفس لا مارة بالسوق **اذ قوله** تعالى اذكروا
 نعمت الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء الاية واذ لم يهتدوا به فيقولون
وما معنى في مجتد الحروف مما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو بيد وحتى وعلى
 وفي ومن فلتراجع وانما فصل هذا عما قبله بقوله ومنه لانه لم يذكره
 الاصوليون واحتمال ان لغز التعليل كان تكون لمجرد التاكيد كما تكون
 اذ وما معنى لغز التعليل كما مر في مجتد الحروف **الثالث** من ممالك العلة
الاياء وهو لغة الاشارة واصطلاحا **اقترا** الوصف **الملفوظ** لا بالحكم
الملفوظ قبل **الحكم المستنبط** لاجتهاد **بحكم** ملفوظ به او مستنبط كما يفهم
 من قوله **ولو كان الحكم مستنبطاً** كما يكون ملفوظاً فالصور اربع لان الوصف
 والحكم اما ان يكونا ملفوظين او مستنبطين او الوصف ملفوظ والحكم مستنبط
 وعكسه وان كانا ملفوظين فهو ايا اتفاقا وان كانا مستنبطين فليس

يكونا ملفوظين

بايحاء

بايحاء قطعاً وان كان الوصف ملفوظاً والحكم مستنبطاً او عكسه ففيه خلاف
 الترجيح قيل انهما ايماء تنزيلاً للمستنبط منزلة الملفوظ فيقيد ما عند الشارح
 على المستنبط بلا ايماء وقيل لسيا ايماء والاصح ان الاول ايماء لاستلزام
 الوصف للحكم بخلاف الثاني لجواز كون الوصف ايماء بان يوجد بدون الحكم
 والاعم لا يستلزم الاخص وانما جعل اقترا الوصف بالحكم ايماء اشارة
 الى ان الوصف ذكر لتعليل الحكم به لانه **لو لم يكن** ذكر **التعليل هو**
او نظيره لتفسير الحكم حيث يشار بالوصف والحكم اي نظيره **كان** ذلك
 الاقترا **بعيد** من الشارع لا يليق بقصاحته واتيانه باللفاظ في مواضعها
حكمه اي الشارع **بعيد** **سماع** وصف كما في حديث الاعرابي واقعت اهلى
 في نهار رمضان فقال اعتق رقبة الى اخره رواه ابن ماجه بمعناه والافلفظه
 في الصيام وقعت على امرأتى في رمضان واصله في الصحيحين فامر به بالاعتق
 عند ذكر الرقاع يدل على انه علة له والاحتمال السؤال عن الجواب وذلك
 بعيد فيقيد السؤال في الجواب فكانه قال واقعت فاعتق تنبيه الكاف في
 حكمه مع الكاف المعطوفات عليها للاستقصاء بالنظر الى ايماء المتفق عليه
 والتمثيل بالنظر الى مطلق الايماء وعلى الاول يحمل حصص من حصص الايماء في
 مدخلها **وكذا كره** اي الشارع **في الحكم وصفاً** **لو لم يكن** اي الوصف **علة**
له الحكم **لم يقد** ذكره لقوله صلى الله عليه واله وسلم لا يحكم احديين اثنين وهو
 غضبان فتقيده المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر يدل على انه
 علة له والاحتمال ذكره عن الفائدة وذلك بعيد **وكتريفة** اي الشارع **بين حكيمين**
بصفة وصفة متفايرتين **مع ذكرهما** اي الحكيمين كحديث الصحيحين انه صلى
 عليه واله وسلم جعل للفارس سهمين وللرجل اي صاحبه سهمين فتريفة بين
 هاتين الحكيمين بهاتين الصفتين وهما الفروسية والرجولية لو لم يكن العلية
 كل منهما كان بعيداً **وتريفة** بين حكيمين بصفة **ذكر احدهما** اي احد الحكيمين

فقط كخبر الترمذي القاتل لا يرث اي بخلاف غير المعلوم ارثه فالتعريف
بين عدم الارث المذكور وبين الارث المعلوم بصفة القتل المذكور مع
عدم الارث لو لم يكن لعلية له كان بعيدا **او** تفرقة بين حكيم اما
شرط كخبر مسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر
بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا مثل سواء بسواء يدا بيد فاذا
اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد فالفرق بين
منع البيع في هذه الاشياء متفاضلا وجواز عند اختلاف الجنس لو لم يكن
لعلية اختلاف للجواز كان بعيدا **او** غاية كقوله تعالى ولا تقربوهن حتى
يطهرن اي فاذا طهرن فلا منع من قربانهن كما صرح به عقيه بقوله فاذا
طهرن فأتوهن فتفرقة بين المنع من قربانهن في الحيض وجواز في الطهر
لو لم يكن لعلية الطهر كان بعيدا **او** استثناء كقوله تعالى فنفصم ما فرضتم
الا ان يعفون اي الزوجات عن النصف فلا شئ لهن فتفرقة بين ثبوت
النصف لهن وانتقائه عند عفوهن لو لم يكن لعلية الفصول الانتقاء كان
بعيدا **او** استدراكا كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الى آخره
فتفرقة بين عدم المؤاخاة بالايان والمؤاخاة بها عند تعقيدها لو لم يكن
لعلية التعقيد للمؤاخاة كان بعيدا **او** كثر ترتيب الحكم على الوصف كما
كرم العلماء فترتيب الاكرام على العلم لو لم يكن لعلية العلم كان بعيدا
وكمنعه اي الشارع مما قد يفوت المطلوب كقوله تعالى ناسعوا الى
ذكر الله وذروا البيع فالمنع من البيع وقت نداء الجمعة الذي يفوتها لو لم يكن
لمفظة تفويتها كان بعيدا **او** مثال الوصف المستنبط حديث لا تبيعوا البر
بالبر الامثال بمثل فالوصف الذي علق به النهي عن البيع وهو الطعم ليس
منصوصا بل مستنبطا للمجهول ومثال الحكم المستنبط قوله تعالى واحل الله
البيع فالحكم وهو صحة البيع مستنبط من الحل اذ يلزم من حل الشئ صحته

ومثال

ومثال التفسير قوله صلى الله عليه واله وسلم للنعمية لما سألته الحج عن ايها
ارايته لو كان على ابيك دين فتخصيته اكان ينفعه قالت نعم فنظير المسؤل
عنه وهو الحج كذلك فذكر صلى الله عليه واله وسلم لنظير المسؤل عنه مع
ترتيب الحكم يدل على التعليل به واركان القياس مجمعة فيه والاصل دين
الادنى والفرع الحج وهو دين الله والحكم قضاء دين الميت والعلة الجامعة
الدينية **ولا يشترط** في الايمان مناسبة الوصف للموا اليه الحكم عند الاكثر
بناء على ان العلة المعرف وقيل يشترط بناء على انها بمعنى الباعث تنبيه لظلال
فيه بالنظر الى الظاهر والاف المناسبة معتبرة في نفس الامر قطعاً بالاتفاق
على امتناع خلو الاحكام من الحكمة اما تفصيلا او وجوبا على الخلاف الكلامي
بنه عليه الرزكسي وغيره **الرابع** من مسالك العلة السير والتقسيم فالتسمية
بمجموع الشئتين واضحة وهذا بمنزلة اصول الفقه علما واما معناها لمؤدين
فالسر لغة الاختيار واما التقسيم لغة فهو اظهار الشئ الواحد على وجوه
مختلفة والسر نوعان لان الناظر يختبر اي يعتبر اولاهل بالمحل او صاف ثم بعد
وجودها يقسمها ثم يعتبر ثانيا الصالح منها للعلية وبالاختبار الاول كان
السر مقدر ما على التقسيم وهو اي ما ذكر من السر والتقسيم اصطلاحا **حصر**
الوصاف الموجود في الاصل القيس عليه **وابطال** الاصل منها للعلية **فيتعين**
الباق لها كان يحصر او صاف البر في قياس الذرة مثلا عليه في الطعم وغيره ويطل
ماعد الطعم بطريقة كان يبطل القوت في الملح مع انتقاء القوت فيه ويبطل
الكيل بخالفته لظا خبر مسلم الطعام بالطعام مثلا بمثل لانه علق الحكم فيه
باسم الطعام الذي هو بمعنى المطعوم والمعلل المشتق معادل بامنه الاشتقاق
كالقطع والجلد المطلقين باسم السارق والرائي **ويكفي قول المستدل** في دفع
منع المسائل الحصر في الاوصاف التي ذكرها **بجملته** عن او صاف الاصل فلم اجد
غير ما ذكرته منها وقوله **والاصل عدم ما سواها** الوار فيه بمعنى او

لتوافق قول المختصر بحيث فلم اجده والاصل عدم ما سواها لعدالة الله مع اهلية
النظر فيه فمع عنه بذلك منع المعارض خصر الاوصاف الموجودة في الاصل
المقتبس عليه وان بين المعارض وصفا اخر لزوم المستدل ابطاله **والجواب** ان الناظر
يرجع في خصر الاوصاف **الظنه** في اخذ به ولا يكابر نفسه **فان كان الحصر**
فيما ذكره من الاوصاف قطعيا **وكان الابطال** لما عد الوصف المدعى عليه **قطعيا**
فقطعي اي فهذا المسلك قطعيا **والا** بان كان كل منهما ظنيا او احدهما قطعيا
والاخر ظنيا **فقطعي** اي فهذا المسلك ظني **وهو** اي الظني **حجة** للناظر
لنفسه **والناظر** غيره **عند الأكثر** وهو الاصح من اربعة اقوال لوجوب العمل
بالظن ثانيا ليس بحجة مطلقا لجواز بطلان الباقي **والثاني** حجة لهما **ان اجمع**
على تعليل ذلك الحكم اي على انه من الاحكام المحللة لا التعليل به **وعليه** اما
الحرمين حذر من بطلان الباقي الى خطأ المجمعين **ورابعها** حجة للناظر
لنفسه **دون الناظر** غيره لان ظنه لا يقوم حجة على خصمه **فان ابد المعارض**
على خصر المستدل الظني **وصفا** **رايد** اعلى اوصافه **لم يكلف** صلاحيته **التعليل**
لان بطلان خصر المستدل بايداء وصف المعارض كان في الاعتراض فعلى
المستدل دفعه بابطال التعليل به **ولا ينقطع** المستدل بايداء المعارض وصفا
وايد اعلى ما خصر المستدل من الاوصاف **حتى يعجز** المستدل عن ابطاله فان غاية
ايدائه منع مقدمه من الدليل والمستدل لا ينقطع بالمنع ولكن يلزمه دفع مع
المقدمة بدليل يبطل عليه الوصف ليتم فيلزمه ابطال الوصف للبيان
عن ان يكون علة فان عجز عن ابطاله انقطع **والناظر** ان **قد يتفق** **ان على**
ابطال ما عد او صغين من اوصاف الاصل ويختلفان في تعيين احدهما للعلية
فيكون المستدل في البر والتقسيم **التردد** بينهما من احتياج الى ضم غيرهما اليهما
في التردد لا تقاها على ابطاله فيقول العلة اما هذا او ذاك جائز ان يكون
ذاك كذلك افتعين ان يكون هذا **ومن طرق** **الابطال** للعلية الوصف **بيان**

ان

ان الوصف **طرد** اي طردى بان كان من جنس ما علم من الشارع الغاؤه
امام قيد اكما اشار الى ذلك بقوله **ولو في ذلك الحكم** **المعلل** بالطردى **كذلك كونه**
والانزلة في العتق فانها لم يعتبر فيه فلا يعلل بها شيء من احكامه وان
اعتبر في الشهادة والقضاء والارث وغيرهما في العتق بالنظر لاحكامه الاخرية
فقد روى الترمذي خبر من اعتق عبدا مسلما اعتقه الله من النار ومن اعتق امين
مستبين اعتقه الله من النار واما مطلقا كالطول والقصر في الامتصاص فانها
لم يعتبر في شيء من الاحكام فلا يعلل بها حكم اما في غير الاشخاص فقد يعتبر ان
في الترخص وعدمه تنبيه لو غير المصنف بالطردى كان اولى من تغييره بالطرد
لان الطرد من مسالك العلة على راي كاسياني **ومنها** اي طرق الابطال **ان**
لا تظهر مناسبة الوصف **المعدوق** عن الاعتبار بالحكم بعد البحث عن
لانقضاء العلية بخلافه في الايمان امر انه لا يشترط فيه ظهور المناسبة وانما
اشترط هنا لانه لما تعددت فيه الاوصاف احتيج الى بيان صلاحية بعضها
للعلية بظهور المناسبة فيه فاشترطه هنا لعارض لا بناء على ان العلة بمعنى
الباعث فلا ينافي ما مر في ترجيح انها بمعنى المعرف **ويكفي** في عدم ظهور مناسبة **قول**
المستدل بحث في الوصف الذي حذفته **فلم اجد** فيه مناسبة ولا **موهم**
مناسبة اي ما يوهم مناسبة لعدالة الله مع اهلية النظر **فان ادعى المعارض**
ان الوصف المستحق يفتح القاق اي الذي استيقا **المستدل كذلك** اي
لم تظهر مناسبة الحكم **فليس للمستدل بيان مناسبة** اي الوصف المستيق
لانه انتقال من طريق البر الى طريق المناسبة والانتقال في المناظرة ممتنع لانه يؤد
الى الانتشار وهو محذور وعندهم **ولكن** اي المستدل **يرجع** **سببه** على
سبب المعارض النافي لاهلية المستيق لغيره **بواقفة التقدي** اي تعديدية الحكم
حيث يكون المستيق متقدما محل الحكم ويكون سبب المعارض قاصرا على محل
الحكم بناء على المختار من ان الوصف **المستقد** يارجح من القاصر **الحكم** من

مسالك العلة **المناسبة** وهي لغة الملايعة واصطلاحاً حاملية الوصف
المعين للحكم **والخالصة** اي ويسمى ايضا بالخالصة وهي بكسر الهمزة وخاء
معجمة من خال اذا ظن سمي بهاذلك لانه يخال الى الوصف اي بظن ان الوصف علة
ويسمى بالمصلحة وبلاستدلال ورعاية المقاصد **ويسمى استخراجها** اي
العلة المناسبة **تخرج المناط** ما خوذ من النوط وهو تعليق لان المجتهد
يخرج التي تعلق بها الحكم باستنباط لها من نص او اجماع كاستخراجها عليه
الاسكار من المضل الادل على تحريم الخمر فان هذه العلة ليست منصوصة
بل اجترها المجتهد الى ان علة الخمر الاسكار وياتحق به النبذ **وهو استخراج**
المناط تعيين العلة **باب** اي اظهار **مناسبة** بين العلة المعينة والحكم
مع الاقرار ان بينهما **والسلامة من القوارع** في العلية **كالاسكار** في خبر
مسلم كل مسكر حرام فلهذا الازالة العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة
وقد اقران بها وخرج بابا **المنااسبة** ترتيب الحكم على الوصف الذي هو من
اقسام الايمان كالطرد والنسبة وبالاقرار ان بابا **المنااسبة** في المستقبلي
في السير **ويحقق** بالبناء للمفعول **الاستقلال** اي استقلال الوصف المتكسب
في العلية وقوله **بعدم ما سواه** متعلق بتحقيق وقوله **بالسير** متعلق بعدم
فلا يتحقق بقول المجتهد بحيث فلم يجد غير اذ الاصل عدم ما سواه كما مر في السير
لان المقصود هنا الاثبات وهناك النفي **والمنااسبة** الماخوذ من المنااسبة
المستقدمة **الملايم** **لافعال العقلاء** **عادة** كما يقال هذه اللؤلؤة مناسبة لربها
اللؤلؤة بمعنى ان جمعها معها في سلك موافق لعادة العقلاء في فعل مثله
فمناسبة الوصف للحكم المربى عليه موافقة لعادة العقلاء في ضميمة الشيء الى
ما يلائمه **وقيل** هو **يجلب** للانسان **نفسا** كاللادة **او يدفع** عنه **شرا** كالآلام
قاله البيضاوي وقال الامام في المحصول وهذا اقول من يجعل احكام الله
تعالى بالمصالح والاول قول من ياباه **وقال ابو زيد** الذي يوسى بموحاة مخففة

مضمومة

مضمومة **نسبة** الى ديوس قرية من قرى سمرقند المناسبة لما في وصف
او **من** **ذوي العقول** السليمة والطبايع المستقيمة **تأقته** **بالقبول** من
حيث التحليل به وهذا مع الاول متقاربان وقول الخصم فيما هو كذلك لا يتقاربان
عقلى بالقبول غير قاعد **وقيل** هو **وصف ظاهر** **منضبط** **عقل** **من ترتيب**
الحكم عليه وقوله **ما فاعل** يحصل اي شيء **يصلح** **كونه مقصودا** **الشارع** في
شرعية ذلك الحكم وقوله **من حصول مصلحة** بيا لما والمصلحة اللذة وشبهها
او دفع مفسدة وهي الالم او شبيهه وكل منهما دينوي واخرى نفسي وبادي
فالوصف به مقابل للعلة اذا كانت حكمها شرعيا لانه وصف للفصل القاييم به
او مقابل الحكمة فتكون الحكمة اذا علل بها حكمة كحفظ النفس فانه حكمة لانها خارج
الذي هو حكمة الترتيب وجوب القصاص على القتل عدوانا وان جاز ان يكون
حكمتين له وخرج يحصل الى اخره الوصف المنفي في السير والمدار في الارض وغيرها
من الاوصاف التي تصلح للعلية ولا يصلح عقلا من ترتيب الحكم عليها ما ذكر وهذا
الحكم ما قاله ابن الحاجب بعمالة الامد يجرى عليه شيخنا الشيخ زكريا في مختصره وهو
عند التحقيق بط وايضاح التعريف الاول **فان كان** الوصف **حقيقا** **او غير منضبط**
اعتبر في العلة **ملازمة** اي ملازم **لحقي** وهو الظاهر المنضبط وذلك اللازم هو
المظنة له فيكون هو العلة مثال مظنة الحقي الوطى فانه مظنة لشغل الرحم
المرتب عليه وجوب العلة في الاصل حفظ للنسب لكنه لما خفي بيط وجوبها
بظنته ومثال غير المنضبط السر مظنة المشقة للرب عليها الترخص في الاصل لكنها
لما لم تنضبط لاختلافها بحسب الاشخاص والاحوال والازمان نيط الترخص
بظنتها وحصول المقصود من شرع الحكم مراتب شرع فيها بقوله **وقد يحصل**
المقصود من شرع الحكم **يقين** **الوظائف** **الاول** **كالبيع** يحصل المقصود من شرعه وهو
الملك **يقين** **الثاني** **غوا** **القصاص** يحصل المقصود من شرعه وهو الانزجار عن القتل فلما
ظنا فان المستعين عنه اكثر من المقدمين عليه لان الغالب من حال المكلف انه اذا

علم انه اذا قتل قتل كف عن القتل وقد يكون حصول المقصود من شرع الحكم **معتلا**
كاحتمال انتفائه اما سواء كان **معتلا** اي كالا نرجار في حال الخمر على تناولها لان
المقصود من شرع الحد عليه وحصول الانزجار منه وانتقاؤه متساويان بتساوي
المتقين عن تناولها والمقدم عليه فيما يظن لنا لا في نفس الامر لتفاد الاطلاع
عليه فهو تقريب لا تحقيق او يكون **نفية** اي انتفاء حصول المقصود من شرع الحكم
ارجح من حصوله **كتاب الآلية التوالد** الذي هو المقصود من النكاح فان
انتفاء التوالد في نكاحها ارجح من حصوله عادة وان كان ممكنا عقلا **والاصح جواز**
التحليل بالثالث وهو الشاوي لحصول الانتفاء **والارجح** وهو المرجح لحصول نظر
الى حصولها في الجملة وقوله **جواز القصر المترتبة** تنظير والترتبة كالمملوك والاساطين
في سفرهم المنتقى فيه المشقة التي هي حكمة الترخيص نظر الى حصولها في الجملة وقيل لا يجوز
التحليل بها لان الثالث مشكوك في حصوله والارجح مرجوحه اما الاول والثاني فيجوز
التحليل بهما قطعاً وهذا اتصاف المحل بخلاف المتقدم في جواز التحليل بالحكمة **فان كان**
المقصود من شرع الحكم **فانما قطعاً** في بعض الصور النادرة حاصلاً في غالب الصور
فقال الحنفية يعتبر المقصود في ذلك البعض حتى يثبت فيه الحكم المرتب عليه **والاصح**
عنه **بمجرد** لا يعتبر المقصود في بعض ذلك البعض من الصور للقطع بانتفائه
سواء في الاعتبار وعدمه ما اي الحكم الذي لا تقيده فيه **كالخوف بسبب الرجل**
المشرق التزوج للمرأة **الغريبة** عند الحنفية حيث قالوا من تزوج امرأة بالمشرق وهو
بالغرب فانت بولاء يلحقه فالمقصود من التزوج وهو حصول النطفة في الرحم لعصل العاق
فيالحق النسب فانت قطعاً في هذه الصور للقطع عادة بعدام تلا في الزوجين وقد
احتبره الحنفية فيها لوجود مظنة وهو التزوج حيث يثبت الحقوق وغير الحنفية فيها
لا يعتبر هذه المظنة مع القطع بانتفاء المقصود فيها فلا يلحق نسبة بالتزوج **ومااء لكم**
الذي فيه **تقيده** كاستبراء جارية باعها شخص لرجل ثم **استبرأها** اي اعادها من ذلك
الرجل في **الحائض** اي محاسن البيع فالمقصود من استبراء الجارية الشتراة وهو

معرفة

معرفة براءة رحمها منه المسبوق بالجهل بها فانت قطعاً في هذه الصور لا انتفاء
الجهل فيها قطعاً وقد اعتبر الحنفية فيها تقديراً حتى ثبت فيها الاستبراء وغير الحنفية
لم يعتبر وقال بالاستبراء فيها تقيده كافي الشتراة من امرأة لان الاستبراء فيه
نوع تقيده لان المخلب في الاستبراء جانب التقيده بخلاف حقوق النسب **والثاني** من
حيث شرع الحكم له ثلاثة اقسام **ضروري** **فماجي** **تقضي** عطفها بالفاء ليفيد
ان كلا منهما دون ما قبله في الرتبة فيقدم ما قبله عليه عند التقاض وقد
اجتمعت اقسام المناسبات في النفقة فنفقة النفس ضرورية ونفقة الزوجة
حاجية ونفقة الاقارب تحسينية ويعبر عن حاجي بالمصلحة كاصنع البيضاوي
والضروري هو ما تنص الحاجة اليه الاحد الشرع **كحفظ الدين** بكسر الدال
المشروع له قتل الكفار **فالنفس** اي حفظها المشروع له القود **فالعقل** اي حفظه
المشروع له حد المسكر **فالنسب** اي حفظه المشروع له حد الزنا **فالمال** اي
حفظه المشروع له حد السرقة وحد قطع الطريق **والعرض** اي حفظه المشروع
له حد القذف والتعزير لانه الواجب في قذف غير المحصن وفي الايذاء في العرض بغير
قذف تنبيه العرض وانه المصنف كالطوف في على خمسة السابقة المسماة بالمقاصد و
الكليات التي قالوا فيها انها لم تيج في مله من الملل اخذ امن قوله صلي عليه واله وسلم
ان دماؤكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام فلما راجعها والا فلما ايجت في صلات
الاسلام ولو عطف المصنف العرض بالفاء كان اوله من عطفه بالواو ولانه يقتضي
انه في رتب المال والكافي في قوله كحفظ استقصائية لان الكليات المرادة هنا محصورة
فيما ذكره **الضروري** **يلحق به مكمل** فيكون في رتبته ومعنى كونه مكمل انه لا يستقل
بالضرورة بنفسه بل تكون ضروريته تابعة لضروري **كحد** شارب **قليل مسكر** فان
قليله يادعوه الكثير القوت لحفظ العقل قبوله في حفظه بالمتع من القليل فلحد عليه
كالكثير كالمبالغة في حفظ الدين بتحريم البدعة وفي حفظ النسب بتحريم النظر والمس
والتعزير عليها **والحاجي** وهو ما يحتاج اليه ولا يصل الى حد الضرورة **كالبيع والاجارة**

المشروعين ملك الرقبة في الاول والمنفعة في الثاني المحتاج اليه ولا يفوت بفواته
لو لم يشترع شيء من الضروريات السابقة وعطفت الاجارة بالفاء لان الحاجة
اليها دون الحاجة الى البيع **وقد يكون** الحاجي في بعض الصور **ضربا كالاجارة**
بترتيب **الطفل** فان ملك المنفعة فيها وهي ترتيبه يفوت بفواته لو لم تشترع الاجارة
بحفظ نفس الطفل اي يفوت حفظها بفوات تلك المنفعة **والحاجي** يلحق به **مكة بخيار**
البيع المشروع للتروى كل به البيع ليسلم من الغبن **والخصم** وهو ما استحسن عادة
من غير احتياج اليه قسمان القسم الاول **غير معارض للقواعد الشرعية** التي فيها
كسلب العبد اهلية الشراة فانها غير محتاج اليه اذ لو ثبت للعبد الاهلية ماض
لكنه مستحسن عادة لنقص الرقيق عن هذا المنصب الشريف الذي هو سبب الزام
الحقوق لاهله على المشهور بخلاف الرواية **والقسم الثاني المعارض للقواعد الشرعية**
كالكتابة فانه غير محتاج اليها اذ لو صنعت ماض لكنها مستحسنة في العادة
للتوصل بها الى فك الرقبة من الرق وهي خاتمة لقاعة امتناع بيع الشخص بعض
ماله ببعض اذ ما يحصله المكاتب في قوة ملك السيد له بان يعجز نفسه **ثم للناس**
بحسب اعتبار الشرع له وعدم اعتباره اربعة اقسام مؤثقة وملائم وغريب
ومرسل لانه **ان اعتبر بنص او اجماع** **عن الوصف** **في عين الحكم** **فالمؤثر** سمي بذلك
لظهور تأثيره بما اعتبر به ولا يخفى ان المراد بالعين النوع لا الشخص مثال الاعتباره
بالنص كاعتبار الشارع عين مسس الذكر في عين الحد ببنصه عليه في حديث
الترمذي وغيره من مس ذكره فالتوضا ومثال الاعتبار بالاجماع تعليل ولاية
المال على الصغير بالصف فانه مجمع عليه **وان لم يعتبر** **عن الوصف** **في عين الحكم** **بهما**
اي بالنص والاجماع **بل** انما اعتبر عن الوصف في عين الحكم **بترتيب الحكم على وقته**
حيث ثبت الحكم معه ويصدق ذلك بثلاثة صور الاولى اعتبار عن الوصف في عين
الحكم بالترتيب وقد اعتبر عن الوصف في جنس الحكم بالنص او الاجماع مثال تعليل
ولاية النكاح بالصف فيثبت معه وان اختلف في انها الصفرا والبكار او هما وقد

اعتبر

اعتبر عن الصف في جنس ولاية المال اجماعا الثانية اعتبار عن الوصف في
عين الحكم كالترتيب على الوصف والحال انه اعتبر جنس الوصف في عين الحكم مثاله
تعليل جواز الجمع بالمطر في الحضر بلخرج حيث اعتبر عن الجمع بالمطر في عين المخرج
والحال انه اعتبر جنس المخرج الشامل لخرج السفر والمطر في عين جواز الجمع في
السفر اجماعا والثالثة اعتبار عن الوصف في عين الحكم بالترتيب على الوصف والحال
انه اعتبر جنس الوصف في جنس الحكم وهذا المشار اليه بقوله **ولو كان**
الا اعتبار بالترتيب **باعتبار جنسه وجنسه** اي جنس الوصف في جنس الحكم
مثاله تعليل القصاص في القتل بمقتل يانه قتل عدا عدا وانا فاعتبر عن الوصف
وهو القتل الى آخره في عين الحكم وهو وجوب القصاص والحال انه اعتبر
جنس الوصف وهو كونه جنابة في جنس القصاص الشامل للقصاص بمحمد
ومقتل حيث اعتبر في القتل بمحمد اجماعا وكل من الاول والثانية اولى بترتيب
الحكم من الثالثة **فالملام** سمي بذلك لملائمة الحكم باقسامه الثلاثة واعلا
ما ارفقه عين الوصف في جنس الحكم ثم عكسه ثم الجنس في الجنس وان لم يعتبر
شي بما ذكر من ذلك بالمنا سب الغريب كما قال ابن الحاجب ومثله بتعليل
توريث المبتوتة في مرض الموت بالفصل المحرم لغرض فاسد وهو الطلاق والبيان
لغرض عدم الارث قياسا على قاتل مورثه حيث لم يرثه بجامع ارتكاب فعل محرم
وفي ترتيب الحكم عليه تحصل مصلحة وهو زهره ما عن الفعل الحرام لكن لم يشهد له
اصل بالاعتبار بنص او اجماع **وان لم يعتبر** اي الوصف المناسب **فان دل الدليل**
على الغائه بان ثبت من الشارع الفاق فلا يعمل به قطعا كما في جماع ملك في زهار
رمضان فان حاله مناسب التكفير ابتداء بالصوم ليرتدع به دون الاعتاق
اذ سهل عليه بذل المال في مشروعة الفرج وقد افق يحيى بن يحيى بن كثير الليثي المغربي
المالكي ملكا بالعرب هو عبد الرحمن بن الحكم الاموي المعروف بالمرتضى جامع
في زهار رمضان بصوم شهرين متتابعين نظر الى ذلك لكن الشارع الغائه

بإيجابه الاعتناق ابتداء من غير تفرقة بين ملك وغيره وسنمى هذا القسم بالغريب
 لفرايته وبعده عن الاعتبار **والأى** وان لم يدل الدليل على الفائه كما لم يدل على
 اعتبار **فهو المرسل** لا رساله أى اطلاقه عما يدل على اعتبار والفائه ويعبر عنه
 بالمصالح المرسله وبلاستصلاح وبالمنا سب المرسل **واختلف** في قبوله ورده
 فقيل **قبله** الامام مالك **مطلقا** في العبارات وغيرها رعاية للمصلحة حتى جوز
 ضرب المرتحم بالسرقة ليقرب لكن محله اذا ثبت انما هو قبل ذلك كما هو مقرر في هذه
 وعورض بان قد يكون برياً وتترك الضرب لمذنب اهون من ضرب بري **وكاد**
 أى قارب **امام الحرمين يوافقه** لا اعتبار بالمصلحة في الجملة لكنه لم يوافقه في اعتبار
 جنس المصلحة مطلقاً **مناداه عليه بالنكير** فقال في البرهان والذي ينكره
 من مذهب مالك جريانه على استرساله في الاستصواب من غير اجتهاد ثم قال
 وذلك خروج عما درج عليه الاولون انتهى **والمنا سب المرسل رده الأكثر** من العلماء
 مطلقاً لعدم ما يدل على اعتبار وانتصر للامام مالك الابياري في شرحه للبرهان
 وصف ما قاله امام الحرمين **ورده قوم في العبادات** لانه لا يظهر فيها للمصلحة بخلاف
 غيرها كالبيع والحد **وليس منه** أى من المنا سب المرسل **مصلحة ضرورية كلية** أى
 متعلقة بكل الامة **قطعية لانها مما دل الدليل على اعتبار** كما يظهر في المثال الآتي
 بخلاف المنا سب المرسل فانه لم يدل دليل على اعتبار ولا الفائه وعلى هذا **افرى**
 أى المصلحة المذكورة **حق قطعاً واستمرطها الغزالي للقطع بالقول به** انه بالناسب
 المرسل لا اصل القول به فجعلها من المنا سب المرسل مع القطع بقولها **قال**
 الغزالي في المستطلق **والظن القريب من القطع** كالقطع فيها مثال المصلحة **xx**
 الضرورية القطعية رعى الكفار المترسين باسرى من المسلمين في الحرب المؤدية
 الى قتل الترس معهم اذا قطع او ظن قريباً من القطع بانهم ان لم يرموا استأسلوا
 المسلمين الترس وغيره وانهم ان رموا سلم الترس فيجوز فيهم لحفظ باقى الامة
 وخرج بضرورته رعى اهل قلعة تترسوا بالمسلمين فان فتحها ليس ضرورياً

وبكلية

وبكلية رعى بعض المسلمين من سفينة في بحر لنجاة الباقين فان نجحتهم ليس كليا
 أى متعلقاً بكل الامة وبقطعية الترس بمسلمين حال الحرب بحيث لم يقطع او يظن
 ظناً قريباً من القطع باستئصال الكفار المسلمين فيجوز رعيهم في هذه الصور الثلاث
 وان قرع في الثانية لان القرعة لا اصل لها في الشرع في ذلك

مسئلة

للمنا سبة تحريم أى تبطل **بفساد** أى باشتغال الوصف للمنا سب على فساد
 معارضة لما فيه من المصلحة فيبطل الحكم المعلن بها **بفساد** **تلمزم** أى لازمة
 الحكم **راجحة** على مصلحته **او مساوية** للمصلحة لئلا يربوا بوجود المفسدة لان رده
 المفسدة مقدام على جلب المصالح مثاله من سلك مسلكاً يفوت درهما ويحصل
 آخر مثله او اقل منه ولا فرق في احترام المنا سبة بين الراجح والمساوى وفاقا
 لابن الحاجب **وخلاف الامام الرازي** في قوله يمنع انخرام المنا سبة مع موافقه
 على انتقاء الحكم فانقاء الحكم عندك لوجود المانع وعند ابن الحاجب لا انتقاء
 المقضي ومثله ابن ابي شريف بمسافر له طريقان احدهما مسافة السفر البعيد
 عورض بمفسدة هي العادول عن القريب للمعنى حتى كانه حصر قصدة في تفويته
 ركعتين من الرباعي انتهى فانقاء القصر لوجود المانع وهو المفسدة او لا انتقاء المقضي
 وهو طول السفر وجواب المستدل اذا اعترض عليه بالمفسدة الراجحة او المساوية
 يكون بالترجيح بما يصلح مرجحاً بالنسبة لحصول المقام فترجح مصلحة المستدل على
 مفسدة المعارض **السادس** من مسالك العلة **الشبه** وهو مشابهة وصف للمنا سب
 والطردي فمشابهته الاول تقتضي علية دون مشابهته الثاني ويسمى الوصف
 بالشبه ايضا وهو **منزلة بين المنا سب والطردي** أى بين منزلي المنا سب والطردي
 ولو عبر بالطردي لكان اولى فان الطرد بغير باء من مسالك العلة على رأى كاسياً
 فاطلاقه على الوصف وعلى المسلك يوقع في لبس وانما كان بين منزليهما لانه
 يشبه الطردى من حيث انه غير مناسب بالذات ويشبه المنا سب بالذات

من حيث التفات الشرع اليه في الجملة كالكورة والافوثة في القضا والشرادة
 قال المصنف وقد تكاثر التشاجر في تعريف هذه المنزلة ولم اجد لاحد تعريفا صحيحا
 فيها **وقال القاضي ابو بكر الباقلاني هو المناسب بالتبع** كالطهارة لا اشتراط النية
 فان الطهارة من حيث هي لا تناسب اشتراط النية لكن تناسبها من حيث انها
 عبادة والعبادة مناسبة لاشتراط النية فتناسب بالتبعية بواسطة انها
 عبادة وخرج بالتبع المناسب بالذات كالاسكار والحرمة **وقياس التشبيه لا يصح**
اليه مع امكان قياس العلة المستندة على المناسب بالذات **اجماعا** كما قال القاضي ابو بكر
 الباقلاني **فان تعذر** اي العلة بتقدير المناسب بالذات بان لم يوجد غير
 قياس التشبيه **فقال الشافعي** رضي الله تعالى عنه هو **وجه** اي في غير التشبيه الصوري
 في الاصح نظر الى التشبيه بالمنا سب وقد احتج به الشافعي في مواضع منها قوله
 في ايجاب النية في الوضوء كالتميم طهارتان اني بفتقران **وقال ابو بكر الصيرفي**
في ابواسحاق الشيرازي وابوزيد الديلمي **مردود** نظر التشبيه بالطرء على
 القول بحجته فهو مراتب **اعلاء قياس** شبه له اصل واحد كان يقال في ازالة الخبث طهارة
 للصلاة فتعين الماء لطهارة التشبيه الطردى من حيث عدم ظهور المناسبة بين تعين الماء والتشبيه
 المناسب بالذات من حيث ان الشرع اعتبر طهارة الخبث بالماء في الصلاة وغيرها
 ثم قياس عليه **الاشياء في الحكم والعفة** على تشبيهه بالآخر منها ما للعالم
 الرقيق بالمال في ايجاب القيمة بقتله بالعفة ما بلغت ولو زادة على دية الحر لان
 تشبيهه بالمال في الحكم والصفة اكثر من تشبيهه بالحر فيهما اما تشبيهه في الحكم فلكونه
 يباع ويشترى ويؤجر ويأر ويورع واما في الصفة فلتفاوت قيمته بحسب
 تفاوت اوجودة وضدها **ثم يليه** في الرتبة القياس **الصورة** اي قياس التشبيه
 في الصورة قياس الخيل على البغال والحمير في عدم وجوب الزكاة للتشبيه الصورة
 بينهما وقد نقل ابن برهان وغيره ان الشافعي لا يقول بالتشبيه الصورة ونقل
 مثله ابن السمعاني من اصحابنا وفيه نظر فقد اعتبر بعض اصحابنا في الصور

صافه صح



منها

منها الحاق الرحمة الوحشية في التحريم بالانسيبة على الاصح اذ قلنا ان الوحشية
 لم تكن انسية قوحشت ومنها اعطاء الخلل عوضا عن الخبز في الصداق ونحوه
 والبقرة عوضا عن الخنزير **وقال الامام الرازي** **المعتبر** لصحة قياس **الحصول**
التشابهة بين الشيئين لعلة الحكم **مستلزم** لها وعبارته **المعتبر** حصول
 للتشابهة فيما يظن انه علة او مستلزم ماله سواء كان ذلك في الصورة ام في
 الحكم ثم عليه قياس الانسيبة في الحكم ثم قياس غلبة في الصفة وهذا ان والاول
 لا يعلمان في كلام المصنف **السابع** من مسالك العلة **الدوران** وسماه الامام
 وابن الحاجب الطرد والعكس وسماه الاقدمون الجريان **وهو ان يوجد الحكم**
عند وجود الوصف وقوله ويغادر لم يحسن ولو قال كغيره **وعند عدمه** لسلم
 من ذلك الوصف سمي مادارا والحكم دائرا **قيل لا يفي** اصلا كما اختار الامام
 والغزالي وابن الحاجب وغيرهم لجواز ان يكون الوصف ملازما للعلة لانفسها
 كراتحة المسكر المخصوصة فانها دائرة مع الاسكار وجود او عدمه بان يصير المسكر
 خلا وليس علة **وقيل الدوران قطعي** في افادته العلة كالاسكار لحرمة الخمر وبه
 قال المعتزلة **والتحارر** عند المصنف **وفاق الاكثر** من العلماء منهم الامام الرازي وامام
 الحرمين ان الدوران **قطعي** لا قطعي لقيام الاحتمال السابق وعليه اطلاق الجدلين
ولا يلزم الاستدلال بالدوران **بيان** في اعيان انتفاء ما هو **اولي منه** بافادة العلية
 بل يصح الاستدلال به مع امكان الاستدلال بما هو **اولي منه** بخلاف ما في التشبيه
فان اباد المعترض **وصفا آخر** على المستدل غير الدوران ابداه المعترض قاصلا
 ووصف المستدل متعدد **يا ترى جانب المستدل بالتعدي** لوصفه على جانب
 المعترض **وان كان** وصفا **المعترض متعديا الى الغير** في وصف المعترض المتنازع فيه **ثم**
 ابداه **عند ما في العليتين** دون مجورها فلا يضر ومجابه اذا تعاضد مقتضى الوصفين
 والا بان اختلف وصفاهما كان اقضى احدهما للخل والاخر للحرمة فيطلب الترجيح

التشبيه

او الى فرع آخر غير المتنازع فيه **طلب الترجيح** من خارج لتعادل الوصفين وهذا
 ايضا عند مانع التعليل بعليتين اما عند المجوز فلا يطلب الترجيح **الثامن** من
 مسالك العلة **الطرد وهو مقارنه** الحكم الموصف بلامناسبة لا بالذات ولا
 بالنفع كقول بعضهم في الخل ما يع لا تبني القنطرة على جنبه فلا يزال به النجاسة
 كالدهن اى بخلاف الماء فبناء القنطرة المعروفة على الخبجان وعدمه لامناسبته
 بقية المسالك **والاكثر** من الاصوليين **على رده** لانتفاء المناسبة عنه **وقال**
علماؤنا قياس المعنى مناسب لاشتراكه على الوصف المناسب للحكم وقياس
الشبه لا يفيد فلا يجتمع به وقال القاضي ابو بكر من مارس الشريعة واجاز
 الطرد فهو عارى بها **وقيل ان قارنه** اى قارن الحكم الوصف **فيما عدا صورة العلم**
 افاد العلية فيفيد الحكم في صورة النزاع **وعليه** الامام الرازي **وكثير** من العلماء **وقيل**
تكفى المقارنة في صورة من الصور لافادة العلية **وقال الكرخي** الطرد يفيد في
 المناظرة **المناظرة** غير **دور الناظر لنفسه** لان الاول في مقام الدفع والثاني
 في مقام الاثبات **التاسع** من مسالك العلة **تنقيح المناظر** والتنقيح لغة التخليص
 والتهذيب والمناظر لغة مع وضع النوط وهو التعليق والاصاق من ناط السئ
 بالشئ الصفة به وعلقه وسمى به الوصف لانه موضع له مجازا **وهو** اى
 تنقيح المناظر في الاصطلاح قسمان الاول قوله **ان يدال وصف ظاهر على**
التعليل الحكم بالوصف فيحذف **حظوصه** اى خصوص الوصف عن **الانتفاء**
 وتعيين الباقي بعد حذف الخصوص للتعليل به وكل من الحذف والتعيين **بالاجتهاد**
دوميا الحكم بالاعم كاحذف ابو حنيفة ومالك من خبر الاعراب الذي واقع زوجه
 في نهار رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار فاناطا الكفارة بمطلق الاقطار بعد
 والقسم الثاني قوله **او ان يكون اوصافا** **او اوصافا** **او اوصافا** **او اوصافا** **او اوصافا**
 بالاجتهاد **ويقال** الحكم **بالساق** كاحذف الشافعي والخبر المذكور غير الوقاع من

يفتحين **تقريب** لتقريبه
 الاصل من الفرع **وتقريب**
 الفرع **تقريب** صح

اوصاف

اوصاف الحمل ككون الوطى اعرابيا وكون الموطوءة زوجة وكون الوطى في القبل
 عن الاعتبار واناط الكفارة بالوقاع ولا ينافي التمثيل بالخبر لما هنا التمثيل به فيما مر
 لا يلزم لاختلاف الجزية اذ التمثيل للايمان بالنظر لا قتران الوصف بالحكم ولما هنا
 بالنظر للاجتهاد في الحذف **اما تحقيق المناظر** **في العلة** وهو الوصف المتفق على
 علية بنص او اجماع او غير **في آحاد صورها** ويقع الاختلاف في وجودها في صورة
 النزاع **تحقيق** اى اثبات **ان البطل** وهو من يشبه القبور ويأخذ الاكفان
سارق بانه وجد منه اخذ المال خفية من جوار مثله وهو السرقة فيقطع
 خلافا للحنفية **وغيره** اى المناظر **مربيا** نه في بحث المناسبة وقرن بين الثلاثة
 كمادة لجعل **لدين العاشر** من مسالك العلة **الغاء الوصف الفارق** بان يبين عدم
 تأثير في الفرق بين الاصل والفرع فيثبت الحكم لما اشتركا فيه سواء كان الالغاء
 قطعيا كالحاق صب البول في الماء الراكد بالبول فيه في الكراهية الثابتة بخبر لا يبول
 احداكم في الماء الراكد ام ظنيا **كالحاق الدمه بالعاص في السراية** الثابتة بخبر من
 اعتق شركاله في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد اى من باقيه قوم عليه قيمة
 عدل فاعطاه شركائه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه ما عتق
 فالفارق الاول الصب من غير فرج وفي الثاني الا نؤث ولا تأثير لهما في منع الكراهة
 والشرائية فيثبتان لما يشارك فيه الاصل والفرع وانما كان الثاني ظنيا لانه قد
 يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتق العبد استقلاله في جهاد وجمعة
 وغيرها مما لا دخل للثني فيه **وهو** اى الفارق **والدوران** **والطرد** على القول بانه
 يفيد العلية **ترجع** ثلاثتها **الى ضرب** اى انواع **نسبه** للعلة لاعلة حقيقة
 ثم علل رجوع الثلاثة للشبه بقوله **اذ يحصل الظن في الجملة** لا مطلقا **والا تعين**
 هذه الثلاثة **جبهة المصلحة** المقصودة من شرع الحكم لانها لا تدرك بواحد
 منها بخلاف بقية المسالك

خاتمة

في نفى مسلكين صفيين **ليس تأق** بمعنى إمكان القياس على المحل المنصوص
حكمه **بعلية** أي بسبب عليه **وصف** كان يقال إذا كان الوصف المذكور علة
لحكم أمكن القياس على محل نفسه **ولا** أي ليس **المعجز** عن إقامة دليل على
افساده أي الوصف المحصول عليه **دليل علية** في المسائلين **على الأصح** فيها
وقيل يعم فيها أما الأول فلأن القياس مأثور به بقوله تعالى فاعتبروا وأولي تقدير
عليه الوصف يخرج بقياسه عن علة الأمر فيكون الوصف علة واجيب
بأنه إنما يتعين عليه أن لو لم يخرج عن علة الأمر لا بقياسه وليس كذلك
وأما الثاني فكل في المعجزة فإنها انما دلت على صدق الرسول للعجز عن معارضتها
واجيب بالفرق فإن العجز هناك من الخلق وهما من الخصم وحده فمن أين له أن
سائر الخلق كذلك

القواعد ٦

أي هذا مبنيها وهي ما يقدر في الدليل علة كان أو غيرها وهي أنواع منها
تخلف الحكم عن العلة بأن وجدت في صورة مثلاً بدون الحكم **وقال الشافعي**
رضي الله تعالى عنه فإنه قادم في العلة قال الغزالي لا يعرف للشافعي فيه قول
ورد بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وهذا **التخلف سببه الشافعي للنقص**
مثاله قول الشافعي من لم بيت النية فلا يصح فينقضه الحق بصوم التطوع فإنه
يصح بلا بيت فقد وجدت وهي العروة عن النية بدون الحكم وهو عدم الصحة
وأطلق المصنف التخلف صادق بأمور ثلاثة وجود مانع أو فقد شرط أو غير
ذلك كان إطلاقه العلة صادق بثلاثة أيضاً بالمنصوصة قطعاً أو ظناً
وبالمستنبطة والحاصل من ضرب ثلاثة بتسعة **وقالت الخليل** أي أكرم
كما صرح به للمصنف في شرح المختصر **لا يقدر** فيها **وهو تخصيص العلة** وقيل
لا يقدر في العلة **المستنبطة** لأن دليلها اقتران الحكم بها ولا وجود له
في صورة التخلف فلا يدل على العلية فيها بخلاف المنصوصة لأن دليلها

النص

النص الشامل لصورة التخلف وانتقاء الحكم فيها بطلان بان يوفقه عن العمل به
والمنفية تقول تخصصه واجيب عن دليل المستنبطة بأن اقتران الحكم بالو
يدل على علية في جميع صور كدليل المنصوصة **وقيل عكسه** أن لا يقدر في
المنصوصة مطلقاً ويقدر في المستنبطة أن كان مانع أو عدم شرط كما قاله
والد المصنف **وقيل يقدر** في المنصوصة والمستنبطة **الأن يكون** التخلف مانع
لحكم كتعليل إيجاب القصاص بالقتل العمد العمد وأن تخلف الحكم فيه في الأب
والسيد لما منع الأبوة والسيادة **أو فقد شرط** للحكم كتعليل وجوب الرجم
بأن لا يتخلف الحكم فيه في البكر لا انتفاء شرط الاحصان فلا يقدر التخلف فيها
في العلة سواء كانت منصوصة أو مستنبطة وهذا القول عليه أكثر فقهاءنا
الشافعية **وقيل يقدر** مطلقاً **الأن** يرد الاعتراض به على جميع المذاهب
فلا يقدر **كالعرايا** جمع عرية وهي بيع الرطبت أو العنب قبل القطع بتمرا أو زبيب
فإن جوازها وارد على كل قول في علة الرضا من الطعم والقوت والكيل والمال
فإن علة الرضا لا تعلل إلا بأحد هذه الأربعة على جميع المذاهب **فلا يقدر** و
هذا القول عليه **الإمام الرزوي** ونقل الإجماع على أن حرمة الرضا لا تعلل إلا
بأحد هذه الأربعة **بتنبه** الذي اختار ابن الحاجب ومشي عليه المضد
ونقله ابن الرهام في تحريره وهو الأصح أن النقص يقدر في العلة إذا كانت
علة مستنبطة ولم يكن مانع ولا فوات شرط ولا يقدر فيها سواء ذلك
وقيل يقدر في العلة **شاطرة** بمرحلة فمجة أي الحرمة فإن الخطر على خلافه
الأصل بخلاف البيحة فلا يقدر فيها لموافق الأصل **وقيل يقدر** في
المنصوصة **الأذا ثبت بظاهر عام** لقبوله التخصيص وإن ثبت بخاص
بمحل الحكم أو بقاطع لم يثبت التخلف **ويقدر** في **المستنبطة** أيضاً **الأن يكون** التخلف
مانع للحكم **أو فقد شرط** له فلا يقدر فيها **وقال الأمد** أي أن كان التخلف مانع
كأبوة القصاص **أو فقد شرط** للحكم كالأحصان للرجم **أو في معرض الاستثناء**

بكسر الميم وقع الرأى كخلف حكم الربا في الراي مع وجود علة الربا فيها وهي
الطمع ولا فرق في الصورة الثلاثة بين المنصوصة والمستنبطة **او كانت**
منصوصة بما اى بدليل **لا يقبل التاويل** وهو النص الصريح لم يقبل اى
التخلف فلا يدل على بطلان العلية الا في المنصوصة بما يقبل التاويل فيقول
للجمع بين الدليلين تنبيه قول المصنف عن الآمدى او كانت منصوصة
بما لا يقبل التاويل ليس هو قول الآمدى بل هو لازم قوله في الاحكام العلة
الشرعية ان كان تخلف الحكم عنها لدليل ظني فلا يعارض القطعي او قطعي
فتعارض قطعتين محال الا ان يكون احدهما ناسخا للآخر انتهى ووجهه
لزومه ان القدح فرع التعارض فيلزم من انتفاء انتفاء القدح
وما ذكره المصنف عن الآمدى تمام عشرة اقوال في القدح والراجح
منها ما قدمناه في التنبيه **والتخلف** في القدح **معنوى لا لفظي** وفاقا للامام
في المحصول **وخلافه** **ابن الحاجب** والبيضاوى تبع الامام الحرمين والغزالي
في قولهم انه لفظي وذلك مبنى على تفسير العلة ان فسرت بما يستلزم
وجوده وجود الحكم وهو بمعنى المؤثرة فالتخلف قاذح او باعك وكذا بالعز
فلا ومن **فروعه** اى فروع ان الخلاف معنوى **التعليل بعلة** فيتمتع
التعليل بها ان قدح التخلف والا لم يتمتع وان قيل هذا التفريع مقلوب
فان الكلام في تخلف الحكم عن العلة وهذا انما ياتي في تخلف العلة عن الحكم
فيقال ان **معنا** التعليل بعلة كان تخلف العلة مع وجود الحكم قاذحا
والا فلا **اجيب** بان التخلف عند المصنف نقص مطلقا سواء كان لما منع
ام لا فاذا حصل الحكم بعلة امتنع حصوله بعلة اخرى فكان نقصا
لتخلف الحكم عن العلة ومن **فروعه** **الا فمقطع** للمستدل فيحصل
ان قدح التخلف والابان لم يقدر تخلف فلا يقطع المستدل ويستوع
قوله ادرت العلية في غير ما حصل في التخلف ومن **فروعه** **احترام** **الكتاب**

معنا

اى بطلانها **بفساد** فان قدح التخلف احترمت المناسبة والاه
فلا ولكن ينتفى الحكم لوجود المانع ومن **فروعه** **غيرها** بالرفع اى
غير الفروع الثلاثة المذكورة كتخصيص العلة فيمتنع التخصيص
ان قدح التخلف والا فلا **وجوابه** اى التخلف على القول به بانه قاذح
منع وجود العلة فيما اعترض به باء قيد معتبر في الحكم موجود
في محل التعليل مفقود في صورة النقص مثاله كان يقال النياس ان
اخذ النصاب من حرز مثله عدوانا فهو سارق يستحق القطع فان
اعترض الخصم بما اذا سرق الكفن من معتبر فلا يقطع في الاصح
فجوابه منع وجود العلة فيه لكونه ليس حرز مثله او **منع انتفاء الحكم**
في المحل المعترض به مثاله كان يقال السلم عقد معاوضة فلا يشترط
فيه التاجيل فيصح ان يكون حالا فان اعترض الخصم بالاجارة لكونها
عقد معاوضة والتاجيل بشرط فيها فجوابه منع انتفاء الحكم وهو شرط
التاجيل في صحة الاجارة لان اشتراط الاجل فيها ليس لصحة العقد
بل ليستحق العقود عليه وهو المنفعة وانما يتأتى منع انتفاء الحكم
ان لم يكن انتفاء مذهب المستدل والا فلا يتأتى الجواب بمنع
وجواب القدح بالتخلف **عند من يرى** اى يعتبر **الموانع** بالنفي في قدح التخلف
حتى يكون قاذحا ان وجد جميع الموانع او واحد منها **بيانا** **فصل**
الجواب على رايه ببيانها مثاله يجب القصاص في القتل بمقتل كالقتل
بمجدد وان نقض بقتل الاب ابنه فان الحكم يختلف فيه مع وجود العلة
فجوابه اى التخلف لما منع وهو كون الاب سببا لاجاد ابنه فلا يكون
ابنه سببا لا تعدا ام ابية وان لم يجب المستدل عن التخلف صار
منقطعا **تنبيه** انما غير الاسلوب حيث لم يقل او بيان الموانع
عند من يرى لثلاثا يوههم عطفه على وجود العلة **وليس المعترض**

بالتخلف الاستدلال على وجود العلة فيما عترض به كما قاله
الإمام الرازي والارجح عند الأكثر من العلماء النظر ولو بعد منع
المستدل وجودها للانتقال من الاعتراض الى الاستدلال
المؤدى الى الانتشار وقيل للمعترض ذلك لئتم مطلوبه من ابطال
علة المستدل وقال الامام للمعترض الاستدلال ما لم يكن دليل
اول من التخلف بالقادح فان امكن القادح بطريق هو اقصى المقصود
فليس له الاستدلال تنبيه لو صرح المصنف بلفظة للمعترض
لسلم من ايقاعه في الوهم اى الذهن وما حكاه ابن الحاجب من
انه يمكن ما لم يكن حكما شرعيا قال المصنف لم يوجد لغريم قال ووجه
ان التخلف في القطعي قادح بخلاف الفرعى لجواز ان يكون فيه
لوجود مانع او تخلف شرط انتهى بل فيه سلف وهو البر ماوى
وغيره ولودل المستدل اى اقام الدليل على وجودها اى العلة
في المحل الذى علل حكمه بها بموجب د اى بدليل موجود في محل النقض
ثم منع المستدل وجودها في محل النقض فقال له المعترض ينتقض بذلك
الذى اقمته على وجودها حيث وجد في محل النقض دونها على مقتضى
منعك وجودها فيه مثاله قول الحنفى يصح صوم رمضان بنيته قبل
الزوال كالنفل ويستدل على وجود العلة بما سعى صوما وهو الامسك
مع النية فينقضه الشافعى بالنية بعد الزوال فانها لا تكفى في صوم
رمضان فيمنع الحنفى وجود العلة السابقة في هذه الصورة فيقول
الشافعى ما اقمته دليلا على وجود العلة في محل التعليل دال على وجودها
في محل النقض واختلف في جواب ذلك من المعترض قال المصنف
قالصواب انه لا يسمع قول المعترض لا انتقاله من نقض العلة الى
نقض دليلها المعنى والانتقال ممتنع واسار بالصواب الى دفع قول

ابن الحاجب وفيه اى في عدم السماع نظراى لان القادح في الدليل
قادح في المدلول بمعنى ان القادح فيه يجوز الى الانتقال الى اثبات
المدلول بدليل آخرى والا كان فولا بدليل فلا يمنع الانتقال اليه
فان رد بين الامرين فقال يلزم منك انتقاض العلة او انتقاض دليلها
الدال على وجودها في الفرع فلا يثبت عليك سماع قوله اتفاقا اذ لا
انتقال وحيث سمع منه قيل للمعترض الاستدلال على تخلف الحكم اولا
اقوال اصحها انه ليس له اى المعترض الاستدلال على تخلف الحكم من
العلة فيما عترض به ولو بعد منع المستدل تخلفه لما مر من الانتقال
من الاعتراض الى الاستدلال المؤدى الى الانتشار وثاني الاقوال
له ذلك لئتم مطلوبه من ابطال العلة ودرجه ابن الهام وثالثها
ذلك ان لم يكن ثم طريق اول من التخلف بالقادح فان كان له طريق آخر
يفضى لمقصوده فليس له الاستدلال على تخلف الحكم في محل النقض
ويجب الاحتراز في الدليل منه اى التخلف بان تذكر في الدليل ما يخرج محله
ليسلم من الاعتراض والجواب المذكور على المناظر غير مطلقا عن
الاستثناء الا على المناظر لنفسه الا فيما اشهر من المستثنيات
كالعرايا ورد الصاع من التمر في المصرة فصار ذلك المشهور كذا كور فلا
حاجة للمناظر الى الاحتراز عنه وقيل يجب على الناظر لنفسه الاحتراز عنه
مطلقا سواء كان مستثنى ام لا وليس غير المذكور كالمذكور
وقيل يجب على الناظر لنفسه والمناظر غير مطلقا وقيل يجب عليهما الا في
المستثنيات مطلقا مشهورة كانت او غير مشهورة فلا يجب الاحتراز
عنها للعلم بانها غير مرادة وعلى ذلك جرى المصنف في شرح المختصر
ودعوى المضم بثبوت الحكم في صورة معينة بالاثبات كزبد عالم او صورة
مبهمة لذ لك كائنات ما عالم او دعوى نفيها اى نفي الحكم في صورة معينة

كزيد ليس بعالم او في صورة مبهمه كاتسان ما ليس بعالم **ينقض كل**
من الدعوتين **بالاثبات او النفي العامين** بدالاثبات الراجع الى النفي
لنقد ما عليه طبعان نفي الشيء انما يكون بعد اثباته وقد صرح
بذلك في الكلام الاتي على عدم التأثير حيث قال وبه لنقد ما على النفي
وبالعكس اي اثبات العام او النفي العام ينتقض بصورة معينة او
مبهمه فتعوزيد عالم او انسان ما عالم يناقضه لا شيء من الانسان
بعالم ونحو زيد ليس بعالم او انسان ما ليس بعالم يناقضه كل انسان
عالم **ومنها** اي من القواعد **الكسرة** وهو **قادر على الصحيح** لما يعلم من تعريفه
الاتي **لانه نقض المعنى** المعلق به بالمغايرة في التعليل اذا كان الوصف
المعلق به مركبا ولهذا اقال **وهو اسقاط وصف من اوصاف العلة**
المركبة من وصفين فالكثير بان يبين ان الوصف ملغى بوجود الحكم عند
انتقائه ومقابل الاصح يقول ان ذلك غير قادر وصرح بلفظ قادر
ليتعلق به الجارو المجرور وقوله **امامع ابد ال** اي الاتيان بدل المصنف
بغيره او لامع ابد ال المعلوم ذلك في ذكر مقابلة بيان لصورة الكسر
كما يقال في اثبات صلاة الخوف هي صلاة يجب قضاؤها لو لم تفعل
فيجب اداؤها كالصلاة في الامن فان الصلاة فيه كما يجب
قضاؤها لو لم تفعل يجب اداؤها **فيعترض عليه بان خصوص الصلاة**
ملغى لا اثر له وبيان بان لم يلغ صلاة وهو واجب الاداء كالفقنا
فليبدل خصوص الصلاة بالعبادة لنقد دفع الاعتراض فيقال صلاة
الخوف عبادة يجب قضاؤها اجماعا فيجب اداؤها **ثم ينقض هذا**
القول اخر **ابصوم الحائض** فانه عبادة يجب قضاؤها اجماعا ولا يجب
ادائها بل يحرم اولا **يبدل** خصوص الصلاة **فلا يبقى** للاستدلال
علة عند عدم الابدال الا قوله **يجب قضاؤها** فيقال عليه وليس كما

يجب

257
يجب قضاؤها **يؤدى** اي يجب اداؤه مطلقا **لله** **لما يفي** فانها يجب عليها
قضاء الصوم دون اداؤه كما تنبيه عرف ابن الحاجب عن هذا
القادر بالنقض المكسور وعرف الكسر قبله بالزم منه ان الراجع
لانه لا يقدر في محل آخر بما يقتضي انه تخلف الحكم من العلة فعنده ان
الكسر مشترك لفظي وبما تقر را ولا علم ان الكسر لا يكون الا في العلة
للمركبة وان مفاده تخلف الحكم عن العلة فهو قسم من اقسام القادر البقاء
مثاله ان يقول الحنفى في العاصى بسفره مسافر فيترخص كغير العاصى بحكمة
المسقة فيعترض عليه بذى كرفة الشاقة فيحضر كمن يحمل الاثقال
ويضرب بالمعاول فانه لا يترخص **ومنها** اي من القواعد **العكس** اي تخلف
كاسيانه في قوله وتختلفه قادر والقادر تختلفه لاهو فانه من شروط
العلة لا قادر وقد عبر البيضاوى وغيره بعدم العكس ولو عبر به المصنف
كان اولى فيحمل كلام المصنف على حذف مضاف ويدل له قوله فيما ياتي ويختلفه
قادر ويختلف العكس هو ثبوت الحكم مع انتفاء العلة **وهو اي العكس انتفاء**
الحكم لانتفاء العلة فاذا ثبت مقابلة وهو ثبوت الحكم لثبوت العلة ابداء
ويسمى الطرد فابطل في كون العلة منعكسة من ثبوت الحكم مع انتفاء العلة في
بعض الصور لانه في الاول عكس لجميع الصور وفي الثاني لبعضها تنبيه كونه
ابطل في العكسية اي في شرطية كون الدليل منعكسا عند من يمنع تعدد الدليل
وبشاهد اي العكس في صحة الاستدلال بانتفاء العلة فيه على انتفاء
الحكم **قوله صلى الله عليه واله وسلم** لبعض اصحابه في خبر مسلم لما عده وجوب
البريقوله وفي بضع احدكم صدقة **اخره** **ارايتم لو وضعها في الشربة في حرام**
اكان عليه وزر فكانهم قالوا نعم فقال **هكذا** **اذا وضعها في الحلال كان له**
اجر في جواب قولهم **اي اية** **احدنا** **شربته** **وله فيها اجر** ووجه الاستشرا

ومنه استنتج من ثبوت الورز في الوطى الحرام انتفاء في الوطى
للحال الصادق بمحصل الاجر حيث عدل الواطى بوضع شهوته
عن هرام الى الحلال لتعكس حكمه في العلة وهو كون هذا امباحا
وذلك حراما تنبيه هذا الاستنتاج يسمى قياس العكس الاتي
في الكتاب الخامس وبادر المصنف بافادته ههنا مع العكس وان
كان البحث في القدر يتخلفه كما قال **وتخلفه** اي العكس بوجود
الحكم بلا علة **فادح** في العلة **عند ما** تعدد **علتين** بخلاف مجوزهما لجواز
ان يكون وجود الحكم للعلة الاخرى **وقضى** نحن **بانتفاء** اي الحكم
في قولنا فيما من انتفاء الحكم لانتفاء العلة **انتفاء العلم او الظن** بالحكم
لا انتفاء في نفس الامر **ان لا يلزم من عدم قيام الدليل** الذي من
جملته العلة **عدم العلم** **لولا** للمقطع بان الله تعالى لم يخلق العالم
الذي على وجوده لم يتيف وجوده وانما ينتفي العلم به **ومنها** اي
من القواعد **عدم التأثير** اي **ان الوصف** لا **مناسبة** فيه للحكم
تنبيه في بحر الاصول عن ابن الصباغ ان عدم التأثير من اصح ما يعتر
به على العلة **ومن ثم** اي من اجل نفي المناسبة في الوصف للحكم **اختص**
بقياس المعنى لاشتماله على المناسب بخلاف غيره كالسببية فلا يات
فيه **واختص ايضا بالعلة المستنبطة** اي في قياس المعنى **المختلف** فيها
فلا يات في الموضوع ولا في المستنبطة اجمع عليها **وهو** اي عدم
التأثير **اربعة** مرتبة على القسم الاول **عدم التأثير في الوصف** العمل
به تنبيه قد يقال حاصله عدم تأثير الوصف في نفسه وليس
مراد او اجيب بان المراد هنا انه لا تأثير اصلا فلو قال عدم تأثير
الوصف مطلقا لكان اوضح لثلايتوهم عدم تأثير الوصف في نفسه وقوله

بكونه

بكونه **طرد** بامتعلق بعدم التأثير وينبغي ان يزيد او شبه القول
لخنفية في الصبح صلاة لا تقصر فلا يقدم اذا انها على وقتها كالمغرب
فعدم القصر في عدل الاذان طردى لامنا سبة فيه ولا شبهة وعده
التقدم موجود فيما يقصر ولقول المستند في قياس المعنى في الوضوء
طهارة تقتضي الى نية فيه بالذات والمناسبة الثابتة له كون
الوضوء عبادة تنبيه حاصل هذا القسم طلب مناسبة عليه
الوصف **والقسم الثاني** عدم التأثير **في الاصل** بايد اعلة لحكمة على
مرجوح وهو منع تعدد العمل **مثل** ان يقال في بيع الغائب بيع غير
مرئي هذا فرع **فلا يصح** وقوله **كالطير في الرهوى** اصل بجامع عدم الروية
فيقول المعترض **لا اثر لكونه غير مرئي** في الاصل **فان العجز عن التسليم** فيه
كاف في عدم الصحة وعدمها موجود في الروية فان قيل هذا القسم
الثاني لا يصدق عليه الحد لا المناسبة في وصف المستند لوجوده
لانا نقول لا نسلم انه مناسب اذا المراد بالمناسب ما دار معه الحكم
وهو منقود هنا كما يؤخذ من قوله وعدمها موجود مع الروية =
هذا القسم **حاصله معارضة في الاصل** بايداء علة اخر غير علة الاصل
وهي العجز عن التسليم وقول للجلال المحلي بناء على جواز التعليل بعلمين
قلب فان المبني على ذلك انما هو عدم قبولها كما صرح به الامدي وغيره
فكان ينبغي ان يقول بناء على منع التعليل بعلمتين ولهذا اردت قولي على
مرجوح ليوافق المعتمد وهو جواز تعدد العمل القسم الثالث عدم
التأثير في الحكم **وهو امر ثلاثه** **لانه** اما ان لا يكون للحكم اي الوصف الذي
اشتملت عليه العلة **قايمة** اصلا **كقولهم** اي لخنفية **في المرتدين**
المتلفين مالنا في دار الحرب حيث استدلوا على نفي الضمان عنهم في ذلك
مشركون اتلفوا مالنا في دار الحرب **فلا ضمان** عليهم **كل حرب** المتلف

مالنا ودار الحرب عند هم اي الحنفية كما هو عند ناطري وانما اقتصر
عليهم لانهم لم يستدلون فلا فائدة لذكرهم اذ من اوجب الضمان من
العلماء في اتلاف المرتد مال المسلم كالتأقية اوجبه وان لم يكن
اي الاتلاف في دار الحرب وكف من نفاه من الحنفية نفاه وان لم يكن
الاتلاف في دار الحرب اي سواء كان في دار الحرب ام في دار الاسلام
في الشقين تنبيه المناسب لقول المصنف عند هم شق النفي بان
يقول اذ من نفى الضمان نفاه وان لم يكن في دار الحرب كما اقتصر عليه
غيره وزاد هو شق الاثبات بقوله للاعتراض وبداهة لفتا عليه
النفي واذا كان الوصف في هذا الضرب طرديا فيرجع الاعتراض في ذلك
الى القسم الاول لانه اي المعترض يطالب المستدل بتأثير اي بيان
كونه اي الاتلاف في دار الحرب مؤثرا على دخل في العلية او يكون له
اي لذكر الوصف المستعمل على العلة فائدة ضرورة كقول معتبر العلة
في الاستحجار بالاجار حيث اقام الدليل على اعتبار العلة بعبادة متعلقة
بالاجار لم يتقدم بها معصيته فاعتبر فيها العلة كالايجار في روى
لجار ففعله عبادة متبذاة وقوله لم يتقدم بها معصية مقول القول
وقوله عدم التأثير خبر وقوله في حكم الاصل وحكم الفرع متعلق بتأثير
لكنه اي معتبر العلة مضطر الى ذكره اي التقييد بالاجار في الرجم
للمحصن فانه عبارة متعلقة بالاجار ولم يصح فيها العلة او فائدة
غير ضرورة فينظر فان لم يفتقر الضرورية المضطر المستدل الى ذكرها بان
صح الاعتراض بمجملها وهو الوصف المستعمل على العلة لم يفتقر غير الضرورية
بطريق الاول فيصح الاعتراض بمجملها ايضا والاى وان افتقرت الضرورية
فترد اي خلاف للاصوليين في غير الضرورية هل يفتقر كالضرورية
اولا تفتقر وجهان مثاله الجمعة صلاة مفروضة فلم يفتقر في اقامتها

الى

الى اذان الامام الاعظم كالظن وغيرهما من بقيه المكتوبات فان قولهم
مفروضة حسوا اذ لو حذف ما علل به لم ينتقض اي الباقي منه شيء
اذ النفل كالفرض في ذلك لكنه ذكر تقريب الفرع وهو جملة من الاصل
وهو الظن فتقوية الشبهة بينهما اذ الفرض بالفرض النسبة به من
والقسم الرابع عدم التأثير في الفرع مثل قولهم في تزويج المرأة نفسها
امرأة زوجت نفسها بغير كفوفلا يصح تزويجها كالزوجت بالبناء
للمفعول اي زوجها الولي بغير كفوف وهو ان الرابع كاللذان اذ لا اثر في
مثاله للتقييد بغير الكفو وان المدعى ان تزويجها نفسها لا يصح مطلقا
كاللذان للتقييد في مثال الثاني بكونه غير مدعى وان كان نفى الاثر هنا
بالنسبة الى الفرع وهناك بالنسبة الى الاصل ويرجع عدم التأثير في
الفرع الى المناقشة في الفرض وهو اي الفرض تخصيص بعض صور
النزاع بالحجاج كما فصل في المثال المذكور اذ المدعى فيه منع تزويج
المرأة نفسها مطلقا فلا يستدل على منعه بغير كفوف فمن منع الفرض
رد هذا او من اجارته قبله وفي قول الفرض مذهب اهل الاصح منها
جوازهم مطلقا وبه قال الجمهور وثانها لا وبه قال ابن فورك بشرط
ان يكون الدليل عاما لجميع صور النزاع وثالثها يجوز بشرط البناء اي
بناء غير محل الفرض عليه كأن يقال عليه بجامع او يقال ثبت الحكم
في بعضهم الصور فليثبت في باقيها اذ لا قائل بالفرق قال لجلال الحلبي
وقد قال به الحنفية في المثال المذكور بحيث جوزوا تزويجها نفسها
من كفوف انتهى وظاهر هذا انهم يميضون تزويجها نفسها من غير
والمشهور من مذهبيهم خلافه وهو انه يصح النكاح وللأولياء طلب
التقريب من الحاكم ليحكم به لان القضا شرط عندهم في الفسخ ومنها
اي من القواعد القليب وهو دعوى المعترض ان ما استدلى به

غير

المستدل **في المسئلة** المتنازع فيها **على ذلك الوجه** في كيفية
 الاستدلال **عليه** أي على المستدل هذا التفسير القلب بمعنى
 وهو الذي يعترض به على القياس وغيره من الأدلة واما بمفناه ^{خص} **الاستدلال**
 وهو قلب القلب القياس فهو ان يربط المعترض خلاف قول المسئلة
 على علمه **لأنه ان صح** ذلك المستدل به فان قيل كان ينبغي استقاط لاله
 ليعم نوعي القلب اللذين صرح بهما الآمدي حيث قال قلب الدليل ان يبين
 ان ما ذكره المستدل يدل عليه لاله أي يدل عليه وله باعتبارين أحيب
 بان قوله لاله أي فقط يعم النوعين وخرج بقوله في المسئلة أي
 أي المتنازع فيها دعوى المعترض ان ما استدلال به المستدل لاله لكن
 في مسئلة أخرى لا تنازع فيها وخرج بذكر الوجه ما اذا كان استدلال
 المستدل على المسئلة بطريق الحقيقة واستدلال المعترض عليها بطريق
 المجاز فمثل هذا لا يسمى قلبا مثال القلب الاستدلال الحنفى في ثوريث الخال
 بجديث الخال وارث من لا وارث له فيقول المعترض هذا الحديث يدل
 عليك لا ذلك اذ معناه نفى ثوريث الخال بطريق المبالغة أي الخال لا يورث
 كما يقال لجوع زاده من لا زاد له والصبر حيلة من لا حيلة له اذ ليس
 للجوع زاد ولا الصبر حيلة **ومن ثم** أي ومن اجل انه ان صح **امكن** مع أي
 مع القلب **تسليم صحت** أي صحة ما استدلال به المستدل **وقيل هو**
 أي القلب **تسليم للصحة مطلقا** أي صحة ما استدلال به سواء كان صحيحا
 ام لا **وقيل هو افساد** لما استدلال به المستدل **مطلقا** لان الشيء الواحد
 لا يجمع بين ضدتين وهما حكم المستدل والقالب وعلى كلا القولين
 ينبغي ان لا يذكر المصنف في الحد قوله ان صح لان القائل بالاول ينظر
 الاجل القالب الدليل على المستدل وان لم يكن صحيحا **وعلى المختار** من امكن
 التسليم مع القلب **فهو منقول** وقوله **معارضة عند التسليم** خبر مبتدأ

